

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

٢,١ التمهيد

هذا الفصل يحاول بحث عملية الإصلاح والتأهيل بمؤسسات السجون بشكل عام، حيث نبرز فيه مساراً وتاريخاً تطور أنظمة السجون، وخلال تتبعنا لأنظمة السجون نعرض على أهم النظريات والاتجاهات التي تحدثت عن آلية إصلاح السجناء وإعادة تربيتهم، كما سنرى خلال هذا الفصل آلية العمل المعتمدة في تأهيل وإصلاح النزلاء بمؤسسات السجون وهو العنصر الأساس في دراستنا حيث سنركز فيه على مجالات التأهيل هذه، الدينية والاجتماعية والنفسية والصحية والتربوية والتعليمية والرياضية وغيرها من العناصر المساعدة على إعادة النزيل كفرد سوي داخل المجتمع، بالإضافة إلى دور مراكز الإصلاح والتأهيل في تطبيق البرامج الإصلاحية المقدمة للنزلاء وحدة بيئة مراكز الإصلاح والتأهيل من استفادة النزلاء من تلك البرامج، وأخيراً سنتحدث عن التوافق النفسي والاجتماعي وتأثيره على نزلاء العود للجريمة بهدف الحد من ظاهرة العود الإجرامي والسلوك غير السوي.

٢,٢ مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون)

٢,٢,١ التطور التاريخي لمراحل أنظمة مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون)

عند الحديث عن التطور التاريخي لمراحل أنظمة السجون فلا بد أن نقرنه بتطور أغراض العقوبة، وتتبع مسارها ابتداءً من تفكير المجتمعات القديمة والاعتقادات السائدة آنذاك، متأثرة بالأوضاع

الاجتماعية السائدة في كل مجتمع وثقافة، وصولاً إلى المجتمعات الحالية، التي حولت نظرتها من تفريد العقوبة بغرض الانتقام إلى إلزامية عقاب الجناة بغرض الإصلاح والتأهيل.

تنفيذ الجزاء الجنائي بتطبيق عقوبة السجن أو الحبس لم يكن يحظى بهذا الاهتمام، والبحث الذي يوليه له الكثير من الدارسين والمختصين في وقتنا الحاضر، بقدر ما كان الاهتمام فقط لتوقيع العقوبة، والتأكد من إجراء الحكم، وفرض العدالة التي يعتقد بها المجتمع حسب طبيعته الخاصة، والحديث عن تطور مفهوم السجن عبر العصور المختلفة مرتبط بوظيفتها، وتطور وظيفة السجن اجتاز مراحل من العمل الشاق والمضني، من خلال عمل وجهود المهتمين الذين حاولوا جعل السجن كمؤسسة للتأهيل والإصلاح وتجاوز فكرة العقاب والانتقام القديمة، وهو ما قيل عندما "كانت النظرة إلى السجن تشير إلى أنه تنظيم عقابي يراد به عزل الجاني عن المجتمع وجعله يدفع ثمن جرمه عن طريق العقاب، أما اليوم فقد اختلفت النظرة إلى السجن حيث أصبح ينظر إليه بأنه مكان لإصلاح النزول وتهذيبه وتأهيله وإعادة دمجها في المجتمع" (دحام، ٢٠٠٢م)

ولعل تاريخ الفكر الجنائي يشهد بكثير من الإنجازات التي ساهم فيها مفكرون وباحثون في مجال تطوير أساليب رد الفعل الاجتماعي تجاه المحكوم عليهم مثل أعمال «جون هوارد» - Gohn « Howard - و «بومنت» - B.Beumont - وهيب وورث ديكسون « Dixon.W. H - و «شارل لوكاس» - Charles Lucas - و«بنجامين فرانكلين» - Franklin Benjamin -، فبعد أن كان السجن في المجتمعات القديمة وسيلة لردع المجني عليه، بوضعه في أماكن بمثابة بيئة مغلقة تعزله عن المجتمع دون مراعاة لشروط الإيداع، يضاف إلى ذلك القسوة المطبقة والشدة في التنفيذ، تغيرت النظرة اليوم لتصبح عملية الإيداع بغرض إصلاح الجناة ومحاوله علاجهم وتكييفهم وفق معايير الحياة السوية، وهذه المراحل هي:

أولاً: مرحلة العصور القديمة:

كان هدف العقوبة هدفا انتقاميا، وتطور هذا الانتقام من الانتقام الفردي حيث ينتقم الفرد لنفسه بنفسه، إلى الانتقام الجماعي بالقصاص من الجاني تحت إشراف الجماعة أو العشيرة، إلى الانتقام الديني في ظل نظام القبيلة التي تكونت من مجموعة من العشائر، إذ كان شيخ القبيلة يستند في حكمه إلى الدين، لمحاولة إرضاء الشعور الديني، ومع ذلك فقد غلب على العقوبة طابع الانتقام الجنائي (بوليفة، ٢٠١٥).

وكانت العقوبات بدنية في معظمها، ولم تكن هناك حاجة إلى السجن بالمعنى الذي عرف فيما بعد كوسيلة لتنفيذ عقوبات سالبة للحرية، حيث لم يكن سلب الحرية معروفا كعقوبة آنذاك، وإنما كانت السجن لإيواء من حكم عليهم بعقوبات بدنية انتظارا لموعد تنفيذها، وإيواء من اقترفوا جرائم، انتظارا لمحاكمتهم، فضلا عن استخدام السجن أحيانا لأغراض سياسية حيث كانت معتقلا لمن يرى الحاكم في وجودهم طلقاء تهديدا لسلطانه، وكانوا يودعون في السجن لمدة غير محدودة (خضر، ١٩٨٤م).

ثانياً: مرحلة العصور الوسطى:

كانت وظيفة السجن مقترنة بالعقوبة التي كان الهدف منها الاقتصار التطهيري من الذنوب والخطايا، ورغم ذلك فقط ظهر بعض التحسن على حالة السجن والنزلاء خلال هذه الفترة وإن كان ذلك بصورة جزئية إلا أنها مهمة من جانب الدولة لم يكن الإشراف عليها منوطاً للسلطة العامة بل كانت تدار من قبل أفراد عاديين في المجتمع كما سبق ذكره، وكان مسؤول السجن في تلك العصور بدون راتب ويأخذ مصاريفه من السجناء مقابل السماح لهم بالزيارة والأكل والهدايا (عبد الغفار، ٢٠١٢م)، ومع تطور التفكير البشري تغيرت نظرة المجتمعات وخاصة في أوروبا لمفهوم العقاب. فحجز الجاني دون مصاحبة ذلك للعقوبة البدنية كان من أهم التحولات التي ظهرت في العصور الوسطى، وفي

منتصف القرن السادس عشر ظهر ما يعرف ببيوت العمل (*the workhouse*). لقد كانت بيوت العمل نموذجاً للبرامج الإصلاحية الأولية، نظراً لأن العمل كان يتطلب المهارات وبالتالي كان لا بد من تدريب من يلتحق بتلك البيوت. كما أن تلك البيوت كانت تشكل مصانع صغيرة الأمر الذي ساعد في توفير كثير من النفقات التي كانت تصرف على السجن (Langbein، 1998م)

وفي هذه الفترة ظهر تأثير واضح للكنيسة ورجال الدين في إحداث فلسفة حكم أثرت بشكل كبير في المجتمعات الأوروبية، ومن الجوانب التي مسها ذلك نجد نظام العقوبات، ففي هذه المرحلة كانت العقوبة تهدف بالدرجة الأولى "الاقتصاص التطهيري" من الذنوب والخطايا، وهذه فكرة كنسية بحتة حيث إن الكنيسة كانت تعتبر هي المسيطرة على الحياة الاجتماعية بصورة شبه تامة، وعليه فرضت رؤيتها على مهام ووظائف السجن (طالب، 2002م).

ثالثاً: مرحلة العصور الحديثة:

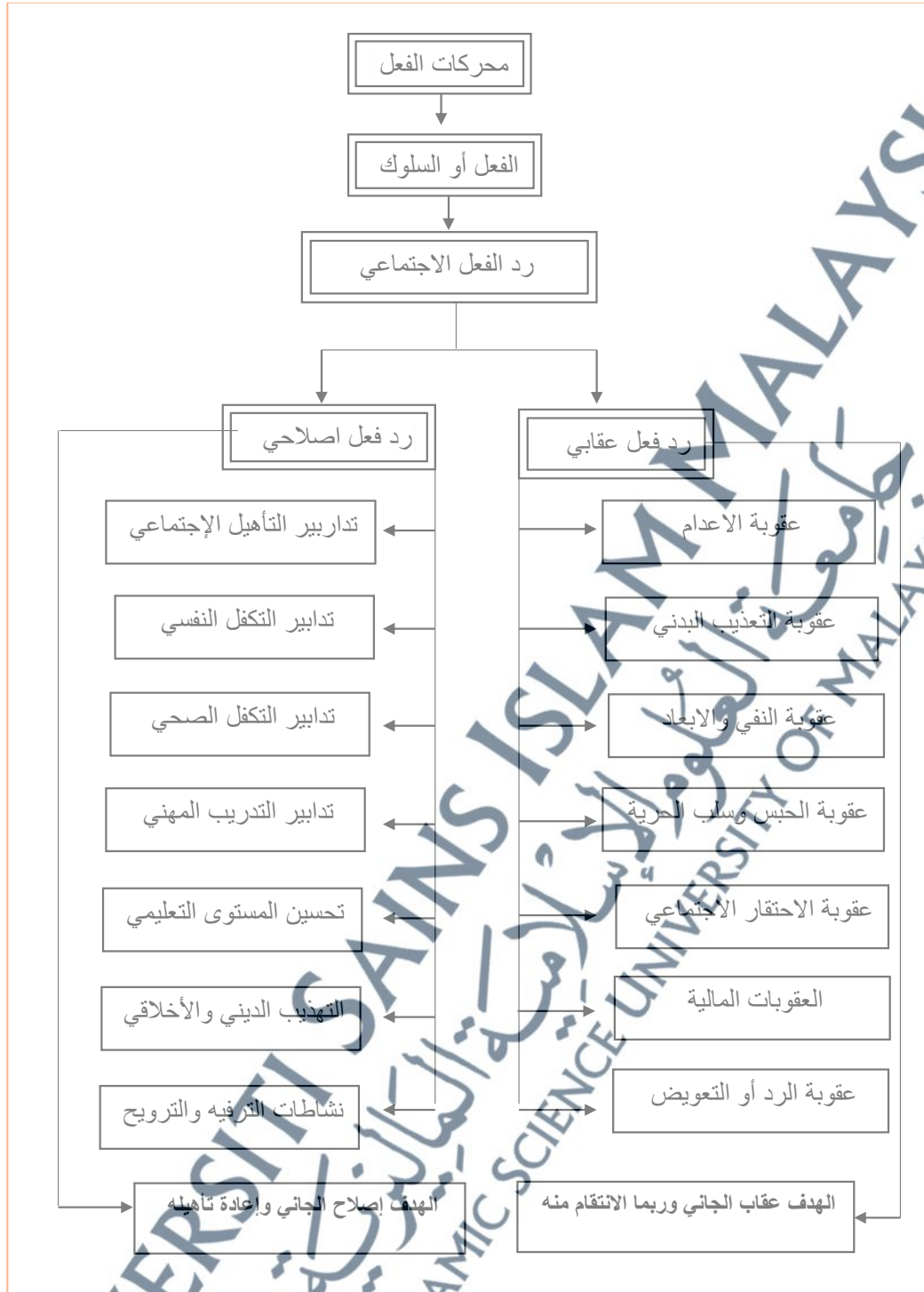
تطور مفهوم العقوبة عبر التاريخ تدريجياً من الانتقام والاقتصاص والتطهير إلى المفهوم التهذيبي الإصلاحي، حيث بدأ يُنظر إلى الجاني على أنه شخص عادي، لكنه ليس سوياً وغير منضبط أخلاقياً واجتماعياً، ومن خلال هذا الطرح بدأ التحسن في عقوبة السجن مما تبعه ذلك إلى تحسن في المؤسسات الإصلاحية ذاتها.

لكن تعتبر الفترة التي تلت القرن الثامن عشر مرحلة حاسمة في تاريخ الفكر الجنائي الحديث، نتيجة بروز العديد من الفقهاء ورجال القانون الذين أحدثوا ثورة في مجال أدوار السجن ومعاملة السجناء، وتمثل بذلك هذه الفترة بداية ظهور الحركات الفكرية، والتيارات الجديدة، والتي كان لها الأثر البالغ في التشريعات الجنائية فيما بعد، مشكلة بذلك ظهور فلسفة قانونية جديدة، ومختلفة عن تلك التي كانت سائدة في العصور القديمة والوسطى، وكان نتيجة هذا ظهور عدة مدارس فقهية، حاولت إثراء

النظم الجنائية، بفهم الجزاء الجنائي، وتبيان الغرض منه، وكيفية تطبيقه، ويمكن اعتبار هذه المدارس بمثابة الثورة العلمية الكبرى في تاريخ البشرية، فهي كما قال البعض أمدت الفكر الإنساني بطاقات فكرية جديدة للتعامل مع الفرد بأسلوب إنساني يعيد الثقة بآدميته ويثمن حق الإنسان في العيش الحر والحياة الكريمة ويجنبه الألم الناشئ عن العقاب إلى الحد الأدنى من المعاناة (اليوسف، ١٩٩٩م). ويمكن توضيح دور هذه المدارس على النحو التالي:

٢,٢,٢ النظريات والمدارس التي تفسر العقوبة وإصلاح النزلاء

ذكرنا سابقاً أن الجريمة قديمة مع قدم الإنسان، وأنها لازمتها منذ بداية الخليقة، ولما كانت الجريمة ملازمة للإنسان منذ القدم، فهذا يعني أن مقابل الجريمة المتمثل في العقوبة قد لازمتها أيضاً، لكن القراءة التاريخية تؤكد أن الجريمة لم تتغير وإنما تغيرت الأداة المستعملة في ارتكابها، وعندما لوحظ أن هناك مغالاة في تطبيق العقوبات التي كانت سائدة والتي منها عقوبة الحبس والإعدام والتحقير الاجتماعي مما دفع بالكثير من المفكرين إلى الثورة على هذه الأفكار وتغييرها بأفكار تتماشى الفلسفة الإصلاحية، وهذا بالنظر إلى العقوبة وأهدافها، ويمكن توضيح رد الفعل الاجتماعي إزاء الفعل الإجرامي أو السلوك الانحرافي في المخطط التالي (شريك، ٢٠١١م).



المرجع: شريك (٢٠١١)

الرسم البياني ٢,١: رد الفعل الاجتماعي إزاء السلوك الانحرافي أو الفعل الإجرامي

٢,٢,٢,١ المدرسة التقليدية الأولى: (المنفعة الاجتماعية والردع العام)

ظهرت هذه المدرسة في النصف الأخير من القرن الثامن عشر على يد الفقيه الإيطالي سيزاري دي بيكاريا (١٧٣٨ - ١٧٩٤ م) الذي أعلن الثورة على قسوة العقوبات وبشاعتها، فضلا عن إدانته لتعسف القضاة وتحكمهم في مصائر المتهمين.

وكان الغرض من العقوبة في هذه المرحلة زجر الجاني حتى لا يكرر اقترافه للجرائم، وردع غيره حتى لا يقلده فيها.

وبناء على ذلك نادى بيكاريا بضرورة إحداث إصلاح اجتماعي في السجون، بيد أنه لم يتم إلا في الحدود الضيقة التي تتفق مع الهدف النفعي من العقوبة كما رسمه بيكاريا ومن تزعم معه اتجاه هذه المدرسة التقليدية، ولذا كان تنفيذ العقوبات على نحو جامد وبأسلوب سلمي، دون أدنى تفكير في تفريد أو تصنيف، و الاكتفاء بالتأديب التعذيب. (حضر، ١٩٨٤م).

٢,٢,٢,٢ المدرسة التقليدية الثانية: (العدالة ثم الردع العام)

قامت هذه المدرسة من حيث أساسها الفلسفي على نظرية العدالة المطلقة للفيلسوف الألماني إيمانويل كانط (١٧٢٤ - ١٨٠٤م) الذي حدد الغاية من العقاب بإرضاء شعور العدالة لذاتها مجردة عن فكرة المنفعة الاجتماعية التي قامت عليها المدرسة التقليدية الأولى، فالأدنى الذي تحدثه الجريمة لا يصلح إلا عن طريق التكفير والتطهير بالعقاب وأن العقوبة هي عدل الجريمة. كما قال هيغل. لأنها باقترافها (أي الجريمة) تعد نفيًا للعدالة التي يقرها النظام القانوني، ولذا تكون العقوبة نفيًا لذلك النفي.

ولم يقتصر هدف العقوبة عند هذه المدرسة على العدالة بل حافظت كذلك على هدف الردع

العام، وكانت العدالة أولاً والردع العام ثانياً.

وقد ترتب على تأسيس أفكار هذه المدرسة على فكرة العدالة، التفكير في مبدأ تناسب كيفية تنفيذ العقوبة والظروف الشخصية للمحكوم عليه، ولكن بصورة محدودة حيث كان ذلك نتيجة لما طالب به أنصار هذه المدرسة من وجوب التعويل على مدى ما يتوافر فقط لدى الجاني من المسؤولية الشخصية المؤسسة على حرية الاختيار وذلك في المرحلة القضائية. (خضر، ١٩٨٤).

٢,٢,٣ المدرسة الوضعية الإيطالية: (الردع الخاص فحسب)

من أبرز زعماء هذه المدرسة: سيزار لومبرزو (١٨٣٥ - ١٩٠٩م) واتيكو فيري (١٨٥٦ - ١٨٨٩م) روفائلي جاروفالو (١٨٥٢ - ١٩٣٤م)، وكانت نقطة البداية في فكر هذه المدرسة أن الجريمة حقيقة إنسانية اجتماعية، ولذا يجب التركيز على شخصية الجاني تركيزاً كلياً دون النظر إلى المسؤولية الأدبية، وأن رد الفعل الاجتماعي ينبغي أن ينحصر في التدابير الاحترازية دون العقوبات التقليدية. وبناء على ذلك فيجب أن يهدف تنفيذ التدابير الاحترازية الممثلة للجزاء الجنائي، إلى مجابهة العوامل التي أدت إلى وقوع الجريمة، سواء ما كان منها متعلقاً بشخص الجاني أو بعوامل أخرى خارجية. لذا فإن الهدف الذي ينبغي أن تعمل المؤسسات العقابية على تحقيقه، يتمثل في استئصال هذه العوامل بالعلاج أو التهذيب، أو الاستئصال كلياً إذا لزم الأمر، ولم يكن العلاج مجدياً. (بوليفة، ٢٠١٥)

إلا أنه في نهاية المرحلة التي ظهرت فيها المدرسة الوضعية الإيطالية وقبل حلول القرن العشرين نشطت حركات الإصلاح العقابي، وأنشئت عدة إصلاحات للمسجونين على سبيل المثال إصلاحية في نيويورك أنشأها شخص يدعى (بروكواي) وحاول أن يطبق عليها بعض الأفكار الإصلاحية وفق مجموعة مبادئ من أهمها:

- أن المجرم شخص يقبل التقويم والإصلاح

- أن التقويم والإصلاح هو حق الفرد وواجب المجتمع.

- أن تعويد المجرم على التعاون مع عامل هام من عوامل تحقيق الإصلاح

- أن هذا التعاون لا يتأتى إلا إذا كان من حق إدارة السجن أن تحكم في مدة العقوبة إيجاباً أو سلباً

حسب مدى تجاوب وحسن سلوك المحكوم عليه داخل السجن.

٢,٢,٢,٤ المدرسة التوفيقية: (الإصلاح أولاً والردع ثانياً)

قامت هذه المدرسة في أوائل القرن العشرين بزعامة الفقهاء: تون ليست الألماني، وهامل الهولندي، وبرش البلجيكي.

وحاولت أن توفق بين الاتجاه التقليدي والاتجاه الوضعي، فحافظت من الاتجاه التقليدي على

مبدأ المسؤولية الجنائية الشخصية المؤسسة على حرية الاختيار، وأخذت من الاتجاه الوضعي فكرة التدابير

الاحترازية، والتركيز على شخصية الجاني. فجمعت بين العقوبة بمعناها التقليدي البحت بحكم طبيعتهم،

وبين التدابير الاحترازية لتوقيعها على الشواذ، والمتعدين على الإجرام، والأحداث. (دردوس، ٢٠١٠)

وأوضح أنصار هذا الاتجاه التوفيقى أن العقوبة لا تزال هي الوسيلة الفعالة للردع العام، لإعادة

التوازن إلى الشعور الجماعي الذي تآذى بالجريمة. كما أكدوا أهمية القضاء على الخطورة الإجرامية في

شخصية الجاني، وضرورة تفريد الجزاء في المراحل التشريعية والقضائية والتنفيذية، وفق ما أوضحه ريمون

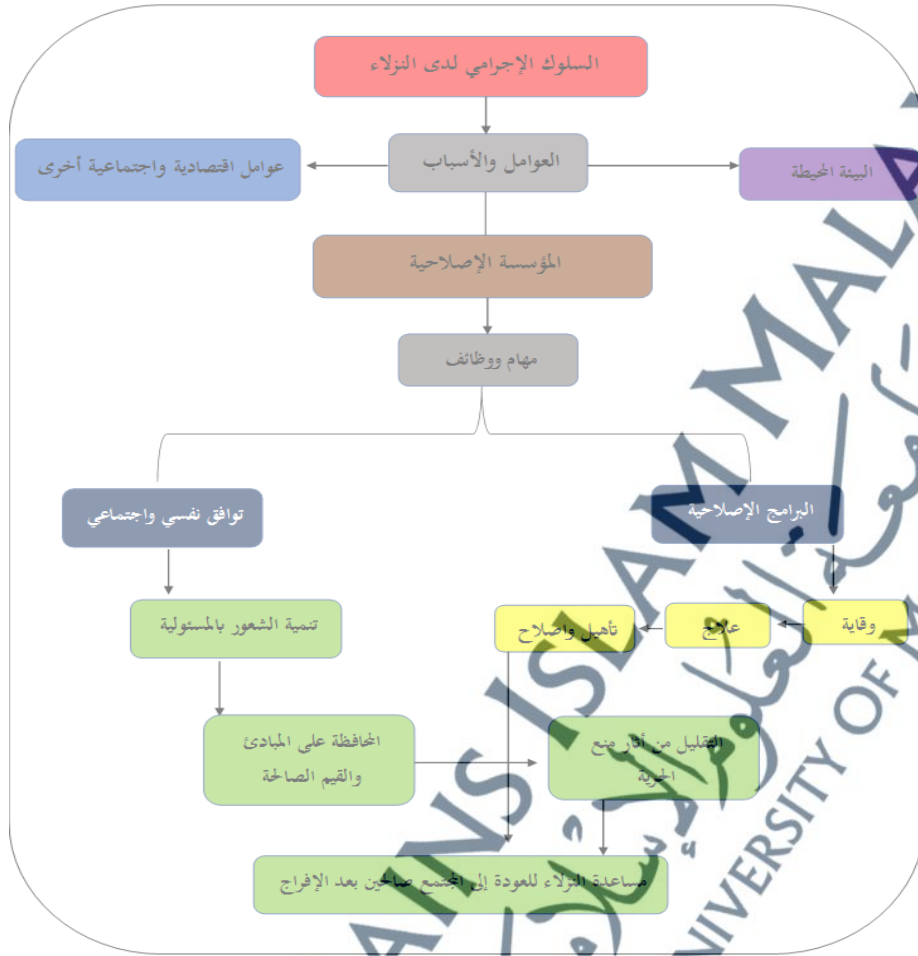
سالى . صاحب نظرية تفريد العقاب . حتى تحقق العقوبة أغراضها المتعددة والمتمثلة في الردع والتطهير

وإصلاح الجاني، وتحقيق التدابير أغراضها المتمثلة في العلاج والتهذيب ثم التأهيل. (السيد، ٢٠٠٤)

ويقصر سالى نظريته على مقترفي الجرائم الطبيعية أو الحقيقية (كالقتل والضرب والجرح والسرقة) أما الجرائم المصطنعة أي التي تصطنعها الدولة بالتجريم القانوني تبعا للتطور الحضاري (كالجرائم الاقتصادية والمالية) فيخرجها سالى من نطاق نظريته ويرى أنها لا تحتاج إلى تفريد تنفيذي. وعلى الرغم من عناية هذا الاتجاه التوفيقي بالهدف الإصلاحى للجزاء الجنائي على النحو المشار إليه، والعمل على الأخذ بأساليب العلاج والتأهيل في السجون في المرحلة التنفيذية، إلا أنه عنى إلى جانب ذلك بالردع العام الذي سعى إلى تحقيقه بالعقوبات التقليدية وأهمها عقوبة الحبس. (شريك، ٢٠١١).

٢,٢,٢,٥ مدرسة الدفاع الاجتماعى (العلاج وإعادة التأهيل)

استمرت النظرة إلى التجريم والعقاب في مسارها التطوري حتى دخلت مرحلة جديدة سميت بمرحلة السياسة الجنائية الاجتماعية وقد بدأت هذه المرحلة مع بداية ظهور اتجاه الدفاع الاجتماعى للفقهاء. جراماتيكا. سنة ١٩٤٥ وتأسس مركز الدفاع الاجتماعى في نفس السنة. وفي سنة ١٩٥٤ أصدر المستشار الفرنسى مارك أنسل كتابه في هذا الصدد تحت عنوان (الدفاع الاجتماعى الجديد) حاول فيه أن يضع صياغة جديدة للدفاع الاجتماعى، وبذلك أصبح للدفاع الاجتماعى اتجاهان، الأول اتجاه جراماتيكا، والثاني اتجاه مارك أنسل. (حكيم، ٢٠١٥).



الرسم البياني ٢،٢: فكر مدرسة الإصلاح وإعادة التوافق النفسي والاجتماعي

يعد فكر هذه المدرسة من أرقى ما وصل إليه الفكر البشري؛ حيث إن دور المؤسسات العقابية يتمثل في العلاج وإعادة التوافق الاجتماعي، وهذا الفكر يعكس حقيقة هامة تتمثل في أي فرد يرتكب عملاً إجرامياً ما كان ليقوم به لولا أن هناك ظروفاً ومجتمعية خارجة عن إرادته ساهمت في دفعه لارتكاب ذلك العمل. أي أن المجتمع مسئول مسؤولية مباشرة عن معالجة أخطائه، كما أن فكر هذه المدرسة يتمثل بشكل رئيسي في أن هدف العقوبة يتعين في المقام الأول أن يكون إصلاحياً، فتصبح فكرة الإصلاح

أساسية في برنامج المؤسسة العقابية وتحتل بذلك مكان فكرة العقوبة التطهيرية بهدف إعادة التوافق الاجتماعي (أبو بطيحان، ٢٠٠١م).

لم يسلم أنسل بما ذهب إليه جراماتيكا من وجوب إلغاء نظام الجزاء الجنائي، وجعل الفرد هو مركز الثقل فحسب، بل تمسك أنسل بالجزاء الجنائي (عقوبات وتدابير)، وأكد أن هذه العقوبة يتعين أن يكون إصلاحها فتحل فكرة المعاملة محل فكرة العقوبة التطهيرية، بهدف إعادة التوافق الاجتماعي، وينظر أنسل إلى أن هذا الهدف يعتبر حقا للمجرم، يقابله واجب الدولة في أن تتدبر السياسة الجنائية والعقابية التي تكفل تحقيق هذا الهدف مع العناية بالخطورة الإجرامية للقضاء عليها.

وبناء على ذلك أمكن القول أن الجزاء الجنائي وبالتالي المعاملة العقابية في السجون، يتعين أن تركز بالدرجة الأولى على العناية بالكشف عن الخطورة الإجرامية لدى المحكوم عليه والعمل على القضاء عليها، بالعلاج، ثم التأهيل لإعادة التوافق الاجتماعي.

ويوضح الشكل أعلاه (٢٠٢١)، فكر مدرسة الإصلاح وإعادة التوافق النفسي والاجتماعي والذي اجتهد الباحث في رسمه، حيث تعتبر هذه المدرسة أو النظرية التي يتبناها الباحث في دراسة لمحاولة تفسير متغيرات دراسته التي تتحدث عن تفسير السلوك الإجرامي وعلاجه لنزلاء العود للجريمة عن طريق البرامج الإصلاحية وتأثيرها على التوافق النفسي والاجتماعي، ونعد مدرسة الإصلاح وإعادة التوافق الاجتماعي الامتداد الطبيعي لمدرسة العلاج وإعادة التأهيل، على اعتبار أن الإصلاح لن يتحقق بمجرد العلاج وإعادة التأهيل بل أن تمكين نزلاء المؤسسات العقابية من إعادة التوافق الاجتماعي مع مجتمعهم سوف يكفل في أكثر الحالات عدم التفكير في العودة إلى الجريمة مرة أخرى (عبد الفتاح، ١٤١٤) وهذا ما يحاول الباحث التوصل إليه من خلال هذه الدراسة.

كما يعتبر المفكر الفرنسي "مارك أنسل" Marc Ansel من كبار المفكرين الذين صاغوا آراءهم في شكل نظري، والتي عرفت بالنظرية الجديدة في الدفاع الاجتماعي، وبني أفكاره بتجنب العثرات التي سقط فيها جراماتيكا، أي انتقده في كثير من الجوانب. ذهب أنسل إلى الاعتراف بوجود القانون الجنائي والقضاء الجنائي وأكد على أهمية مبدأ شرعية الجرائم والتدابير الجنائية حرصا على حماية الحريات الفردية، كما اعترف بمبدأ المسؤولية الجنائية على أساس التسليم بحرية الاختيار (اليوسف، ١٤٢٠) وهنا يؤكد أنسل على المعنى الفردي للمسئولية، وأخذها كمييار لتحديد حد العقوبة، ويؤكد أيضا على دور الخطورة في تحديد التدابير الوقائية كأساس لتحديد الإجراءات العلاجية، ونظريته لا تركز على الدفاع الاجتماعي على أساس أنه عقاب للمذنب، وإنما هو حماية للمجتمع من المجرم وشروبه، وعلى ذلك فإن مارك أنسل يؤمن بمبادئ ثلاثة لمذهبه "الدفاع الاجتماعي الجديد" وفق ما يلي: (بهنسي، ١٩٨٣م)

- القانونية في التجريم.
 - الإرادة الحرة للإنسان في المسؤولية الجنائية.
 - العقاب كجزاء على قدر الخطأ.
- ويرى السمالوطي أن تحقيق ذلك يتم من خلال تفهم عوامل الجريمة والظروف التي وقعت فيها، والموقف الشخصي للجاني، واحتمالات إصلاحه والإمكانات الطبية والنفسية التي يمكن استشارتها في نفسه، حتى يمكن اختيار الأسلوب الأمثل والعمل على إصلاحه وإعادة توافقه مع مجتمعه (السمالوطي، ١٩٨٣م) وتفهم الجريمة عند أنسل يعني ضرورة دراسة شخصية المجرم ووضع هذه الدراسة في يدي القاضي قبل المحاكمة حتى يستطيع في ضوءها تقدير التدابير الملائمة له والذي يحقق التأهيل المقصود مع الحرص الكامل على حماية الكرامة الإنسانية، وقد دفعه التفاؤل إلى رفض عقوبة الإعدام على أساس أن المجرم مهما كانت جريمته فإنه يمكن إصلاحه وتأهيله (اليوسف، ١٤٢٠) ويتعين معاملته وفقا لمنهج

إيجابي لا سلبي، وأنه من الضروري انتهاج موقف إيجابي وأكثر فاعلية، وهي كلها أفكار أضفت نظرة أكثر احتراماً للإنسان في مسيرة الفلسفة العقابية، وأضفت أيضاً عليها طابعاً إنسانياً. لم يسلم أنسل بما ذهب إليه سابق جرماتيكاً من وجوب إلغاء النظام الجنائي، والجزاء، وجعل الفرد هو مركز الثقل فحسب، بل تمسك أنسل بالجزاء الجنائي (عقوبات وإجراءات)، وأكد على أن هدف العقوبة يتعين أن يكون علاجياً، فتحل فكرة المعاملة العلاجية محل فكرة العقوبة التطهيرية، بهدف إعادة التوافق الاجتماعي (خضر، ١٩٨٤م) كما دعا أنسل إلى ضرورة إحداث تغييرات على الإجراءات الجنائية، التي يترتب عنها إدخال الفحص العلمي لشخصية الجاني في الدعوى، والهدف من ذلك حسبه هو اتخاذ كل الوسائل الممكنة لتأهيل المنحرف، وإعادة تنشئته أو تأهيله اجتماعياً، وهذا من خلال عمل المؤسسات الاجتماعية المختلفة، وتوافر المجالات العلمية كالعلوم الاجتماعية والنفسية والتربوية والطبية...، التي تقوم كلها بدور هام في وقاية المجتمع من الجريمة والانحراف، والحيلولة دون تحول هذه الميول إلى سلوك إجرامي واقعي، وأيضاً باستشارة حاجاته المختلفة حتى يمكن اختيار الأسلوب العلمي الأمثل لتأهيله وإعادة توافقه وتكيفه السليم مع المجتمع. مهما اختلفت الأفكار التي أتى بها كل من جرماتيكاً أو أنسل وكل رواد نظرية الدفاع الاجتماعي إلا أنها تتفق كلها على أن سياسة الدفاع الاجتماعي لا تستهدف على الإطلاق عقاب الفاعل، بل إعادة تأهيله اجتماعياً، ولا يتأتى تحقيق هذا الغرض إلا بمراعاة مختلف العوامل المكونة والمؤثرة في شخصيته. من كل ما سبق نقول أن تدبير الدفاع الاجتماعي لا يقابل الفعل أو الضرر المترتب عليه ولكن طبيعته ودرجته الاجتماعية... ولذلك فضل البعض على العقوبة تبني التدابير الإصلاحية والوقائية المنبعثة من فكرة الدفاع الاجتماعي (بهنسي، ١٩٨٣) وربما دعوة النظرية إلى إعادة النظر في الجزاءات الجنائية التقليدية، والعمل على تأهيل المذنبين بآليات قائمة على أساس احتياجات شخصية الجاني الفعلية وأن يكون الهدف من ذلك كله تحقيق التأهيل الاجتماعي، وهو ما

جعل الكثير من التشريعات القانونية في أغلب المجتمعات والدول تأخذ بفكرة الدفاع الاجتماعي، ومن ذلك ما تؤكد السياسة الجنائية الجزائرية، حيث تقرّ المادة الأولى من قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين الصادر سنة ٢٠٠٥، والتي نصت على ما يلي "يهدف هذا القانون إلى تكريس مبادئ وقواعد سياسة عقابية قائمة على فكرة الدفاع الاجتماعي التي تجعل من تطبيق العقوبة وسيلة لحماية المجتمع بواسطة إعادة التربية والإدماج الاجتماعي للمحبوسين"، مما يعني أن الأخذ بمبدأ الدفاع الاجتماعي في التعامل مع الجناة ومعاملة المذنبين.

٢٠٢٧، نظرية التفاعل الرمزي

ظهرت النظرية التفاعلية في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين على يد العالم جورج هيرت ميد؛ وتعتبر التفاعلية الرمزية واحدة من النظريات الأساسية المكونة للنظرية الاجتماعية، وأحد محاورها المهمة. عكست طبيعة الحياة الاجتماعية وما تحمله من معاني رموز ودلالات قدمت تفسيرات للعديد من المشكلات المجتمعية، وكذا المفاهيم التي تُعد كمتغير مكون لحدوث هذه المشكلة أو الظواهر ضمن سياقها السوسيولوجي، تميزت إسهاماتها في النظرية السوسيولوجية من خلال تقديمها رؤى وأفكار جديدة، ميزتها على باقي النظريات والمقاربات النظرية خاصة لما اهتمت بمفهوم الهوية. (تومي، ٢٠١٧م)، ويمكن توظيف هذه النظرية في الدراسة الحالية على أساس تصور النزول عن البرامج والأنشطة التي يمارسها داخل المؤسسات الإصلاحية ورؤية العاملين في هذه المؤسسات لأهمية تلك البرامج، ومدى تقديمها للنزلاء بصورة ونمط محبب لهم ومقبول، فهي تمثل رموزاً ثقافية إيجابية تحل محل الاتجاهات السلبية التي تعلمها النزلاء في بيئته الخارجية قبل دخوله السجن. وعلى هذا المنوال يرى (ميد) أن الذات تتكون

لدى الفرد من خلال التفاعل مع الجماعات، ومن خلالها يبين الفرد مواقفه واتجاهاته نحو الكثير من القضايا (اليوسف، ١٤٢٣ هـ،).

كما تشير هذه النظرية الى كيفية تنشئة كل من الذكور والإناث على أدوار خاصة بكل منهما، فهم يرون أن أنماطاً مختلفة من التفاعل تسود في المجتمع وأن هذه الأنماط تؤكد على أهمية أخذ النوع بعين الاعتبار عند الحديث عن الأدوار الاجتماعية، بمعنى آخر فهن يؤمنون بوجود اختلاف في أدوار الإناث وأن المؤسسات والوسائط الحام بالتنشئة عادة ما تدعم وتؤكد هذه الاختلافات أثناء عملية التنشئة، كما ترى النظرية أن العنف سلوك يتعلمه الناس من خلال تفاعلهم مع بعضهم بعض وعن طريق التنشئة الاجتماعية، فأبي عنف داخل الأسرة أو بين الأقران وجماعات الصحة يتعلمه الأطفال ويقلدونه، كما يمكن تعلم العنف عن طريق المعايير والقيم التي تصور العنف على أنه شيء طيب وأنه حل للمشكلات والصراعات التي قد تحدث كما أنه يساهم في إشباع الاحتياجات (دعيل، ٢٠١٧).

وعليه يمكن إبراز أهمية هذه النظرية من خلال قدرتها على تسليط الضوء على ما يحدث داخل المؤسسات الإصلاحية في المواقف التفاعلية المختلفة كالبرامج الإصلاحية وغيرها من الأنشطة والفعاليات ويتم خلالها دراسة شخصية الفاعلين في هذه المؤسسات (النزلاء - العاملين) أي كأفراد فاعلين ومتفاعلين مع البرامج التأهيلية داخل المؤسسات الإصلاحية، وما تحتويه هذه التفاعلات من اتجاهات ذات قيم ومعايير من خلالها يمكن فهم مدى تقبل النزيل للبرامج التأهيلية داخل هذه المؤسسات ونجاحها في تغيير اتجاهاته كرموز مهمة في عملية إعادة إصلاحه اجتماعياً وثقافياً ونفسياً واجتماعياً مع واقعه الاجتماعي الجديد (بن شري، ٢٠١٨).

ويجدر أن نشير إلى أن كلاً من بلومر وكوهين ركزا على عملية لعب الدور الذي يفعله الإنسان في إطار عملية التفاعل، إذ فسرا هذه العملية في ضوء الإيماءات. إنه يمكن تفسير التفاعل في ضوء تفسير

الإيماءات. فالفاعل يستطيع أن يتدرب على مختلف النشاطات التي يمارسها الإنسان ومن ثم يصدرها بشكل دائم في سلوكه الذي يظهر بوضوح في عمليات التعاون والنشاط المنظم، إنه وفقاً لذلك فإن بلومر وكوهين لم يوافقا على درجة التفاعل والنشاط الذي يمارسه الفاعل، بقدر ما ركزا على عمليات التفاعل الإنساني التي تحدث في إطار العلاقات الاجتماعية. أن ذلك جعلهما يفضلان مسألة عوائد أو مخرجات التفاعل. زد على ذلك أن بلومر وكوهين، كانا أكثر التفاعليين اللذين مالا إلى التشديد على العمليات الصغرى بين الأفراد في إطار الجماعات الصغيرة. وحيث إن " بلومر " قد ركز على ما أشرنا إليه قبل قليل، فإن بلومر هو الآخر قد دافع عن البيانات الثابتة في تكوين التنظيمات. وفي الوقت الذي يركز فيه كوهين على جوانب البناء في الموقف الاجتماعية المختلفة، فإن بلومر قد ناقش هذه الفكرة من خلال تركيزه على البناء الاجتماعي باعتباره أحد الموضوعات التي تستخدم في تعريف الموقف الاجتماعي (صيام، ٢٠٠٤م)

وأحرى بنا أن نشير في هذا الصدد إلى أنه إذا كانت الفاعلية الرمزية تضع نصب أعينها السلوك الإنسان، فإنها تركز في إطار الحياة اليومية. وإن دراسة السلوك الإنساني في إطار الحياة اليومية لم يأت من فراغ كما سبق أن أشرنا، إلا أنهم يميزون بين خصائص التفاعل، ويأخذون من المكان والوجود الإنساني كأساس للتفسير وتعريف الأفعال الأخرى المضادة أو ما نسميه برد الفعل أو الفعل المنعكس. أن الاستجابات الأخرى التي تأتي كرد فعل، إنما تأتي بالأساس من خلال فهم المعنى والإشارات. أن تركيزهم على المعاني والإشارات جعلهم يركزون على تفسير الرموز والإشارات التي يستخدمها الفرد. أن المعنى الذي ما تنسب إلى الأدوار الأخرى التي يلعبها الآخرون، تلك التي تساهم في تشخيص المعاني الأخرى للجماعات الإنسانية في إطار مواقف الحياة اليومية التي تتفاعل في إطارها الذات الإنسانية. إنه من كل ما تقدم يمكن القول أن التفاعلية الرمزية أعادت من جديد وبشكل منطقي التحليلات السيكلوجية

الاجتماعية، التي من خلالها أوضحت أهمية الموقف في تقرير النفس في إطار البناء الاجتماعي (Meltzer، ١٩٧٠م).

٢٠٢،٢،٨ نظرية التحليل النفسي

ساهمت هذه النظرية بشكل أساسي في فهم السلوك المنحرف، وتفسير الفعل الإجرامي، وتوضيح خفاياه، ويمكن استعراض الآراء التي تعرضت لها مدرسة التحليل النفسي التي ترجع كل الدوافع إلى دافع الجنس والعدوان حيث إن التركيز المفرط على العوامل النفسية وحدها يقدم تغيير متكامل لظاهرة الجريمة وأن نسبة العصاليين من غير المجرمين أعلا منها من المجرمين وكذلك السايكوباتية لا تؤدي إلى الاجرام حيث وجد أن كثير من السايكوباتيين لم يقدموا على جرائم أو أعمال انحرافية، أما الضعف العقلي فقد تبين أنه لا يؤدي إلى الجريمة كعامل مباشر إلى العوامل المساعدة إذا ما تهيأت الظروف السيئة التي تساعد على ارتكابها وأن تركيز مدرسة التحليل النفسي على مسألة الجنس والعدوان باعتبارهم الأساس الأول لتفسير السلوك (ربيع، ٢٠٠٠).

وهنا نذكر ما ذهب إليه ميلاني كلاين - Melanie Klein إلى ضرورة توفير التربية العادية، والظروف الطبيعية للمنحرف، الذي هو مدفوع ب(أنا أعلى عنيف وهمجي)، وهذا بغية تجاوز وضعيته السلبية، وتوفير الحاجات الحيوية والانفعالية الأساسية كالارتواء بالحب بدل الحرمان العاطفي، والإحساس بالأمان والطمأنينة بدل الوسوس وكذا الخوفات والهوامات المرعبة (شريك، ٢٠٠٤م)

لكننا نتساءل هل بإمكان كل المنحرفين المرور بهذا التطور العادي لتكوين الأنا الأعلى والقضاء على المشاعر السلبية والعنف والعدوان بسهولة، وبشكل آلي، وهنا نجد - تيودور رايك - يتفق مع كلاين في اعتبار أن المنحرف أو الجانح هو شخص يغمر كيانه الشعور بالذنب، ويقترح -رايك- لمعالجة أو

إصلاح المنحرفين هو العمل على مساعدتهم على التنفيس عما بداخلهم من شعور كي يتخلصوا من الشعور من الذنب، ويرى أن أفضل طريقة وقائية هي إعانة المذنبين على الإباحة أو بالأحرى تشجيعهم على التفريغ "تفريغ المكبوتات" (فريد، ١٩٩٥م).

هناك أيضا - أوجست إيجورن - A. Aichorn الذي يعد أحد الرواد التحليليين الذين يعتمدون على الطرق البيداغوجية والتربوية في التعامل مع المنحرفين أثناء إصلاحهم وإعادة تربيتهم، إذ يرى أن المنحرفين أو الذين يرتكبون أفعالا إجرامية هم ضحايا التربية غير السوية، وأن هذا الخلل هو نتيجة غياب المقال الذي يجب الاقتداء به في الواقع، وعلى هذا يقترح طرقاً تربوية وقائية، لمحاولة تصليح هذا الخلل، الذي يتولى تمثيلها المري، ويحرم عليه استعمال العنف، ففي سنة ١٩١٨م قام إيشورن استغلال الشكنات، أو الخيم التي كانت مخصصة للاجئين، أثناء الحرب العالمية الأولى، ليحولها إلى مراكز للتربية (فريد، ١٩٩٥م) الخاصة بالمنحرفين. أن الاتجاه الذي يمثله أنصار التحليل النفسي، في بحث مشكلة الانحراف وكيفية وقاية المجتمع من آثاره، لم يشفع لهذه المدرسة من وقوعها في الفشل حول اتخاذها موقف محدد من فكرة العقاب، ذلك أن هذا المبدأ في حد ذاته لا يعتبر غريب على المحللين النفسانيين، لما يصادفونه يوميا أثناء التحليل النفسية من شعور بالذنب، الشعور بالمسؤولية، والمطالبة بالعقاب.

٢,٢,٣ أهداف مراكز الإصلاح والتأهيل (المؤسسات الإصلاحية)

للمؤسسات الإصلاحية أهداف عامة ومن أبرز هذه الأهداف هي الإصلاح من خلال تأهيل وتعليم النزلاء لإعطائهم فرصة للاندماج في المجتمع بعد خروجهم، وأن الجريمة لن تنخفض بصورة ملحوظة أثناء تلك البرامج بل يجب أن تتضافر الجهود بين الأفراد والمجتمع من جهة وبين مسؤولي المؤسسات

الإصلاحية ونزلائها لضمان إحداث التغيير. (Lochhead، ١٩٩٣م) ويمكن ذكر أهم هذه الأهداف والتي جاءت على النحو التالي:

١. هدف الإصلاح والتقويم وليس التعذيب والانتقام من النزير.
٢. حماية المجتمع من خطورة النزير كما تتطلب حماية النزير من العودة للجريمة و توفير الظروف الإيجابية في المؤسسة الإصلاحية وخارجها حتي لا يؤدي مكوث النزير فيه إلى احتراق الجريمة.
٣. محاولة تشخيص وتفريد النزلاء وفصلهم بقدر الإمكان، لأنه السبيل الأول إلى علاجهم وعدم العودة إلى الجريمة (عبد اللطيف، ٢٠١١م).

• أهداف خاصة بالنزير

وتتمثل في إعادة الثقة في نفس النزير وإصلاحه وتأهيله بهدف جعله يقلع عن اتجاهاته السابقة، والامتثال لمعايير الجماعة، والابتعاد عن السلوك الممحرّف، وادماجه بالمجتمع كمواطن له حقوق وعليه التزامات.

• أهداف خاصة بالمؤسسات الإصلاحية

تتمثل أهداف المؤسسات الإصلاحية في مساعدة النزير على التكيف مع الحياة الجديدة، وحل المشاكل التي يتعرض لها نفسه أو مع الآخرين في المؤسسة وخارجه بما فيهم أسرهم وأقاربهم.

• أهداف خاصة بالمجتمع

إعادة تأهيل النزير وتدريبه وتعليمه لتنمية الروح الوطنية بهدف إعادته فرداً صالحاً للمجتمع، مما يساعد على المردود الاقتصادي له وللمجتمع، كما تهدف المؤسسات الإصلاحية إلى تعليم النزلاء المحافظة على النظام، والحفاظ على قيم المجتمع، وبالتالي تحقيق الأهداف العقابية للمجتمع (الرشيدى، ٢٠١٠م).

تعتبر الغاية التي يهدف التأهيل والإصلاح للوصول إليها هي تهيئة المحكوم عليه لاندماجه مجدداً في المجتمع، إلا أن هذه العملية وهذه البرامج لا يمكن أن تصل إلى درجة الكمال وذلك يعود لمجموعة من الأسباب التي تقف مانعاً للقائمين على البرامج التأهيلية لأداء دورهم ونجاح برامجهم.

ونظراً لتعدد المؤسسات العقابية وضخامتها ولما يثيره تسييرها من مشاكل، فإن نجاح أي نظام عقابي يتوقف بالدرجة الأولى على وجود إدارة ترسم وتضع سياسة عقابية محكمة، وتسهر على تجسيدها ميدانياً بتطبيقها في المؤسسات العقابية وهو ما يعرف بالإشراف الإداري (خوري، ٢٠٠٩م).

وعليه تسعى الإدارة العقابية المركزية لوضع خطة أو سياسة عقابية محكمة، مستمدة من ظروف المجتمع وآدابه العامة، لتقوم بتطبيقها داخل المؤسسة العقابية وتسهر على تجسيدها ميدانياً وتراقب سيرها، وهي تحدد لكل مؤسسة عقابية تخصصها وتوزع المحبوسين فيها، بالإضافة إلى أنها تشرف على تكوين وتدريب وإعداد العاملين بهذه المؤسسات (خوري، ٢٠٠٩م).

٢,٢,٣,١ أهداف مراكز الإصلاح والتأهيل بالمحافظات الجنوبية

تتمثل أهداف مراكز الإصلاح والتأهيل في المحافظات الجنوبية والتي جاءت في تقرير الإنجازات السنوي للمديرية العامة للإصلاح والتأهيل للعام (٢٠١٨م) على النحو التالي:

١. العمل على إنشاء مراكز إصلاح وتأهيل نموذجية حسب المواصفات القياسية المتعارف عليها تحفظ للنزول حياة آمنة وكرامة، والعمل على تطوير المراكز الموجودة بما يحقق الرؤية المستقبلية للمديرية العامة بالرقمي والتميز بمراكزها حسب الإمكانيات المتاحة.

٢. العمل مع الوزارات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وتوثيق العلاقة معهم بما يخدم سياسات المديرية العامة بتحقيق أهدافها بإصلاح النزلاء وإعادة تأهيلهم.

٣. تنفيذ النزلاء عبر برامج مكثفه وتدريبهم وإخضاعهم لبرامج توعيه وتعليم عبر الإدارات والوحدات

المتخصصة بالمديرية العامة وأن يخرج كل نزير بحرفة أو صنعة تساعده على الحياة الكريمة بعد الإفراج

عنه وتنمي من لديه حرفة وصنعة معينة.

٤. توفير الأمن للنزلاء والحياة الكريمة وتأمين حضورهم أمام الجهات القضائية وحسب الأصول.

٥. تطوير وتدريب الكادر البشري العامل بالمديرية العامة عبر ندوات ودورات وورش عمل ليطور من

أدائه الوظيفي وخلق كادر بشري قادر على التعامل مع المستجدات والتطورات التي تستهدف مراكز

الإصلاح والتأهيل.

٦. العمل على تطوير البرامج الإلكترونية بالمديرية العامة وذلك يحقق سرعة في إنجاز العمل وتطوره.

٧. العمل على توفير كافة أنواع الرعاية المطلوبة للنزلاء وأسرههم والتعامل معهم بما يحقق مصلحتهم.

٨. العمل على محاربة الجريمة ومكافحتها من خلال القضاء تدريجيا على ظاهرة العود الجنائي وذلك

بتصنيف النزلاء ودراسة أسباب الظاهرة ووضع الخطط والحلول لمعالجتها.

٩. وضع الخطط والسياسات العامة للمديرية العامة موضع التنفيذ ومراقبه آليات التنفيذ، ودراسة كل

المعيقات، وإيجاد الحلول لها، والتأكد من سلامة الإجراءات المتبعة ومدى مطابقتها للقانون.

١٠. التطبيق السليم لقانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم ٦ لسنة ١٩٩٨ والقوانين المساندة له وذات

الصلة والعلاقة في عمل المديرية العامة والالتزام الكامل بها (المديرية العامة للإصلاح والتأهيل،

٢٠١٨م).

٢٠٢٤، إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل في عملية الإصلاح والتأهيل

تتولى وزارة الداخلية الإشراف على المؤسسات العقابية في معظم الدول العربية باستثناء دول المغرب العربي حيث تتولى وزارة العدل الإشراف على تلك المؤسسات. وتعمل الجهات المشرفة بالتعاون مع عدد من الجهات الأخرى مثل الوزارات المختصة بالشؤون الاجتماعية حيث تسهم في تقديم الخدمات المتعلقة بالناحية الاجتماعية، كما تقوم وزارة الصحة بالإشراف على النواحي الطبية، وتشرف على العملية التربوية ووزارات المعارف والتربية، كما تقدم برامج الوعظ والإرشاد من وزارات العدل والأوقاف. أن تنوع الخدمات المقدمة للنزلاء لا يعني أن تشترك جميع تلك الجهات ففي بعض الدول العربية تتوفر الخدمات في جهة واحدة وعلى الرغم من تنوع الخدمات المقدمة وتنوع الجهات المشرفة على تلك الخدمات إلا أن المؤشر الرئيس في هذا المجال أن جميع تلك الخدمات هي في المقام الأول تقدم من الدولة وتسهم في تكاليفها، إلا أن هذا لا يعني أن هناك مساهمات أهلية من قبل المؤسسات غير الحكومية (الضحيان، ٢٠١١م).

بينما تسعى الهيئات الإدارية القائمة على تنفيذ العقوبة السالبة للحرية إلى تحقيق التفريد التنفيذي، وهو أن تقوم إدارة المؤسسة الإصلاحية بالإشراف على تنفيذ العقوبة دون الرجوع إلى السلطة القضائية، وليس لهذا التفريد من هدف سوى إصلاح وتأهيل المحكوم عليه (محمد، ٢٠١٤م).

فالإدارة العقابية المركزية من ناحية جهة تخطيط ورسم سياسة عقابية عامة، ولهذا تستعين بالبحوث التطبيقية التي يقوم بها الخبراء التابعون لها، ومن ناحية أخرى فهي جهة إشراف ومتابعة للسياسة التي تضعها للتأكد من مدى التزام المؤسسات العقابية المختلفة بها، والإشراف على العاملين بهذه المؤسسات بل ويمتد هذا الإشراف إلى مرحلة ما بعد الإفراج النهائي لمتابعة الرعاية اللاحقة للمحكوم عليهم (كلاخمر، ٢٠١٢م).

وقد ذكر الرشيدى (٢٠١٠م) في دراسته عن الدور الفاعل لإدارة الإصلاح والتأهيل في تأهيل

السجناء وإصلاحهم، حيث تحرص على الدوام تحسين الخدمات والوجبات خلال شهر رمضان تشجيعاً على الصيام والالتزام بتعاليم الدين الإسلامي، كما تحرص الإدارة على حث النزلاء للالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة، كما تحرص أيضاً على منح النزلاء شهادات مهنية في حال إجادتهم وذلك على تقديم الوجبات والإعاشة للنزلاء وفق برنامج زمني محدد كما تحرص على وجود عيادة ومراكز رعاية داخل السجن للكشف عن الحالات الصحية الطارئة للنزلاء وعلاجها، وتحويل النزلاء الذين يعانون من مشكلات نفسية حادة إلى المستشفيات المتخصصة.

إنه على الرغم من تعدد الخدمات المقدمة من قبل الجهات المشرفة على المؤسسات العقابية إلا أنها لا تتعدى في كثير من الأحيان أسوار تلك المؤسسات، كما أن تلك الخدمات تعترضها كثير من العقبات المتعلقة بالجوانب المادية والإدارية، كما أن فلسفة الإصلاح تقوم على أساس أن النزير سوف يعود للمجتمع من جديد مزوداً بمهارات تساعده على التكيف مع الحياة الجديدة، أن تلك العملية لا تتم بمعزل عن المجتمع ومؤسساته، فالنزير في الغالب له أسرة تأثرت بسجنة وبجاجة إلى إعداد لاستقبال ذلك الفرد الذي خرج عن إطارها العام. أن تضافر المؤسسات الأهلية والمنوطة بالعمل التطوعي هي المكملة لجهود الدولة في مجال الرعاية الشاملة للنزلاء، وإن قيام الدولة بتحمل توفير الأمن للمجتمع وإصلاح من يخرج عن إطار المجتمع وإعادة تقويمه قد يبدو من المتعذر القيام بتلك الجهود مجتمعه. وفي المقابل يؤدي ترك جهود الرعاية لمسؤوليات الأجهزة الحكومية في أغلب الأحوال إلى وجود فصوص فيما تنتجه وتقدمه من رعاية، حيث تسود بعض المقومات الإدارية ونقص المواد اللازمة لتنفيذ الخدمات والأنشطة أو سيادة القيم والمبادئ البيروقراطية والتعقيدات الروتينية، وهي مقومات من شأنها أن تزيد من هدر إمكانيات نجاح الرعاية للفئات المعنية. كذلك فإن عدم وجود آلية فعالة لتقويم ما يقدم من برامج خدمات أو

مساعدات يحول دون الوقوف على جدوى ما يقدم فعلاً، ومن ثم لا تستطيع الجهات المعنية تحديد كيفية وصول المنفعة لمستحقيها على صورة تحقيق الهدف المرجو منها، لما لعمليات التقييم من حساسية وخاصة في المؤسسات الأمنية (خليفة، ١٤١٨).

إن من أهم المبادئ في الإصلاح والتأهيل، إيمان العاملين بدورهم في تنفيذ البرامج التأهيلية، والتقييمية داخل المؤسسة العقابية وخارجها، ذلك أن العنصر البشري الذي تعتمد عليه المؤسسات العقابية في إدارتها وتنفيذ برامجها، يعد من أهم عوامل نجاحها أو فشلها في أداء المهام التي تنفذها، ومن هنا فإن اختيار العنصر البشري، وانتقاء الموظفين والمنفذين، يعد من أولويات المؤسسات العقابية في الإصلاح والتأهيل وعملية الاختيار هذه تمر بمراحل مختلفة تحددها طبيعة المؤسسة وموقعها وحجمها، ومن أهم هذه المراحل ما يأتي:

١. تحديد احتياجات المؤسسة من العنصر البشري لإنجاز العمل.
٢. الوصف الوظيفي وتوزيع الأدوار داخل المؤسسة العقابية.
٣. تحديد المواصفات المطلوبة لكل وظيفة، والشروط والمؤهلات المطلوبة في شاغل هذه الوظيفة.
٤. التركيز بشكل أساسي على المواصفات الجسمانية، والأخلاقية، والخبرات العملية، والسيرة الذاتية.
٥. الرغبة الشخصية والافتناع بالدور المطلوب وتقبل العمل داخل المؤسسات العقابية (طالب، ٢٠٠٢م)، وإذا ما تحققت تلك الشروط، ينبغي أن يتم التركيز على العنصر البشري بالتأهيل والتدريب قبل الالتحاق بالعمل داخل المؤسسة أو أثناء مباشرته، كما ينبغي أن يكون العامل بالمؤسسة ملماً إماماً تاماً بجميع مقومات الإصلاح والتأهيل، وقادراً على العمل في كافة المجالات داخل المؤسسة، ولا يستثنى من ذلك إلا الموظفون المختصون في مجالات محددة.

إن العلاقة المهنية الجيدة بين الموظفين والسجناء هي العنصر الأساسي للأمن الديناميكي، فوجود هذه العلاقة يمكن الاستفادة منها للتخفيف من حدة الحوادث الممكنة أو لإعادة استتباب الأمن عبر عملية حوار ومفاوضة، وبفشل هذه الوسائل أو غير ملاءمتها، يمكن الأخذ بعين الاعتبار استعمال الوسائل الجسدية.

ولذلك يقول أندرو كويل (٢٠٠٩م) في كتيبة منهجية حقوق الإنسان في إدارة السجون أن حماية حقوق الإنسان تحسن من الفعالية التشغيلية، وإذا لم يتصرف العاملون بشكل يحترم السجن كشخص ويجسد الكرامة المتأصلة لدى الشخص، يصبح احترام الحقوق الفردية للإنسان مستحيلاً ويجب أن يضحى سلوك العاملين والمعاملة الإنسانية والكرامة للسجناء في قلب كل نشاط تشغيلي في السجن، وهذه ليست مجرد مسألة متعلقة بمبادئ حقوق الإنسان، فمن المنحى التشغيلي يمثل هذا الشكل الأكثر فعالية ونجاحة لإدارة السجون.

وقد بدأ الاهتمام الدولي في مجال الإصلاح العقابي منذ مؤتمر لندن لسنة ١٨٧٢م، الذي شاركت فيه خمس عشرة دولة واتفقت على ضرورة أن يركز الإصلاح العقابي على الأساليب الإنسانية، وأنهت أعمالها بالاتفاق على إنشاء اللجنة الدولية للسجون، (صدقي، ١٩٩٣م)، وقد عقدت هذه اللجنة عدة مؤتمرات، كان آخرها مؤتمر لندن عام ١٩٢٥ الذي أوصى بتطبيق نظام التدرج في معاملة المساجين وقواعد تسكينهم ونظام المبيت، وعلى ضوء ذلك، تولت عصبة الأمم المتحدة قيادة الإصلاح العقابي فقامت بإنشاء سبع لجان متخصصة في هذا المجال وهي: (الاتحاد الدولي لقانون العقوبات، المكتب الدولي لتوحيد القانون الجنائي، رابطة هوارد للإصلاح العقابي، اتحاد القانون الدولي، الجمعية الدولية لقانون العقوبات، اللجنة الدولية للعقاب والسجون). وكلفت اللجنة الدولية للسجون بوضع قواعد للحد الأدنى لمعاملة المسجونين، أقرها عام ١٩٥٥ غالبية أعضاء الأمم المتحدة، وتضمنت أربعاً وتسعين

قاعدة، تخص مجمل الأساليب العقابية الواجب على الدول الموقعة عليها الالتزام بها وتشكل المبادئ والأسس الدنيا المحددة للأوضاع والمعايير المقبولة لمعاملة مختلف فئات المسجونين البالغين وتنظيم وإدارة مؤسساتهم طبقاً للإدارة المعاصرة لعلم العقاب (جعفر، ٢٠٠٦م).

على ضوء هذه المبادئ صدرت عدة قرارات عن اللجان التابعة للأمم المتحدة ذات صلة بالموضوع

وهي:

١. مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين لسنة ١٩٧٩.

٢. المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء لسنة ١٩٩٠.

٣. حماية الأحداث المجردين من حرمتهم لسنة ١٩٩٠.

إلا أن ما يلاحظ أن مبادئ الحد الأدنى لمعاملة المسجونين تمثل الإنجاز الأهم في موضوع الإصلاح العقابي واعتبرت القواعد التي تتضمنها بمثابة دستور في مجال المعاملة العقابية. (القهوجي، ٢٠٠٢م).

ففي هذا المجال وبالنظر إلى أهمية قواعد الحد الأدنى ولشموليتها لكافة أساليب الإصلاح والتأهيل والتقويم والرعاية داخل المؤسسات العقابية وخارجها، فإن الضرورة تستدعي إلمام وإحاطة كافة العاملين في المؤسسات العقابية بمضمونها، وينبغي أن تدون هذه القواعد بخط واضح، وأن تشهر في مكان بارز داخل مرافق وأجنحة وقاعات المؤسسات ومراكز الإصلاح والتأهيل، ليتسنى الإطلاع عليها والالتزام بها من طرف الجميع.

٢٠٢٤، ١ إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل بالمحافظات الجنوبية في عملية الإصلاح والتأهيل.

إن المؤسسات العقابية يجب أن ينظر إليها على أنها بداية عملية لإصلاح المذنب وإعادة تربيته وتأهيله اجتماعياً وعلمياً ودينياً ومهنياً لكي يخرج إلى المجتمع بقدر أكبر من الثقة بالنفس. ولما كان ينظر إلى المؤسسة العقابية حالياً كمؤسسة اجتماعية تعمل على تقويم الانحراف وإعادة النزول إلى مجتمعة كمؤسسة اجتماعية تعمل على تقويم الانحراف وإعادة النزول إلى مجتمعة عند الإفراج عنه، ولما كان ينظر إلى المجرم كفرد انحرف ويحتاج إلى من يعيد تكيفه مع نفسه ومع المجتمع، لذلك تهتم الخدمة الاجتماعية بتأهيلهم حتى يفرج عنهم، ثم متابعتهم بعد الإفراج عنهم حتى يستقروا نفسياً واجتماعياً واقتصادياً ومعاونة أسرهم على مواجهة مواقفها وظروفها المرتبطة بسجن أحد أو بعض أفرادها، بالإضافة إلى خدمتهم أثناء تواجدهم بالمؤسسة العقابية لقضاء المدة المحكوم بها عليهم، وهكذا أصبح وجود الأخصائي الاجتماعي في المؤسسة العقابية والمؤسسات العقابية ضرورة (الديب، ١٤١٧).

إن تنفيذ البرامج الإصلاحية في مراكز الإصلاح والتأهيل مرتبط بالدرجة الأولى بتناغم جميع الأدوار داخل المراكز الإصلاحية، وعليه فإن من الضروري خلق تفاعل وتدريب مشترك فعال بين الطاقم الإداري داخل المؤسسة لكي يحقق النشاط العملي المطلوب تحقيقه، ويرى الباحث أن نجاح تطبيق البرامج الإصلاحية مرتبط بهذا التفاعل والتناغم بين طاقم المؤسسة الإصلاحية من محاضرين واخصائيين وإداريين الأمر الذي سوف ينعكس على طرق تنفيذ البرامج الإصلاحية. ومن المهم أن نلاحظ أنه على الرغم من وجود بعض السمات المتعارضة لأهداف البرامج الإصلاحية، إلا أن أهدافها المختلفة تختلف بصورة محسوسة، فمثلاً هناك مؤسسات إصلاحية تركز على إعادة التأهيل أو إعادة الاندماج في المجتمع، في حين أن هناك مؤسسات إصلاحية أخرى تركز على العقوبة في محاولة لمنع ارتكاب الأفعال الانحرافية في المستقبل، بينما هناك فريق ثالث يعوض المجني عليه أو الضحية أو المجتمع ومن الضروري لكل شخص

قبل أن يعمل في أي من المؤسسات الإصلاحية أن يحصل على العناصر الأساسية للعمل الإصلاحي.
وهذه حقيقة واضحة في شأن من سيكون على اتصال مباشر بالنزلاء.

٢,٢,٤,٢ الأدوار والمسؤوليات المنصوص عليها في القانون الفلسطيني. (إدارة مراكز الإصلاح

والتأهيل، ٢٠١٣م)

تدار مراكز الإصلاح والتأهيل في المحافظات الجنوبية وفق القانون الفلسطيني رقم ٦ لعام ١٩٩٨م
والذي يمتكّم إليه العمل داخل هذه المراكز وطبيعة معاملة النزلاء وحقوقهم الذي كفلها هذا القانون
واستناداً إلى هذا القانون فإن مسؤولية مراكز الإصلاح والتأهيل في نظام العدل الجنائي جاءت على
النحو التالي:

- احتجاز الأفراد المتهمين أو المحكومين بمخالفة القانون، وفق مذكرة قانونية في مراكز إصلاح وتأهيل
آمنة ولائقة.
- تسيير إدارة شؤون النزلاء القضائية والقانونية.
- الاستجابة لحاجات النزلاء الصحية والنفسية، من خلال الدور المناط بالخدمات الطبية العسكرية،
حسب المادة رقم ١٣ في قانون مراكز الإصلاح والتأهيل.
- تقديم خدمات إصلاحية وتأهيلية للنزلاء من أجل تحسين قدرتهم على الاندماج ثانية في المجتمع عند
الإفراج عنهم.
- التنسيق مع الوزارات ذات العلاقة لتقديم خدماتها للنزلاء، وقد تطرق القانون رقم (٦) الخاص بمراكز
الإصلاح والتأهيل في العديد من المواد لطبيعة هذه الخدمات المقدمة من مختلف الوزارات بشكل
صريح في بعض المواد، وبشكل ضمني في مواد أخرى، (فالمادة ١٠ الفقرة ١) وزارة العدل، (والمادة

١٠ الفقرة ٢)، وزارة الشؤون الاجتماعية (كما تطرق القانون ضمنا في المادة رقم ٣٠ وفي التعديل

٤٤ مكرر (وزارة العمل)، و كذلك (وزارة التربية والتعليم) في المادة ٣٠ (بشكل ضمني) وهو ما

يتطابق مع النقطة رقم ٨ من خطة الشرطة الاستراتيجية.

٢,٢,٤,٣ معاملة النزلاء في القانون والتشريعات الفلسطينية

أجمعت كافة المواثيق والعهود الدولية على ضرورة أن يعامل جميع السجناء معاملة إنسانية تحفظ كرامتهم كيشتر من أي هوان قد يقع عليهم، وتؤكد هذه المواثيق على وجوب معاملة النزلاء معاملة يكون هدفها الأساسي لإصلاحهم وإعادة تأهيلهم نفسياً واجتماعياً، ولقد عملت بعض الدول على توفير كل السبل اللازمة لتكون فترة انقضاء العقوبة في سجونها شاملة بمختلف أنواع النشاطات والتي تكفل الرقي بنزلائها نفسياً واجتماعياً وثقافياً ومهنياً، فتحوّلت هذه السجون إلى مراكز للإصلاح والتأهيل، وذلك تحت إشراف " متخصصين " وضعوا نصب أعينهم إعادة تأهيل أشخاص أجزموا بحق أنفسهم قبل أن يجرموا بحق أي شخص آخر، أو بحق مجتمعتهم (السراج، ٢٠٠٤م).

وفيما يلي ما ورد في القانون رقم ٦ لعام ١٩٩٨ والمتعلق بمعاملة النزلاء:

❖ مادة رقم (٢٤): يوضع النزلاء المذكور في قسم منفصل عن النزليات بحيث يتعذر الحديث أو الاتصال أو الرؤية بينهما، ويوضع الأحداث في مراكز خاصة بهم.

❖ مادة رقم (٢٥): يصنف النزلاء من كل جنس داخل المزار ويوزعون في أقسام منفصلة بالقدر

الذي تسمح به ظروف كل مركز:

١. النزلاء الموقوفين الذين لم تصدر ضدهم أحكام من المحاكم المختصة.

٢. النزلاء الذين بحقهم دعاوى حقوقية كدعوى الدين والنفقة.

٣. النزلاء من غير ذوي السوابق.

٤. النزلاء من ذوي السوابق

مادة رقم (٢٦) حقوق النزلاء الموقوفين أو المحكوم عليهم في قضايا حقوقية للنزلاء الموقوفين أو المحكوم عليهم في قضايا حقوقية الحق في إدخال أطعمة خاصة أو ملابس أو أغطية من خارج المركز.

مما سبق يلخص الباحث أن القانون الفلسطيني كفل الكثير من الحقوق لدى النزلاء، لكنه لم يركز على بعض الحقوق الأخرى مثل الحقوق النفسية والاجتماعية بأي شكل من قبل مراكز الإصلاح والتأهيل في محافظات قطاع غزة وذلك من أجل تطوير أدائها خلال تأهيل النزلاء في العديد من المجالات، ومن المعلوم فإنه إذا ما وصلت البرامج التي تقدمها مراكز الإصلاح والتأهيل إلى مستوى متقدم فإنه من الطبيعي سوف تؤثر بالإيجاب على سلوك النزلاء والحد من ظاهرة العود للجريمة ليكونوا معاول بناء في المجتمع صالحين لأنفسهم ومجتمعهم بعد قضاء محكوميتهم في تلك المراكز



الرسم البياني ٢،٣: هيكلية المديرية العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل في المحافظات الجنوبية (٢٠١٨م)

من خلال الرسم البياني السابق رقم (٣،٢) الذي يوضح الهيكل التنظيمي والإداري لعمل مراكز

الإصلاح والتأهيل في محافظات قطاع غزة والتي تدير شؤون النزلاء بالتخطيط والتنظيم والتنفيذ والإشراف

على البرامج التأهيلية التربوية والإصلاحية المقدمة للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل بمحافظات قطاع

غزة، حيث تعمل هذه الدوائر والأقسام المذكور أعلاه على إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل سواءً في رسم وتخطيط وتنفيذ وإشراف على البرامج الإصلاحية المقدمة للنزلاء والتي تم ذكرها تفصيلاً في المبحث السابق والجميع في هذا الهيكل يعمل حسب اختصاصه ومكانه في هذا الهيكل والتي من شأنها تدار عملياته التأهيل والإصلاح للنزلاء والمودوعين في هذه المؤسسة.

ويحكم العمل في الإدارة ومراكزها تسلسل إداري، فهناك مدير لإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل يتبع له نائب، ومدراء للمراكز ومسؤولي الدوائر العامة الذين يقدمون تقريرهم للمدير العام. الضباط والأفراد العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل يعملون تحت مسؤولية مدير المركز المعني. وهيكلية العمل في كل مركز من المراكز تتبع إلى حد كبير الهيكلية المطبقة في المقر الرئيس لإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل (المديرية العامة للإصلاح والتأهيل، ٢٠١٨).

٢,٢,٤,٥ الطواقم العاملة في مراكز الإصلاح والتأهيل بالمحافظات الجنوبية

الجدول ٢,١: تسكين القوى العاملة في مراكز الإصلاح والتأهيل بالمحافظات الجنوبية

م	الإدارة	العدد
٠١	مكتب المدير العام	١٠
٠٢	مركز الكتيبة	٦٦
٠٣	مركز طبية	٨١
٠٤	مركز الشمال	٦٣
٠٥	مركز الوسطى	٧٦
٠٦	مركز النساء	٥٢
٠٧	وحدة الشؤون القانونية	١٠
٠٨	إدارة الرقابة والتفتيش	٩
٠٩	إدارة العمليات المركزية	٢٩
١٠	وحدة العلاقات العامة والإعلام	٤
١١	إدارة أمن مراكز الإصلاح والتأهيل	٧٢

الجدول ٢،١، واصل

العدد	الإدارة	م
٣١	إدارة الشؤون الإدارية والمالية	١٢.
٣	وحدة الإرشاد والرعاية الاجتماعية	١٣.
٩	وحدة التخطيط والتطوير	١٤.
٢٤	وحدة التشغيل والتدريب المهني	١٥.
١٤٢	مركز خانيونس	١٦.
٦٦٣	المجموع	

لقد تلقى العاملون في إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل تدريباً شرطياً أساسياً قبل تولي واجباتهم مع التركيز على الانضباط العسكري والدفاع عن النفس والأسلحة والمشاة.

بالنسبة للخلفية الأكاديمية للطاقم العامل فإن عدداً من العاملين يحمل درجة الماجستير وآخرين حاصلين على درجة البكالوريوس وتشمل الحقوق وعلم النفس والاجتماع والإدارة وتخصصات أخرى، وهناك من يحمل شهادة الدبلوم وشهادة التوجيهي وآخرون ما دون ذلك.

وعلى الرغم من عدم كفاية عدد العاملين في إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل قياساً مع عدد النزلاء الإجمالي وبالمهام والمسؤوليات الإدارية الملغاة على عاتقها، إلا أن الطاقم يتمتع بكفاءة عالية وبخبرة مكتسبة في مجال الإصلاح والتأهيل، حيث إن إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل دوماً تعقد الدورات التخصصية الخاصة بالتأهيل الكادر العامل في مراكز الإصلاح والتأهيل سواءً كانت هذه الدورات داخل وزارة الداخلية أم خارجها بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بتأهيل الكادر العامل في مراكز الإصلاح والتأهيل بمحافظة قطاع غزة (المديرية العامة للإصلاح والتأهيل، ٢٠١٨م).

جاءت كلمة العود بالقرآن الكريم في بعض الآيات بمعنى التكرار، في قوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ

الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [الروم: ٢٧].

كما ورد في السنة المطهرة بحديث المصطفى صلى الله عليه وسلم والذي رواه عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من شرب الخمر لم تُقبل له صلاة أربعين صباحًا، فإن تاب تاب الله عليه، فإن عاد لم يقبل الله له صلاة أربعين صباحًا، فإن تاب تاب الله عليه، فإن عاد الرابعة لم يقبل الله له صلاة أربعين صباحًا، فإن تاب لم يتب الله عليه، وسقاه من نهر الجبال) رواه الترمذي.

والشخص العائد هو من يقوم بارتكاب الأفعال الإجرامية بعد إدانته في جريمة سابقة أو أكثر، والحكم عليه بعقوبة السجن، ثم الإفراج عنه بعد تنفيذها، أو العقوبات الصادرة ضده، كلها أو جزء منها، وبذلك فإن العود لا يعني تعدد الجرائم، إذ أن تعدد الجرائم إنما هو ارتكاب الجاني لعدد من الجرائم حتى ولو لم يتم الحكم عليه فيها بأية جريمة سابقة، وإيداعه السجن لتنفيذ عقوبة ناتجة عن إدانته في إحداها أو بعض منها أو جميعها.

ويعتبر الفرد عائداً في نظر علماء الإجماع إذا كرر الفعل حتى لو لم يحكم عليه في أفعاله السابقة، بمعنى الإصرار والتكرار لمخالفته وارتكابه للأفعال الإجرامية فإنه يعتبر عائداً إلى الجريمة، ويظهر اهتمام علماء الإجماع بمن تكرر منهم فعل الجريمة حتى لو لم يحكم عليهم. وقد ارتبط تعريف العود والعائد إلى الجريمة عند هؤلاء العلماء بهذا المفهوم الواسع، فعرّفه (الألفي، ١٩٦٥م) بأنه: "الظروف الموضوعية التي بموجبها يعتبر الشخص في حالة خطرة بعد أن حكم عليه في جريمة، ثم صدرت منه بعض الأفعال المتعلقة بنشاطه الإجرامي نظراً لحالته بعد أن سبق الحكم عليه في جرمته.

وما لا شك فيه أن مراكز الإصلاح والتأهيل تعتبر في عصرنا الحالي أحد مقاييس التطور الإنساني لكل مجتمع، لذلك كان أحد الجوانب التي عني بها الغرب على الرغم من حجم العمل الذي ينتظره خارجها، الاهتمام بظروف النزول وقواعد معاملته ونظم إدارة الإصلاح والتأهيل، خصوصاً مع وجود قناعة لدى الجميع بأن الجريمة هي التي ينبغي مكافحتها وليس المجرم، (انطلاقاً من فرضية أن الغرض من المؤسسة الإصلاحية ليس الإيلاء بقدر ما هو تأهيل وإصلاح النزول وضمان عودته إلى المجتمع عودة صحيحة) (الصغير، ٢٠٠٣م).

كما تعتبر النظرية الوراثية للجريمة والانحراف أن الميل إلى السلوك الانحرافي والإجرامي هو سلوك موروث مثله في ذلك مثل السمات الجينية والأخرى التي تنتقل إلى الفرد بالوراثة. وقد أجريت دراسات كثيرة انطلاقاً من هذه الفكرة أشهر هذه الدراسات التي أجراها أستمبل *Stampel* على عينة من المجرمين العائدين (١٩٥) وأخرى من غير العائدين (١٦٦) وثالثة غير المجرمين (١٧٧) فكان الهدف من الدراسة دراسة ظاهرة العود والعلاقة بينها وبين الوراثة وقد امتدت الدراسة لتشمل عشرين ألفاً من أسلاف وأقارب العينات السابقة وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن ظاهرة العود بين الأسوياء جميعاً ٥,٢% بينما بلغت النسبة حوالي ستة أضعاف ذلك الرقم بين أسلاف وأقارب المجرمين العائدين كما أثبتت أن ٦٦% من آباء المجرمين العائدين مصابون بمرض عقلي أو مدمني خمر أو مخدرات إلى جانب كونهم مجرمون أصلاً كما لوحظ ارتفاع نسبة الاضطرابات النفسية والعصبية بين أمهات المجرمين العائدين وبخاصة الخطرين منهم (السماك، ١٩٨٥م)، وقد ظهرت اتجاهات جديدة ترتبط بالوراثة أيضاً من بينها التفسير بالفشل. وهو تفسير فسر العودة إلى الجريمة ليس بالاستعداد الوراثي وإنما وراثة الفشل في تحقيق التوافق الاجتماعي مما يقود الشخص إلى العودة إلى الجريمة.

بينما تؤكد الدراسات والبحوث الميدانية على تفسير العود بالخصائص الديموغرافية للأشخاص.

ففي الدراسة التي أجراها شميدت عام ١٩٧٩ عن برامج التأهيل بعنوان (نماذج إحصائية للعود وكيفية استخدامها) والتي طبقت على ٢٢١٦ مجرماً من المودعين بالمؤسسات الإصلاحية في أحد المؤسسات الإصلاحية الأمريكية تؤكد على أن أسرع المجرمين في العودة إلى المؤسسات الإصلاحية كانوا الأصغر سناً (عبدالسلام، ١٩٨٩م).

وأيضاً بالطريقة نفسها التي تفسر بها النظريات النفسية الجريمة نجدتها تفسر العودة إلى الجريمة أيضاً. ونجد أن هناك اتجاه نفسياً فسر السلوك المنحرف بأنه تعبير عن طاقة انفعالية لم يجد لها مخرجاً اجتماعياً قادت إلى سلوك لا يتفق مع الأوضاع التي تسمح بها المجتمع أي أن السلوك المضاد للمجتمع يقوم على أساس عدم التوافق أو الصراع النفسي بين الفرد ونفسه وبين الفرد والجماعة (العمري، ٢٠٠٣م).

وفي ضوء ما تقدم يرى الباحث أن أصحاب الاتجاه النفسي يخلصون إلى أن العوامل النفسية لا يمكن إهدارها وإهمالها كقوة سببية قد تقود بذاتها إلى الانحراف والعود للجريمة.

٢,٣ البرامج الإصلاحية والتأهيلية في مراكز الإصلاح والتأهيل

٢,٣,١ مقدمة

مرت السجون والمؤسسات الإصلاحية منذ بداية وجودها حتى الآن بمراحل عدة، حيث تطورت في وظيفتها وتكوينها ومفهومها، وأخذت هذه المؤسسات تبرز مكانتها ودورها في تمكين وتأهيل النزلاء في شتى جوانب حياتهم، مما جعلها تستخدم أساليب المساعدة الاجتماعية ذات الطابع الفردي، وإلى الإرشادات الخاصة لكل محكوم عليه، ويتعين أن يؤخذ في الاعتبار الماضي الجنائي للمحكوم عليه،

وإمكانية البدنية، وميوله الشخصية، ومدة عقوبته، واحتمال تأهيله (موسى، ٢٠٠٧) وإن مهمة المؤسسة العقابية لا تقتصر على تنفيذ العقوبات المحكوم بها قضائياً وعزل الشخص طوال فترة العقوبة المحكوم بها فحسب، وإنما يتعدى ذلك إلى إصلاح الشخص المنحرف عن طريق برامج علمية علاجية متكاملة، تهدف بالأساس إلى تعديل سلوك المحكوم عليهم وتدريبهم وإصلاحهم وإرجاعهم للمجتمع من جديد كأشخاص عاديين. (طالب، ٢٠٠٠م).

٢,٣,٢ واقع البرامج الإصلاحية والتأهيلية في مراكز الإصلاح والتأهيل

مما لا يدعو للشك أن الرعاية أو التكفل داخل مؤسسات السجون يقوم على جملة من التدابير والإجراءات، والتي بدورها لا تقوم إلا في إطار مجموعة من الأسس والمبادئ المستمدة من مبادئ الخدمة الاجتماعية، وحتى تنجح هذه التدابير لابد من توفر الإمكانيات المادية والبشرية التي تؤدي هذا العمل، فبالإضافة إلى البرامج والخطط التي يتطلبها العمل، هناك الطاقة البشرية المتمثلة في الكوادر والإطارات التي يتعين عليها أداء تلك الأدوار التي يسعى إلى تبنيتها مشروع التكفل بالنزلاء المساجين (Quirion، ٢٠٠٧م) من مختصين اجتماعيين، وأخصائيين نفسانيين، ومربين، ومعلمين تربويين، وأطباء، ومدربين مهنيين، ومرشدين دينيين، من خريجي المؤسسات الجامعية حسب كل اختصاص، وهذا من شأنه أن يدعم العملية الإصلاحية داخل مؤسسات السجون ويشجع على عملية التكفل بهم، وهي كما عبر عليها أحدهم بقوله "هذه مهمة الدفاع الاجتماعي المنطوية على الإجراءات الوفاة والعلاجية والعقابية لمكافحة الجريمة وتقليل نسبتها لكي يتحقق الأمن الاجتماعي المتمثل في حفظ التوازن في احترام القواعد والمعايير والقيم الاجتماعية وعدم الخروج عنها جهد الإمكان التي يمكن مشاهدتها على حياة الفرد المستقرة نفسياً ووجدانياً واكتفائها المعاشي وتعلقها بحياة أسرتها وثقافتها الاجتماعية، وشعور الفرد

بالاطمئنان على حياته وماله وذويه الأمر الذي ينتهي بعدم اكتسابه ميولا عدوانية ناقمة على المجتمع (العمر، ٢٠٠٦).

٢,٣,٣ أنواع البرامج الإصلاحية في مراكز الإصلاح والتأهيل



الرسم البياني ٤: مجالات التأهيل والإصلاح في المؤسسات الإصلاحية

٢,٣,٣,١ برامج التأهيل التربوي التعليمي.

عرف " محمد حمدان " التعليم في معجم مصطلحات التربية والتعليم هو العملية التي يمد فيها المعلم

بالتوجيهات وتحمله مسؤوليات إنجازات الطالب لتحقيق الأهداف التعليمية. (حمدان، ٢٠٠٨م).

ويعرف التعليم في السجون: بأنه العملية المنظمة الذي تمارس من قبل المعلم وإصلاح النزلاء وتبصيرهم بأخطائهم التي أدخلتهم السجن ومن ثم معالجتها لكي يعودوا مواطنين صالحين بعد إكمال فترة العقوبة (شعلة الإصلاح، ٢٠١٥م).

إن العمل في مجال التعليم مع النزلاء في المؤسسات الإصلاحية ليس عملاً سهلاً فمثلاً في سجن ولاية كاليفورنيا الذي يضم نزلاء من سن ١٤ - ٢٤ سنة يذكر Russell Eisenman أن هناك محاولات لجعل السجن مدرسة من خلال تزويد النزلاء بالتعليم إلا أنه لاحظ أن النزلاء لا يلتحقون بالتعليم بصدر رحب ولكن عن طريق ما يفرض عليهم مما يجعل العمل صعباً مع هؤلاء النزلاء وهو يتفق مع ما ذهب إليه مكموران McMurrان وبويل Boyle (١٩٩٠م) من أنه من الصعب العمل مع النزلاء بسبب تصرفاتهم (Eisenman، ١٩٩٤م).

ويذكر أحمد الصالح بأن التعليم "تكوين فرضي نستدل من آثاره وتاريخه في سلوك الفرد حيث وهو كذلك نستدل عليه من التغيير في أداء الفرد - وهو ما يقاس من السلوك - ذلك التغيير الذي يخضع للشروط والممارسة" (الصالح، ١٩٩٢م).

ويعتبر الجهل من أهم العوامل الخارجية التي تعمق السلوك الإجرامي ولاستئصال هذا العامل فلا بد من تزويد النزلاء بخبرات تساعده على التكيف والتوافق الاجتماعي، ولابد أن يكون التأهيل التربوي والمهني وفق برنامج مخطط ومدرس، والتأهيل في السجن يشمل التعلم الأكاديمي والمهني لتحقيق أغراض عديدة من بينها العمل على مساعدة النزلاء على التكيف والعمل على تهذيب سلوكه بالقدر الذي يساعده على التعامل مع مختلف الأفراد داخل المؤسسة العقابية أو المجتمع الخارجي عند الإفراج عنه. هذا بالإضافة لتأهيله بالقدر الذي يستطيع معه إيجاد عمل شريف يتزود منه عند خروجه. وهذا بدوره يُنمي فيه إحساس بالمسؤولية الذاتية، بالإضافة إلى غرس القيم الأخلاقية والعادات الحسنة في نفس النزلاء

وكذلك يساعده على تجنب وقوعه فريسة البطالة والملل الذي يؤدي بدوره إلى اضطرابات نفسية

(مرغني، ٢٠٠١م)

كما تركز المنظمات العلمية والأمنية للتأهيل في المؤسسات الإصلاحية على وضع وتنفيذ برامج وخطط هادفة إلى إكساب النزيل مهارات - مهنية واجتماعية وتزويده بمعارف وتجارب متعددة تسهم إسهاماً مباشراً في تحقيق عملية التهذيب والإصلاح المنشود، فلم يعد دور السجون في الفكر العقابي الحاضر أماكن للردع والعقوبة وسلب الحرية ومعاقبة النزلاء، وإنما مرافق مؤسسية هامة وأمنية وتربوية وتعليمية وتهدف إلى تأهيل النزلاء للحياة في المجتمع مرة أخرى، وتحويلهم من حالة الهدم إلى البناء ومن الاتكالية إلى الإنتاج والعطاء فالعملية التعليمية والتأهيلية في المؤسسات الإصلاحية تحمل نتائج مهمة ليس فقط للنزلاء ولكن لأسرهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة وتلعب دوراً هاماً في استقرار النظام بالمؤسسات الإصلاحية، كما أن عنصر التعليم يعد محورياً رئيسياً في تحقيق التغير السلوكي المنشود لدى النزلاء ويمثل توجهاً جديداً لدى الدول الحادة في الارتقاء بمؤسساتها الإصلاحية وتحويلها إلى مؤسسات تعليمية وتربوية تعود بالنفع والفائدة على النزيل والمجتمع (محمود، ٢٠٠٦م).

ومن جانب آخر، فقد أكدت الدراسات السابقة أهمية التعليم وأثره على سلوك المنحرفين، حيث أثبتت دراسة Kropp (٢٠٠٦) الأهمية الكبيرة في توفير بيئة تربوية إصلاحية بهدف تعديل سلوك نزلاء المؤسسات الإصلاحية، وهدفت الدراسة إلى توضيح أهمية التعليم التقليدي والتعليم الإدراكي الذي يركز على توضيح أبعاد السلوك المنحرف ووسائل تدعيم السلوك الإيجابي والقيم التعليمية ليدرك النزيل أسباب الانحراف ووسائل التعامل الاجتماعي بين أعضاء المجتمع... وأهمية الاهتمام بكلي الجانبين من التعليم، وقد توصلت الدراسة التي أجريت في مؤسسة الإصلاح في كاليفورنيا أن نسبة العودة للانحراف لدى المجموعة التجريبية أقل كثيراً من المجموعة الضابطة بوجه عام وكانت نسبة العودة للانحراف أقل درجة في

مجموعة التعليم الإدراكي مما يؤكد على أهمية التعليم بوجه عام والتعليم الإدراكي بوجه خاص في الحد من عودة انحراف السجناء مرة أخرى.

• حق النزيل في التعليم حسب القانون الدولي:

اهتمت الكثير من العهود والمواثيق الدولية بحق الإنسان بشكل عام، وحقه في التعليم بشكل خاص حيث نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة السادسة والعشرين على حق في التعلم، وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر التعليم العالى على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة، كما أضافت الفقرة الثانية من نفس المادة أن تهدف التربية إلى إثناء شخصية الإنسان بشكل كامل، وإلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

كما نصت القاعدة رقم (٦٥) من قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين على حق السجن في التعليم وذلك بأن تتخذ إجراءات لمواصلة تعليم جميع النزلاء القادرين على الاستفادة منه. (مجموعة قواعد الحد الأدنى، ١٩٥٥م).

كما نصت المادة (١١) من تعليمات إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل على الآتي:

١. يحق للنزيل الاستفادة من فرص التعليم الأكاديمي في المركز لجميع الدرجات العلمية حسب إمكانية كل مركز.

٢. يتم التعليم الأكاديمي في المراكز وفي المكان المخصص لذلك.

٣. تعقد الامتحانات داخل مراكز الإصلاح أو خارجها.

٤. يُمنح النزيل شهادة صادرة من وزارة التربية والتعليم، دون أن يذكر فيه اسم النزيل، والمكان الذي درس

فيه

٥. تتولى وزارة التربية والتعليم توفير المعلمين ومهمات التدريس والمقاعد الدراسية. (العمرى، ٢٠٠٣م)

• أهداف البرامج التعليمية في المؤسسات الإصلاحية:

يهدف المستوى الأول في القضاء على الأمية الأبجدية بين النزلاء، واكتساب القدرة على استعمال اللغة استعمالاً صحيحاً في الاتصال، واكتساب القدرة على إجراء بعض العمليات الحسابية البسيطة، وفهم العلاقات التي تستند عليها وتكوين الاتجاهات العلمية التي تسهم في تعديل سلوك النزلاء، وعادتهم الاجتماعية والصحية وتبصيرهم ببعض جوانب النقد العلمي، كما يجب أن يحتوى على موضوعات تعبر عن خبرات أساسية وثيقة الصلة بحياتهم، وتلبي حاجاتهم وتتلاءم مع ميولهم ورغباتهم وتراعى خصائصهم النفسية والاجتماعية والعقلية، وتعكس الاتجاهات والقيم الأخلاقية التي يلتزم بها المجتمع.

كما يسعى المستوى الثاني للبرنامج التعليمي إلى تثبيت المعارف والمعلومات والمهارات المكتسبة في برامج محو الأمية، وإلى ميل النزلاء للقراءة الحذرة وعدم ارتدادهم إلى الأمية مثل مزاولة الهوايات، وتحسين قدراتهم على التكيف والتوافق النفسي الاجتماعي، وتوفير تعليم أساسي يكون قاعدة للتدريب المهني في مختلف المجالات ويحتوى على موضوعات تركز على الخبرات التي تضيف ثروة لغوية جديدة الذى التعليم، وتعمل على توسع أفقه الثقافي، وتثبيت مهارات القراءة والكتابة لديه، وتصاغ بأسلوب سهل وراقي، وكلمات مألوفة، وفي جمل قصيرة ولكنها في الوقت نفسه تحتوى على مواقف تعليمية تشعر النزلاء بأن الجهل وانخفاض مستوى الارتداد يقلل من قيمة شأن الإنسان.

بينما يسعى المستوى الثالث إلى تهيئة الفرص أمام النزلاء لمواصلة تعليمهم، وإشباع رغباتهم من العلم وتنمية مواهبهم واستعداداتهم وتحقيق طموحاتهم في الحصول على الشهادات الدراسية ومواكبة التطور في مجال التخصص (محمود، ٢٠٠٦م).

كما يؤكد الباحثان سيد علي والعجومي في دراستهم على أهمية التعليم للنزلاء من خلال الخدمات التي تقدمها مكاتب السجون ودورها في إعادة تأهيل نزلاء المؤسسات الإصلاحية والتي خلصت إلى

عدد من المقترحات والتوصيات التي يمكن للمسؤولين عن مكاتب السجون في دولة الكويت والدول العربية المجاورة والتي تسمح سياساتها الحكومية بوجود مكاتب في السجون، مع الأخذ بالمعايير الدولية واعتماد خدمات فعالة في تنفيذ وإعادة تأهيل نزلاء المؤسسات الإصلاحية (سيد علي والعجومي، ٢٠٢١).

• بعض التجارب العالمية في مجال البرامج التعليمية:

ومن التجارب العالمية في مجال التعليم النموذج الأوربي وتحديدًا في إيطاليا وهو تعليم النزلاء في سجن ميلانو بإيطاليا، حيث يسمى هذا البرنامج برنامج أصدقاء النزلاء ويهدف إلى تعليم النزلاء عن طريق المراسلة وذلك على كافة مراحل التعليم (ابتدائي - إعدادي - ثانوي - جامعي)، وأصدقاء النزلاء هم مجموعة من العاملين في مجال التدريس والتربية والمتخصصين بالرعاية الاجتماعية ولهم العديد من الإنجازات في هذا المجال لمساعدة النزلاء للارتقاء بهم في الجانب التعليمي (حويتي، ١٤١٨هـ).

ومن التجارب الدولية أيضاً في مجال تعليم النزلاء في جنوب أفريقيا حيث توفر إدارة المؤسسات الإصلاحية بالتشارك مع جامعة جنوب أفريقيا وصلة إنترنت مباشرة للسجناء الذين يدرسون بحيث يكون بمقدورهم أن يستخدموا الاتصال الحاسوبي المباشر في تقديم طلبات تسجيل أسمائهم وفي إرسال تكليفاتهم وفي التواصل مع المحاضرين، وقد تمسرت هذه المهمة بفضل قيام الإدارة المذكورة بشراء عربات حواسيب محمولة يستطيع كل منها حمل ٢٢ حاسوباً من أجل أن يستعملها السجناء المسجلون في برامج التعليم عن بعد التي تنظمها جامعة جنوب أفريقيا، وقد أصبحت هذه الحواسيب تعرف باسم قبة جامعة جنوب إفريقيا، حيث يقتصر نطاق الاطلاع فيها على المعلومات والوارد الإلكترونية الخاصة بالجامعة المذكورة (مساهمات خبراء إدارة المؤسسات الإصلاحية في جنوب افريقيا، ٢٠١٧).

بدأ الاهتمام بالتهذيب الديني مع نشأة المؤسسات العقابية، حيث بدأ التعليم على يد رجال الدين الذين كانوا يزورون المؤسسات العقابية ويوزعون الكتب الدينية على المحكوم عليهم ويبدلون قصارى جهدهم من أجل حمل المحكوم عليهم على قراءتها، ولم يقف دور رجال الدين عند هذا الحد، بل ساهموا في مجال التنفيذ العقابي، فأصبحت الهيئة المشرفة على التنفيذ داخل المؤسسات العقابية لا تضم خبراء فنيين وإداريين فقط، ولكنها تضم أيضاً عدداً من رجال الدين (حامي، ٢٠٠٦).

وقد أشار الفقهاء إلى أنه يجب على الإمام حفظ الدين على الأصول التي أجمع عليها سلف الأمة، فإن زاع ذو شبهة عنه بين له الحجة وأوضح له الصواب وأخذه بما يلزمه من الحقوق والحدود، ليكون الدين محروساً من الخلل، والأمة ممنوعة من الزلل (الحنبلي، ١٣٨٦هـ).

وقد حرص المسلمون على أولوية التربية في الإصلاح الاجتماعي... وإذا كان كذلك فإن دخول المرشد الديني على النزلاء من الواجبات الشرعية، ليعمل معهم بجميع الوسائل العلاجية والتربوية والتهذيبية والروحية وغيرها من المؤثرات للوصول إلى هدف إصلاحهم.

وأول ما ينبغي على السجناء تعلمه ما يعرف بالله تعالى ويوضح الحلال والحرام وتقوم به العبادات والطاعات، فالعبادات والطاعات تربي الفرد على مراقبة الله تعالى في السر والعلن، وتضبط سلوكه بتعاليم الدين، وتربطه بنظام الجماعة وتعوده على فعل الخير وحب للناس كما يحبه لنفسه: فالصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، والزكاة تحم الماد في القلوب، والصوم ينهي الإرادة ويرتفع بالمرء فوق الرغبات الشخصية، والحج يسمو بالنفس في أجواء الطهر والروحانية، والمواظبة على القرآن والأدعية والأذكار من أسباب استشعار العظم الإلهية.. وإن النزول من أكثر الناس حاجة إلى تقويم السلوك والتوجيه إلى التوبة والمحافظة على نظام الجماعة (أبو غدة، ١٤٠٧هـ).

وتعتبر الحرية في ممارسة الشعائر الدينية من حق السجناء، وهذا ما أوصت به قواعد معاملة السجناء صلب القاعدة (٤٢) على حق السجن في ممارسة فروض حياته الدينية، وحياسة كتب الشعائر والتربية الدينية، كما تضمنت القاعدة (٤١) التنصيص على حق السجن في الاتصال برجال ديانتهم. وفي النظام العقابي الفلسطيني نص على مسألة التهذيب الديني في المادة (٣٧) من قانون مراكز التأهيل والإصلاح من ضمن حقوق النزلاء " يسمح للنزيل بإقامة شعائره وتأدية فرائضه الدينية بحرية تامة"، وكذلك نصت المادة (٥٥) على أنه " يجوز السماح لرجال الدين بزيارة النزلاء بقصد الوعظ والإرشاد أو إقامة الشعائر الدينية في الأوقات والأمكنة التي تحددها الأنظمة والتعليمات (بواقنة، ٢٠٠٩).

ومن ناحية أخرى فقد أثبتت الدراسات السابقة أن هناك علاقة بين التهذيب الديني للنزلاء وصفاتهم الشخصية من ناحية إيجابية فقد أثبتت دراسة عبد الله عبد الغني (١٩٩٩) أثر السجون في سلوك النزلاء، وهدفت الدراسة للكشف عن أثر السجون على سلوك النزلاء في ضوء المتغيرات الإيجابية لبرنامج الإصلاح والتأهيل والعوامل المختلفة التي تحدد نوع التأثير ومداه وقد خلصت الدراسة أن هناك علاقة بين عمليه التهذيب الديني والخلقي والعامل الاجتماعي والتعليمي، تأثير البحث على الصفات الشخصية من ناحية إيجابية تمد النزلاء ببعض الصفات مثل ضبط النفس والتقيد بالقوانين والتحلي بالصبر المنتظمون في التعليم والتدريب على اختلاف أعمارهم أكثر التزاماً باللوائح ويساعدون الإدارة في ضبط الأمن.

إن الدين يهذب النفوس كما هو معروف لدينا، ويدعو إلى التحلي بمكارم الأخلاق والصفات الحميدة كالطموح والاعتماد على النفس، ويشكل الدين حجر الأساس في البرامج التأهيلية الإصلاحية، ويترك أثراً إيجابياً في نفس النزلاء، ويقف حاجزاً منيعاً بين ارتكاب الخطيئة أو الجريمة ويساعد على الوقاية من الجريمة، والحد من انتشارها، والبرامج الدينية تتمثل في الوعظ الإرشادي وقراءة القرآن الكريم

والتفقه بالحديث والسنة وحضور الدروس الدينية الإرشادية بهدف ترويح النفس وبث الطمأنينة في نفس

النزيل (الوادعي، ٢٠٠١).

• أهمية التأهيل الديني:

إن التعليم الديني في المؤسسات الإصلاحية أشد ما يحتاجه السجين لتقويم سلوكه وغرس كراهية الجريمة في نفسه وإعادة الثقة إليه، وإن أنجح العوامل في تحقيق ذلك التربية الدينية، لأنها باب كل خير، فهي تقف على رأس الأسلحة الأخرى، و قد أكدت القواعد الدولية في تنظيم المؤسسات الإصلاحية على أهمية تعليم السجناء أمور الدين، وأوصت بوجود الاهتمام بالتربية الدينية في جميع إصلاحيات المؤسسات الإصلاحية (أبو غدة، ١٤٠٧هـ).

كما توضح أهمية التأهيل الديني في المؤسسات الإصلاحية بأنه من الملاحظ أن الكثير من النزلاء يعود انحرفهم إلى نقص الوازع الديني وضعف سيطرة القيم لديهم وقت ارتكاب الجريمة وبالتالي فإن التأهيل الديني لهم سوف يؤدي إلى استئصال عامل مهم من عوامل الانحراف (الضحان، ٢٠٠١م).

فإخلاص النزلاء العبادة لله تربطهم بخالقهم وتزكي أنفسهم وتطهرها من رجس المعاصي وهي من أعظم الأسلحة في محاربة الجريمة ومعالجة نوازع الانحراف لدى النزلاء مثل النعمة على المجتمع وسلب أموال الآخرين وانتهاك أعراضهم وغير ذلك من مظاهر الإجرام، والنزلاء متى ما صحا ضميره، وفاق من غفلته بفضل العبادة التي تصله بخالقه وتقوى علاقته به سوف يحاسب نفسه على كل خطوة خطاها وكل معصية اقترفها ومن ثم يحصل الندم والتوبة والاستغفار والاعتراف بالخطيئة راجياً مغفرة به خاشياً لعقابه. (الخليفي، ١٤١٧هـ).

إن تربية الضمير الإنساني وتقوية الوازع الديني عامل مهم في الوقاية من الجريمة حيث إن الفرد هو خط الدفاع الأول لحماية المجتمع من الجريمة. وقد أولت الشريعة الإسلامية هذا الجانب أهمية كبيرة وذلك

من خلال غرس العقيدة الصحيحة والمحافظة عليها وترسيخها وترسيخ الإيمان القوي والمحافظة على الشعائر الدينية التي تهذب النفوس وتربطها بخالقها وتزرع المحبة في القلوب. (البشري، ١٤١٨هـ).

وذلك نجد أن البرامج الدينية إنما هي تربوية مشتقة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة التي عالجت جميع شؤون الحياة للمسلم وتهدف إلى تربية الفرد المسلم تربية إسلامية قائمة على العدل والخير والإنصاف والبعد عن الشر ولتحقق له الضبط الذاتي وتهذب سلوكه عن وعي وإدراك.

وتهتم الدول العربية بالجانب الديني في عملية التأهيل فعلى سبيل المثال تنص المادة رقم (١٦٨) من نظام السجون اللبنانية على السماح للسجناء بتأدية واجباتهم الدينية ومقابلة رجال الدين المختصين والمقبولين في السجن بشرط عدم الإساءة إلى النظام الداخلي والانضباط، كما قررت المادة (١٦٩) منه أن يقوم المرشدون الروحيون بالاتفاق مع رئيس السجن بتعيين أوقات ممارسة الشعائر الدينية في الأماكن المخصصة لهذه الغاية داخل السجن وأوقات التحدث إلى السجناء ويبلغ الموعد إلى السجناء الذين يرغبون في ممارسة الشعائر الدينية أو سماع مواعظ المرشدين (حسني، ١٩٧٠م).

وفي مصر نصت الفقرة رقم (١) من المادة (٢٣) من قانون تنظيم المؤسسات العقابية رقم ١٩٥٦/٣٩٦ على أن يكون لكل ليمان أو سجن عمومي واعظ أو أكثر لترغيب المسجونين في الفضيلة وحثهم على الفرائض الدينية كما حدد القرار الوزاري رقم ١٩٥٨/١٧ أغراض التهذيب للمحكوم عليهم بأنه لرفع روحهم المعنوية ومساعدتهم على ثقفتهم بأنفسهم وتقبل حكم المجتمع عليهم والنظر إلى الحكم نظرة موضوعية لا تشعرهم بالعدوانية والكراهية والرغبة في الانتقام، وحددت المواد (٢١، ٢٢، ٢٣) من اللائحة الداخلية للسجون الشروط الواجب توافرها في الواعظ الديني واختصاصاته حيث يجب أن يكون ملماً بالنظم القائمة في المؤسسات العقابية في معالجة نفوس النزلاء وعلى الواعظ أن يزور كل مسجون يغلب عليه عدم الاستقامة باذلاً جهده في إصلاحه وتهذيبه، كما

يقسّم المسجونين في دروس الوعظ إلى مجموعات بحيث تستمع كل مجموعة إلى الواعظ مرة على الأقل في الأسبوع (الديب، ١٤١٧هـ).

أما في المملكة العربية السعودية فقد كفل نظام السجون للنزول المحافظة على شعائره الدينية حيث نصت المادة رقم (١٧) من نظام السجن والتوقيف على أنه يجب على إدارة السجن ودور التوقيف تكفل محافظة المسلم في السجن أو دور التوقيف على إقامة شعائره الدينية الإسلامية وأن تنتهي الوسائل اللازمة لأدائها وأن يكون لكل سجن أو دار للتوقيف عدد أو أكثر من الدعاة المختصين في الدعوة إلى الله وهداية النفوس وحثهم على الفضيلة ومراقبة أدائهم للشعائر الدينية وذلك على الوجه الذي تبينه اللائحة التنفيذية التي تضمنت إنشاء إدارة التعليم والوعظ والإرشاد بالإدارة العامة للسجون للإشراف على المدارس الإصلاحية والوعظ والإرشاد، (العمير، ١٤٢٥هـ).

ولعل المشرع الفلسطيني في قانون مراكز التأهيل والإصلاح لسنة ١٩٩٨م ينص صراحة على التهذيب الديني والأخلاقي، باعتبار أنهما يطبقان تلقائياً عبر البرامج التأهيلية التي يتبعها النظام العقابي الفلسطيني، حيث إن البعد الإصلاحي للعقوبة يهدف إلى مساعدة السجين على الاندماج في الحياة الحرة، ولا يمكن للسجين أن ينجح في الاندماج إلا إذا طبق سلوكاً يتفق مع القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع (بواقته، ٢٠٠٩).

ومن جانب آخر فقد أكدت دراسة عبد الغني عيسى أحمد (١٩٩٩) على دور التربية الروحية والخلقية في إصلاح وتهذيب السجون والتي هدفت إلى التعرف على الجهود التربوية التي تقدم داخل المراكز الإصلاحية وتقويهما من حيث الأدوات والمشرفين عليها والمنفذين لها مع إبراز جانب التربية الروحية للنزول، وقد توصلت الدراسة إلى وجود اهتمام متواضع بالتربية الروحية والخلقية في برنامج

الإصلاح التربوي في السجون وأن النزول بحاجة إلى البرامج الروحية التي ترجعهم إلى عالم الشرف، وإدخال الوسائل التقنية في الإرشاد والتعليم.

كما القرآن الكريم هو المصدر الأول للشريعة الإسلامية وهو كلام الله تعالى المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم باللسان العربي للإعجاز بأقصر سورة منه المكتوب في المصحف المنقول بالتواتر المتعدد بتلاوته المبدوء بسورة الفاتحة المختوم بسورة الناس (بوساق، ٢٠١٧).

وعن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في فضل القرآن الكريم (من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة والحسنة بعشر أمثالها لا أقول (أ ل م) حرف ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف) رواه الترمذي. (الترمذي، ١٤٠٨هـ).

ونظراً لعظمة القرآن الكريم من مكانة وتأثير في حياة المسلم ولكنه دستور هذه البلاد فقد رأي القائمون على المؤسسات الإصلاحية الاستفادة من ذلك من خلال وضع برنامج لحفظ القرآن الكريم في المؤسسات الإصلاحية لربط النزلاء بخالقهم ولإعادتهم إلى جادة الصواب، وتنمية الوازع الديني لديهم وذلك لصالح النزول وتأهيل وعوده فرداً صالحاً يفيد نفسه وأسرته ومجتمعه. ولذلك صدر الأمر السامي الكريم رقم ٨/١٠٧ بتاريخ ١٤٠٨/٢/٧ والذي يقضي بالعمو عن نصف مدة العقوبة المحكوم بها النزول إذا حفظ القرآن الكريم داخل السجن واجتاز الاختبار الذي يجري من الجهة المختصة، وصدر الأمر السامي الكريم رقم ٢١٨٠/٤ م بتاريخ ١٤١١/١١/٢٧ والذي يقضي بالعمو عن جزء من عقوبة السجن بشرط حفظ جزأين فأكثر داخل السجن ويتناسب العمو بإسقاط جزء من العقوبة مع نسبة الأجزاء المحفوظة من القرآن الكريم. (العمير، ١٤٢٥هـ).

وتبين العديد من الدراسات السابقة على أهمية القراءة الكريم في تهذيب سلوك النزلاء ففي دراسة (الصغير، ٢٠٠٣) والتي بعنوان حفظ القرآن الكريم ودوره في تهذيب سلوك النزلاء، والتي هدفت إلى

التعرف على أثر حفظ القرآن الكريم في تهذيب سلوك النزلاء في سجون المملكة العربية السعودية، فقد توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات تؤكد دور القرآن الكريم في تهذيب سلوك النزلاء تتعلق بالحد من العودة للجريمة، وأدرج إحصائية عن الأعوام من ١٤٠٨هـ إلى ١٤١٧هـ، تفيد أن العود خلال هذه الفترة للنزلاء الذين حفظوا القرآن الكريم بلغ نسبة ضئيلة هي ١,٥٪ فقط. ومن أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة أنه ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن لحفظ القرآن الكريم أثراً كبيراً في تهذيب سلوك النزلاء، سواء تمثل ذلك في الحد من العود إلى الجريمة، أو في مستقبل النزيل، أو سلوكه داخل السجن وكذلك ما أكدت به دراسة (العقيل، ٢٠٠٣) حول فاعلية حلقات القرآن الكريم في السجون وأثر حلقات القرآن الكريم في تقويم سلوك السجناء ودور الشريعة الإسلامية في التخلص من السلوك المنحرف، وبيمت الدراسة خمسة أسس رأى أنها فعالة في التعامل مع الموقوفين (وهي الاندماج، والسلوك الشائع، وتقويم السلوك، والسلوك الموجب، والمتعهد) وقد خلصت الدراسة إلى أن حلقات القرآن الكريم أثر في حياة السجنين، فهي ملاذ يجد فيه الراحة النفسية، ويقضى بعض المستلزمات الاجتماعية، كما أنها تدفع بالنزيل إلى التوبة والندم على ما فعل، والعزم على عدم العودة إليه، وبذلك تصبح الحلقة عاملاً مهماً في إصلاح السجنين وتهيئته للاندماج في المجتمع بعد الخروج من السجن.

٢,٣,٣,٣ برامج التأهيل المهني

تسهم البطالة في تهيئة العوامل المؤدية إلى الإجرام، لذا فإن النظرية الحديثة لإصلاح وتأهيل المجرمين الجانحين يعطى أهمية كبيرة للتربية الحرفية من خلال التعليم المهني في المؤسسات الإصلاحية والعقابية إذ ينظر بعض المتخصصين بشؤون الإصلاح والعلاج في المؤسسات الإصلاحية أن التدريب المهني يعتبر مدخلاً طبيعياً للحد من الجريمة، وأن اكتساب النزيل حرفة يستطيع أن يعيش منها بعد

الإفراج عنه يساهم في إعادة النزول إلى المجتمع بشخصية سوية، لا بد أن يتضمن التعليم والتدريب المهني برنامجاً تعليمياً مهنيًا يوفر فرص التدريب للنزلاء في حرف مفيدة يختارون هذا بأنفسهم وفقا لإمكانياتهم وميولهم ورغباتهم وخبراتهم السابقة وفي إطار إمكانيات المؤسسة الاصلاحية ونظمها، وفي ضوء حاجات سوق العمل المتغيرة في المجتمع. كما أنه لا بد من إسهام كثير من الجهات المعنية من قبل وزارة الصناعة والزراعة ومجموعة الشركات الاستثمارية في تزويد مراكز التعليم والتدريب بالمؤسسات الإصلاحية بالأجهزة والخدمات والآلات الذي توفر للنزلاء تدريباً عملياً ونظرياً على حرفة أو مهنة معينة يستفيدون منها أثناء العقوبة وبعد الإفراج عنهم. (عبد الله، ٢٠٠٥)

كما تعد برامج التدريب والتأهيل المهني من أهم البرامج التي يحتاجها نزلاء المؤسسات الإصلاحية، لأن التأهيل المهني والتدريب هو المدخل الحقيقي والفعال في إكساب السجين مهارات وخبرات تمكنه من ممارسة العمل الشريف بعد خروجه.

كما التدريب المهني أحد عناصر التأهيل لا يهتم فقط بالأداء والإجراءات والخطوات والمراحل التي يمر بها الإنتاج ولكن أخذ أيضاً في الحسبان الاهتمام بثقافة العامل ومعنوياته ومظهرة وضرورة نجاحه في أدواره الاجتماعية (حوطر، ١٤١٢هـ).

ويشير محمود حسن أن المؤسسات الإصلاحية تهتم بالبرامج التربوية والمهنية ضمن خدماتها لرعاية نزلاء وتأهيلهم وصلاحتهم وإعادة توازنهم النفسي والاجتماعي وتنمية المسؤولية الأخلاقية لديهم وتأكيد شخصيتهم الاجتماعية (حسن، ١٩٧٩).

ويرى الباحث أن برامج التأهيل المهني تهدف إلى تدريب وتأهيل السجناء على إكساب حرفة أو

مهنة أثناء تواجدهم في مراكز الإصلاح والتأهيل، وذلك لتحقيق هدفين أساسيين:

الأول: ملء وقت الفراغ الذي يعيشه النزول داخل مراكز الإصلاح والتأهيل.

الثاني: مساعدته على اكتساب حرفة يمتثلها بعد الإفراج عنه، بحيث تساعده بشكل مباشر على

ضمان حياة كريمة تمنعه من العودة للجريمة.

وقد نصت قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين على ضرورة استخدام جميع الوسائل الملائمة التي

تتضمن التدريب والتأهيل المهني كوسيلة فعالة لإصلاح النزلاء، والمملكة تطبق أكثر مما ذكرته القواعد

المنظمة في هذا الصدد، لأنها تستمد سياستها الإصلاحية وأخلاقيات وقواعد الشريعة الإسلامية

(الجريوي، ١٩٩٧م)

ويسعى التأهيل المهني إلى اكتشاف ميول واستعدادات ومهارات ومواهب النزيل العملية

واستثمارها وتوجيهها التوجيه الصحيح، ومن ثم صقل هذه المهبة من خلال التدريب على الحرفة التي

تناسب ميوله، مما يجعله قادراً على كسب عيشه بعد الإفراج عنه مؤهلاً مهنيًا، وبالتالي لا يصبح عالة

على أحد وإنما يصبح شخصاً منتجاً في مجتمعه ويقوم على شؤون أسرته مما يجعل له مكانة وقيمة في بناء

مجتمعه، والتأهيل المهني له أهمية كبيرة في العمل والتعاون مع الآخرين واحترام النظم والتعليمات (حطاب،

١٤٢٥هـ).

وهذا ما أكدته دراسة طه المحدوب (١٩٨٦) العلاقة بين التأهيل والتعليم داخل المؤسسات

الإصلاحية وتحقيق التوافق مع المجتمع والتي هدفت إلى التعرف على واقع برامج التأهيل ومدى الإقبال

عليها و إيضاح دور التأهيل المهني في الحصول على عمل مناسب والتكيف مع المجتمع والتعرف على

دور التأهيل والتعليم داخل المؤسسات الإصلاحية في تحقيق التوافق الاجتماعي للنزلاء مع المجتمع

والتعرف على دور الجمعيات الخاصة بالرعاية اللاحقة في تأهيل السجناء وتوفير خدمات الرعاية

الاجتماعية لهم ولأسرهم وقد خلصت الدراسة بأن التأهيل المهني فضلاً عن أنه يؤدي إلى تعليم النزيل

فإنه يخلق إحساساً بأنه لا يزال ينتمي إلى المجتمع الذي أخطأ النزيل في حقه ومع ذلك يقف المجتمع

بجانبه ويساعده أن يتعلم شيئاً مفيداً ينفعه، وأن التأهيل المهني يساعد المفرج عنهم في الحصول على عمل بسهولة مما يعني أن التأهيل والتعليم داخل المؤسسات الإصلاحية يساعد النزير على العمل وسرعة التكيف مع المجتمع.

• أهمية التدريب والتأهيل المهني:

يعتبر العمل في مراكز الإصلاح والتأهيل ذا قيمة تأهيلية غير مباشره يؤدي إلى إحداث تغيرات في طبيعة العلاقات وكذلك سلوك النزلاء حين الإفراج عنهم من السجن فيتغير وضع النزير من عامل غير مزود بالمهارة أي شخص عاطل إلى شخص عامل صاحب مهنة بدلا من عودته إلى وضع اجتماعي يؤدي به إلى الإجرام، كما أن الاستفادة من طاقات النزير في أعمال النظافة وترتيب السجن والخدمات الخاصة بالنزلاء قد يساعد إدارة السجن من تخفيف الأعباء المالية أن قامت به جهات أخرى ويساعد السجن في ملء أوقات فراغه هذا بجانب استهلاك طاقاتهم المخزونة في عمل إيجابي يساعد على تقليل الصراعات التي قد تحدث وسط النزلاء، هذا بالإضافة إلى تغيير اتجاهاتهم نحو الجريمة وجعله شخصا أكثر شعورا بالمسؤولية.

ويعتبر التدريب المهني داخل المؤسسات العقابية ذات أهمية بالغة للسجين حيث يؤدي تدريب السجن على حرفة أو مهنة متفقة مع ميوله ورغباته إلى إعادة ثقته بنفسه واحترام ذاته ويعمل على رفع روحه المعنوية، والتزامه بقواعد المؤسسة العقابية، كما يؤدي انشغاله بالتدريب إلى تجنب وقوعه فريسة البطالة والملل وما ينجم عنهما من أمراض بدنية واضطرابات نفسية، كما أن التدريب يزيد من خبراته وينمي مهاراته، وبمكّنه من الحصول على أجر فيشبع حاجاته الأساسية ويساعد فيه أسرته أثناء تمضيته مدة العقوبة، ويدخر بعضه لمواجهة الحياة بعد خروجه. ٣. وبذلك يكون الاهتمام بالتدريب المهني مكافحة

لعامل إجرامي، ومجهودا منتجا في تأهيل المحكوم عليه (بواقنة، ٢٠٠٩).

• أهداف ومحتوى برنامج التعليم المهني:

يعد الهدف الرئيس من البرامج التأهيلية تمكين نزلاء المؤسسات العقابية من مستوى تدريبي يمكنهم من الحصول على وظائف يعملون بها بعد مغادرتهم السجن (Burkey، ١٩٨١م). كما يستهدف تأهيل النزلاء لتعليم حرفه أو مهنة تناسب قدراتهم وميولهم وتحقيق لهم دخلاً يوفر لهم حياة كريمة إضافة إلى تكوين عادات حسنة واتجاهاتهم موجبة نحو العمل اليدوي المنتج وتدريب النزلاء على استيعاب التكنولوجيا، واستعمالها باعتبار أن ذلك ضرورة تفرضها حركة المجتمع، وأن يتم تخطيط وتدريب التعليم المهني في ضوء احتياجات سوق العمل ومتطلبات هذا من العمال وأن ينخرط النزلاء المفرج عنه في القوة العاملة المنتجة في المجتمع وذلك يوفر لهذه الاستقلال الاقتصادي والاستقرار النفسي والاجتماعي، لذا يجب أن تحدد موضوعات برنامج التدريب في ضوء مسح شامل لحاجات البيئة من الصناعات والحرف المتيسرة التي تحتاج إلى الأيدي العاملة الماهرة أو المدربين فمن الضروري أن يكون هنالك تنسيق بين الحرف التي يتدرب عليها النزلاء في المؤسسات العقابية الإصلاحية والفرص المتاحة للعمل بعد اطلاق سراحهم وتعدد المجالات المهنية والتقنية الحديثة التي يمكن تدريب النزلاء عليها، مثل الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية والميكانيكا وكهرباء السيارات والمواد الخشبية والطباعة ويتوقف على ما يتوفر منها في هذه المؤسسات. (حسن، ١٩٧٩م).

٢,٣,٣,٤ برامج التأهيل الصحي "الرعاية الصحية"

انطلاقاً من فكرة أن العقوبة المحكوم بها على الفرد المنحرف لا تشمل سوى المناس بجق الفرد في الحرية، وهو المبدأ الذي كرسه علم الإجرام الحديث فإن المحبوس يبقى يتمتع بجميع الحقوق الأخرى وعلى رأسها الحق في الرعاية الصحية والاجتماعية، بل أن المحبوس في حاجة إلى هذه الرعاية أكثر من غيره

باعتبار حريته المسلوقة وحركته المقيدة على عكس الشخص الحر الذي كلما أحس بحاجته إلى العلاج تكون أمامه كل الخيارات متاحة، فهو الذي يقرر وقت العلاج ومكانه ووسائله بكل حرية يمكنه اختيار حتى الطبيب المعالج، في حين لا تتاح للمحبوس هذه الخيارات مما يجعله أولى من غيره بهذه الرعاية (نبيه، ٢٠٠٣م).

ومن أهداف الرعاية الصحية كأحد أساليب تعديل السلوك هي تهذيب النزيل وتأهيله وتغيير اتجاهاته السلبية، فقد يكون سبب وجود النزيل في المؤسسة الإصلاحية هو المرض، فعلاجهم يشكل أحد ركائز استئصال عاملاً من عوامل الجريمة، وإن سلامة الجسم والنفس من الأمراض يرتبط بسلامة العقل والتفكير، فالاهتمام في علاج النزيل مما يعانيه من أمراض أو عجز، يعطي له أفضل فرصة للحياة والاستفادة من الأساليب التهذيبية ومنع انتشار الأمراض وتتضمن الرعاية الصحية ما يلي: (عبد الخالق، ١٩٩٥م).

وقد خلص في السياسة العقابية الحديثة، أن الدولة ملزمة بالرعاية المجانية للمحكوم عليه، طالما أنها لازمة لتأهيله، وتبغى أن تكون بالمستوى نفسه الذي يحصل عليه الفرد العادي ومن بينها حق السجين في الرعاية الصحية، إلا أن حق الدولة في العقاب مقصور على مجرد سلب الحرية للمحكوم دون الإضرار بسلامته البدنية أو النفسية، كما أن وجوده داخل المؤسسات العقابية، يجعله عاجزاً عن اللجوء إلى طبيب للمعالجة، وعدم قدرته على تحمل نفقات العلاج بسبب عجزه عن إدارة أمواله (السولية، ٢٠٠٨م).

والهدف الأساسي للرعاية الصحية يتمثل في تهذيب وتأهيل المحكوم عليهم، ويتحقق ذلك من

خلال ما يلي:

١. تكون الرعاية الصحية بالتزام المحكوم عليه بالقواعد الصحية، مما يغرس لديه الاعتقاد على النظام،

ويدعم اعتداده بنفسه، ويولد لديه الاعتقاد بأن الإجرام سلوك لا يليق به مستقبلاً.

٢. أكدت بعض الأبحاث عن الإجرام أن المرض يشكل عنصراً من عناصر الخطورة الإجرامية وبالتالي

فإن علاجه يؤدي إلى استئصال أحد العوامل الإجرامية، ويحول دون الإقدام على ارتكاب الجريمة

مرة أخرى.

٣. للرعاية الصحية دور هام في المحافظة على الصحة العامة للمجتمع وقد ثبت تفشي الأمراض المعدية

داخل المؤسسة العقابية وخارجها بسبب إهمالها (عبد الستار، ١٩٨٥م).

وقد أكد الباحث (الجمعان، ٢٠٠٢م) في دراسته التي هدفت للكشف عن الدور الهام الذي

تحده البرامج التأهيلية في إعادة الاستقرار الاجتماعي والنفسي للمدمن، كما أظهرت نتائج الدراسة أن

هناك دوراً كبيراً للبرامج التأهيلية وخاصة الرعاية الصحية والرعاية اللاحقة المقدمة بمركز الإصلاح والتأهيل

في مساعده المدمن للتخلص من الإدمان وإعادة الاستقرار الاجتماعي والنفسي له ولأسرته.

وتتخذ الرعاية الصحية في المؤسسات العقابية صورتين (الوقاية والعلاج) ومن أهم وسائل تحقيقها

ما يلي:

أ. يجب أن يتضمن تنظيم المؤسسة العقابية وجود مركز صحي شامل لكل التخصصات المطلوبة ويوفر

الأدوية والعلاجات والمستلزمات الطبية.

ب. ينبغي أن تشيد مباني المؤسسة العقابية على أسس فنية تتوفر فيها الشروط الصحية الكافية وتوزع

أماكن النوم والعمل والطعام والنشاطات الأخرى توزيعاً يسمح بدخول أشعة الشمس والهواء إلى

المرافق وكل الأماكن.

ج. لما كان الغذاء أمراً ضرورياً للحياة، فإن أي تقصير في تلبيته، يترتب عليه إصابة السجين بأمراض

متعددة، الأمر الذي يتطلب تقديم وجبات طعام متنوعة وكافية للسجين.

د. تلزم التشريعات العقابية المحكوم عليه بارتداء ملابس معينة من نوع خاص تحددها المؤسسة العقابية،

فلا يسمح لأي سجين بارتداء ملابس غير المصرح بها قانوناً، تتوفر فيها الشروط الثلاث التالية:

هـ. ابتعاد مادتها ومظهرها على دلالة التحقير.

و. ملائمتها للظروف المناخية وأحوال الطقس حسب فصول السنة.

ز. بقاؤها في حالة نظافة دائمة وتغييرها دورياً (السوالية، ٢٠٠٨م)

ح. توفير كل الوسائل للمحكوم عليه من أجل نظافته البدنية وظهوره بالمظهر اللائق، في إطار تجهيز

المؤسسة بالأدوات والمعدات اللازمة المساهمة في اعتنائه بنفسه مما يساعد في تأهيله.

ط. اتخاذ الإجراءات الوقائية من طرف المؤسسة العقابية نحو الأمراض المعدية السهلة الانتشار، بالنظر

لضيق مرافق المؤسسات نسيباً وازدحامها غالباً بالنزلاء واختلاطهم ببعض، مما يحتمل انتقالها إلى

خارج المؤسسة العقابية.

ي. توفير الرعاية الصحية للأمومة والطفولة وفق الظروف الإنسانية للسجينة الحامل وتخفيف عبء

النظام العقابي عنها فلا تكلف بعمل شاق وينبغي تخصيص مكان للتكفل بها قبل الوضع وبعده مع

تنظيم رعاية خاصة للأطفال وحضانتهم كما لا ينبغي ذكر مكان الولادة في شهادة ميلاد الطفل إذا

تمت الولادة داخل المؤسسة العقابية. (حسني، ١٩٨٢م).

كما تمثل الرعاية الصحية للمحبوس بالدرجة الأولى، الأساليب الوقائية الواجب اتباعها للحيلولة

دون أن يصبح عرضة للأمراض الناجمة عن المحيط الذي يعيش فيه أو التي تنتقل إليه عن طريق العدوى

من غيره من المحبوسين، وليس الرعاية اللاحقة للإصابة بالأمراض المختلفة، لأن الرعاية اللاحقة هي حق

للجميع يتساوى فيها المحبوس وغير المحبوس ومسؤولية الدولة قائمة على الجميع دون استثناء باعتبارهم مواطنين يتمتعون بحقوقهم المكفولة دستوريا، في حين أن الرعاية السابقة أو الوقائية يباشرها الفرد بنفسه عندما يكون متمتعا بحريته ويقع عبئها على الدولة إذا ما قررت سلبها له (القهوجي والشاذلي، ٢٠٠٣م) والمقصود بالأساليب الوقائية مجموع الشروط والاحتياجات الواجب توفرها داخل المؤسسة العقابية، من حيث الاتساع والنظافة والتهوية، إضافة إلى طبيعة وتوازن الغذاء المقدم للمحبوس لسلامته الجسدية تفادياً لسوء التغذية الذي تنجر عنه أمراضا كثيرة يصعب علاجها، كما أن نظافة الجسم والثوب والمكان ضرورة للحفاظ على الصحة (نبيه، ٢٠٠٣م).

ثم بعد ذلك تأتي الرعاية الصحية اللاحقة وإخضاع المحبوس للعلاج في حالة إصابته بمرض رغم اتخاذ كل الإجراءات الوقائية، مما يتطلب توفير الوسائل اللازمة للعلاج من أدوية وغيرها داخل المؤسسة العقابية، بالإضافة إلى وجود أطباء مختصين، للسهر على هذه المهمة. ويلتحق بالمؤسسة العقابية طبيب، زيادة على مهامه، يكلف بالتحقق من سلامة المرافق (القهوجي والشاذلي، ٢٠٠٣م).

ومن الضرورة أن تتوفر في المؤسسات العقابية كل الاشتراطات الصحية سواء في أماكن نوم النزلاء أو اجتماعاتهم أو عملهم، فالأماكن المخصصة لنومهم يجب أن تكون جيدة التهوية والاضاءة والتدفئة، وأن يخصص لكل نزيل سرير مزود بالأغطية الملائمة التي يتم تغييرها على نحو دوري لابقائها نظيفة بصورة مستمرة، ويجب أيضاً وفي جميع أماكن إقامة المسجونين أو تشغيلهم أن تكون النوافذ منالاساعد بحيث يستطيع المسجونون القراءة أو العمل في الضوء الطبيعي وأن يكون وضعها يسمح بدخول الهواء النقي بكميات عالية، إضافة إلى ضرورة أن تكون الإضاءة الصناعية كافية ليتمكن أولئك السجناء من القراءة والكتابة والعمل من غير أن تتأثر أو تصاب أبصارهم بشيء (القهوجي ومحمود، ٢٠١٠م)

تفيد تقارير منظمة الصحة العالمية (WHO) إن الاضطرابات النفسية أو العصبية تصيب واحداً من كل أربعة أشخاص في المراحل العمرية والحياتية المختلفة، وهناك ما يزيد عن ١٠,٣٥ مليون نزيل في العالم، مع ملاحظة أن معدل الاعتلال النفسي بين نزلاء السجون مرتفع بشكل ملحوظ وغير متكافئ مع معدل انتشاره في الأماكن الأخرى. حيث تشير البحوث إلى أن حوالي واحداً من كل سبعة نزلاء يعاني من اضطرابات نفسية خطيرة (ألكس فالي، ٢٠١٨).

يعود السلوك الانحرافي إلى عدد من العوامل النفسية، فمن النظريات ما ترى أن السلوك الانحرافي ناتج عن الصراعات النفسية اللاشعورية التي نشأت منذ الطفولة مع إحباط شديد في الكبر؛ لذا فإن النظريات النفسية ترى أن الظروف البيئية والاجتماعية السيئة ما هي إلا عوامل معززة للسلوك الانحرافي، لكن العامل الأساس هو الاضطراب العاطفي (الجميلي، ٢٠٠٣م).

وهناك من يرجعها إلى الصراع المستمر بالشخصية ومكوناتها، وانعدام حلول توافقية لمشكلات الفرد، فيحدث الإحباط، والتوتر والقلق، وتهديد الأمن، والأزمات النفسية والنمو المضطرب للذات (الجاسم، ٢٠١٢م).

ويرى سيجمون دي فرويد - مؤسس نظرية التحليل النفسي - أن الانحراف السلوكي ينتج عن الخلل في مكونات الشخصية فتصبح الأنا ضعيفة وغير قادرة على التوافق بين متطلبات ورغبات الدوافع الغريزية والواقع الذي يعيشه الفرد (سيد وعبد الموجود، ٢٠٠٤م).

ومن الجدير بالذكر أن كثيرا من الدراسات السابقة قد أشارت إلى تفاقم الأمراض في السجون، (Derya et al., ٢٠١٦م) وهذا أيضا ما أشارت إليه دراسة (Kumar, ٢٠١٣م) من انتشار مشكلات الصحة النفسية في السجون، وأنها تشكل مستوى هام من الحاجات غير الملباة

للعلاج الطبي النفسي. وقد تبين من دراسة (Leonel et al., 2016م) إلى أن خصائص النزلاء وخصائص بيئة السجن تؤثر على الصحة النفسية لدى الشباب. وبإمكان إدارة السجن، التخفيف من مشكلات الصحة النفسية لدى النزلاء الشباب من خلال تطوير إجراءات علمية لتقييم صحتهم النفسية، وتوفير بيئة إصلاحية فعالة. لذلك فإن الاحتياجات الصحية لدى نزلاء السجون، هي أكثر بكثير من احتياجات المجتمع ككل، وهذا يجعل الطلب كبيرا على خدمات الرعاية الصحية الأولية في السجون. ولكن طبيعة السجن لا تسمح بتقديم رعاية صحية أولية جيدة (Condon et al., 2007م). وبالنسبة للنزلاء كبار السن فلديهم مشكلاتهم الصحية الخاصة المرتبطة بمستواهم العمري ومدى تعاطيهم الكحول والمخدرات (Hayes et al., 2012م) (Ahalt et al., 2013م)، وانظر كذلك (Wolf, 2011م) وهذا ما أكدته دراسة (El-Gilany et al., 2016م) حيث أشارت إلى أن الاضطرابات النفسية منتشرة بين السجناء، وأكثرها انتشارا اضطرابات الشخصية والسلوك المعادي اجتماعيا. لذلك تستدعي الضرورة وجود تقييم وتشخيص نفسي عندما يدخل النزلاء إلى السجن أول مرة، وكذلك عمل متابعة وعلاج منتظمين. لذلك فإن فحص السجناء لتشخيص الاضطرابات النفسية العادية وتوفير رعاية صحية متكاملة هي حاجات ضرورية، (Dadi et al., 2016م) وانظر كذلك (Bernice, 2012م) وكذلك، (Brazão, 2015م؛ Fraser, 2009م). وينبغي التذكير هنا أن الخدمات الصحية المتوفرة في السجون هي في الغالب أقل مستوى مما هو موجود في المستشفيات والمجتمع بشكل عام. والمتوفر من الخدمات يعكس حاجة المركز الذي هو فيه. ويلاحظ عموما أن الخدمات متأخرة وان التحويل إلى المستشفيات في الغالب يتأخر. (Forrester et al., 2010م).

ولا تقتصر الرعاية النفسية على النزلاء المستجدين وحسب، بل تتجه أيضاً بصفة دورية إلى بقية

المودعين، الأمر الذي يعني مواصلة استفادتهم من البرامج المختلفة الموجهة إليهم (اليوسف، ١٤٣١).

إن وجود المرشد النفسي والأخصائي الاجتماعي داخل السجن هو من الضروريات المطلوب

توافرها لتحقيق أكبر قدر من النجاح للعملية الإصلاحية في مراكز الإصلاح والتأهيل، فإنه يلعب دور

فاعل ومهم في توفير قدر من الانسجام بين النزيل والبرامج الإصلاحية في المركز، حيث يحاول الأخصائي

في التأهيل النفسي أساساً وبمساندة غيره من الأخصائيين ومن خلال سيادة روح الفريق إخراج نزيل

المؤسسات الإصلاحية من حالته النفسية المضطربة والمتدنية، الناتجة عن الحبس أو التي أدت إلى الحبس،

وذلك من خلال الأخصائي النفسي الذي يتبع أساليب علم النفس الاجتماعي وعلم النفس الاجتماعي

والإكلينيكي والتجريبي لحل هذه المشكلات من أجل إعادة التوفيق النفسي للنزيل مع بيئته الداخلية ومع

مجتمعه الخارجي، وكذلك كشف الدوافع التي دفعت النزيل لارتكاب جريمته منذ نشأته حتى دخوله

السجن، مع تقديم الخدمات الطبية والنفسية للنزيل سواء كان أثناء وجوده داخل المؤسسة الإصلاحية أم

بعد إطلاق سراحه ورجوعه إلى البيئة الاجتماعية (عريم، ١٩٧٦م).

كما يعتبر من مهام التأهيل الطبي علاج الانحرافات النفسية الموقظة للتكوين الإجرامي في النزلاء

والمودعين سواء كان مصدر هذه الانحرافات مرضاً جسمانياً أم خلافاً نفسياً، الأمر الذي يتعين العناية في

علاج المحكوم عليهم بصفة عامة بترسيخ الوازع الأخلاقي في نفوسهم، ويصلح في هذا السبيل الإرشاد

الديني، فضلاً عن العلاج الطبي لما له من أهمية عالية في نظام الوسائل الوقائية باعتباره من النظم العصرية

للقانون الجنائي، وقد نشأ بالذات لمواجهة أولئك المجرمين الذين لا يجد ألم العقوبة في إصلاحهم وإنما

يجري معهم العلاج الشامل سواء أكان النفسية منها أم الجسمانية، وذلك عن طريق استخدام أساليب

الطب النفسي والتربوي الكفيلة بتصعيد الغرائز الأساسية الأصيلة، وإنماء العواطف، ومنها الوعظ

والإرشاد الديني والأخلاقي، وكذلك الفن بمختلف صورته من رسم ونحت وتصوير (بهنام، ١٩٧٨م)

وعلى مستوى المجتمع الدولي، تعترف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن احتياجات الصحة

النفسية في السجون معقدة، وتبنوا من أجل معايير تحكم عمل تقديم خدمات الصحة النفسية في

السجون بحيث تكون في مصاف الممارسات الفضلى، وتتضمن تلك المعايير القواعد المعيارية الدنيا للأمم

المتحدة لمعاملة النزلاء (قواعد "نيلسون ماندلا") وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة النساء السجينات والتدابير

غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد "بانكوك") وكذلك توفر اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق

الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) ضمانات رئيسة للأشخاص ذوي الإعاقات العقلية في السجون

(ألكس قالي، ٢٠١٨).

كما يهدف التأهيل النفسي إلى الوصول بالشخص لأقصى درجة ممكنة من درجات النمو

والتكامل في شخصيته وتحقيق ذاته، كما يعد التأهيل النفسي جزءاً من عملية التأهيل الطبي بشكل عام،

ويجب أن يتكامل الجانبان العضوي والنفسي ليتمكن الشخص من الاستفادة من باقي عناصر التأهيل

(صالح، ٢٠٠٢م).

• المبادئ الأساسية للتأهيل النفسي.

في داخل السجن تنشأ علاقات إنسانية عميقة بين المساجين أنفسهم، أو بينهم وبين الأعوان

وبذلك يلعب السجن دوراً هاماً في إعادة بعث المهارات النفسية في نفوس المساجين ومنها مهارات

الاتصال التي تساعد على حل أو تجنب المشكلات النفسية الناجمة عن الجو المغلق التي تفرضه ظروف

السجن، مما يساعد على تنمية قدرات السجناء العقلية التي تساعد على إعادة الاندماج مستقبلاً في

المجتمع.

ولأجل تحقيق ذلك يتوجب تعيين متخصصين في علم النفس في كل مؤسسة عقابية تطبيقاً لنص المادة ٨٩ من قانون ٠٤/٠٥ وهذا لأجل الاتصال بالمساجين، وقد حددت المادة ٩١ دور الأخصائي في علم النفس والمتمثل في التعريف على شخصية المحبوس ورفع مستوى تكوينه العام ومساعدته على حل مشكلة الشخصية والعائلية وذلك من خلال الاتصال بالمساجين داخل القاعات أو الفئات الفردية بمكتب الفحص والعلاج (المادة ٨٩ من قانون تنظيم السجون)

والأخصائي النفسي للجنح مهمته يعتمد على مجموعة مهارات من خلال اتصاله بالمساجين وهي تتمثل في (امزيان وناس، ٢٠١٧م)

١. مهارات الاتصال اللفظي؛

يتم بمكتب الفحص والعلاج حيث تكون للمحبوسين كامل الحرية والتعبير عن مشاعرهم وأفكارهم وتطلعاتهم، أي يقوم الأخصائي النفسي بالاستماع إليهم بالاهتمام وإعطائهم الاعتبار اللازم من خلال التشجيع أحياناً والتوجيه وتزويدهم بصورة عن التصرفات الواجب التقيد بها اتجاه المجتمع محاولاً بذلك تغيير فكرة شخصية المجرم التي يحملها عن نفسه والتي تمت لديه داخل السجن، مما يعث ثقة لديه للتأقلم بدون مشاكل ولا عقد نقص تجاه الآخرين وتساهم في إعادة اندماجه في المجتمع.

٢. مهارات الاتصال الجسدي

وتقوم على وضع السجين في حالة استرخاء تام فوق أريكة ودعوته للتخلي عن الأفكار المزعجة والمقلقة، حتى يتم إدخال أفكار سارة في تفكير المسجون بالاستعانة بالصور الجميلة والموسيقى المريحة مع قيام الأخصائي بتمرير يده من حين لآخر على جبهته أو يديه لتحسين الحرارة المتدفقة إليه.

٣. مهارات الاتصال الجماعي:

حيث يقوم الأخصائي النفسي باصطحاب سجين أو أكثر لحضور الخطب ودرس الدينية التي يليها أمام منتدب من طرف مديرية الشؤون الدينية داخل السجن بما يساعده على تحسين سلوكهم والالتزام بتعاليم دينهم في السجن، كما يقوم بزيارات إلى مختلف أجنحة السجن للوقوف على المشاكل الشخصية والاجتماعية للمساجين من خلال محاورتهم ومشاركتهم بعض الألعاب والجلوس معهم في قاعات تناول الوجبات الغذائية فيحاول خلق جو من التآخي والتفاهم بينهم، وبالنسبة للمساجين الطلبة والمتمتعين، يعمل الأخصائي على تزويدهم بنصائح تخص كيفية مراجعة الدروس والاستفادة منها وتحضير للامتحان دون خوف.

٤. مهارات الاتصال عن بعد:

يتم إصدار المحلة تحت إشراف الأخصائي النفسي تسمح للمساجين المساهمة فيها بكتابتهم كما يعمل الأخصائي على تنشيط حصص تثت عبر الإذاعة الداخلية للمؤسسة العقابية أي يقدم خطابات مباشرة أو مسجلة توجه للمساجين الذين يمكنهم متابعتها على شاشة التلفاز أو الراديو مباشرة من السجن.

٢٣،٣،٦ برامج التأهيل الاجتماعي

اكتسبت الرعاية الاجتماعية بالمؤسسات الإصلاحية دورها الحيوي من المفهوم الإسلامي الواسع لمعني الرعاية لتشمل كل الخدمات وكل المسجونين أيا كانت أعمارهم وجنسياتهم أو الأفعال التي ارتكبوها، كما أن الرعاية تشمل أسر هؤلاء إذا كانت تلك الأسر بحاجة إلى رعاية، ولهذا السبب تم

تزويد السجن بالأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيات الاجتماعيات وكذلك الأخصائيين النفسيين

لتقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة للنزلاء (المطيري، ١٩٩٠م).

• الخدمة الاجتماعية في محيط رعاية نزلاء المؤسسات الإصلاحية.

تسهم الخدمة الاجتماعية في "محيط المؤسسات العقابية" في توجيه التفاعلات لتكوين علاقات

إيجابية بين النزلاء والمودعين من خلال "إيجاد أدوار اجتماعية بناءة" وتعلو بالسلوك العدواني والمنحرفين

لهذه الفئة من خلال "فرص تعدد الأدوار واستثمار أوقات الفراغ" بما يعود عليها بالنفع وجعل مجتمع

السجن أكثر تنظيماً. وهي تعد النزول لكي يستقبل الحياة "بأمل بعد الإفراج" عن طريق مداومة الاتصال

بأسرته وزيارتهم له ومحاولة إيجاد عمل له ولبعض أفراد أسرته. ومن هنا وجدت "التنظيمات المعاونة

للمؤسسة العقابية" خارج الأسوار، وازدادت ديناميتها من "خلال المساعدة المهنية التي تقدمها الخدمة

الاجتماعية" أن العقوبة السالبة للحرية تحدث "تفككاً" في أسر النزلاء، تتضح مظاهرها - على سبيل

المثال -: "في طلاقهم لزوجاتهم، وارتكاب الأبناء للجريمة والانحراف بصورة المختلفة، لوجود العائل

سجيناً. كما أن للعقوبة السالبة للحرية "آثاراً اجتماعية سالبة" على مستوى "دخل الأسرة، وعلى

مستوى تعليم الأبناء، بالإضافة إلى الآثار النفسية السيئة والضارة، وعلى المحكوم عليه وعلى أسرته

ومعارفه - ويتضح ذلك في "القلق النفسي والتوتر والاضطرابات السلوكية وما قد ينجم عنها من

شخصيات سيكوباتية" (حسن، ١٩٩٠م).

• الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات الإصلاحية.

يعتبر الأخصائي الاجتماعي هو حجر الزاوية في تنفيذ برامج الخدمة الاجتماعية وتفعيل دورها

وتحقيق أهدافها، فهو محور النشاطات الثقافية والرياضية والتأهيلية والفنية والإنسانية.. في المؤسسات

الإصلاحية وذلك من خلال مشاركته في تلك النشاطات، واحتكاكه المستمر بالنزلاء، واتصاله المباشر

بالعاملين معه في مجال العمل الاجتماعي، وذلك تنفيذاً لما أسند إليه من مهام، لذا فإن نجاح العمل الاجتماعي مرهون - إلى حد كبير - بما يتميز به الأخصائي الاجتماعي من صفات سواء كانت تلك الصفات شخصية، أو ذهنية، وما يتقنه من مهاراته، وما يلتزم به من مبادئ تؤدي إلى إحداث تغيرات مطلوبة تساعد على تحقيق الأهداف وتأكيد القيم الإنسانية التي يسير في إطارها، هذا بالإضافة إلى ما يتمتع به من معارف وخبرات اكتسبها أثناء إعداده وتدريبه ومن ثم تمكنه من أداء دوره بكفاءة وفعالية عالية، كما أن المتغيرات الشخصية للنزلاء تلعب دوراً هاماً في رضا النزلاء عن الأخصائي الاجتماعي ويترتب عليه إنجاح البرامج الإصلاحية والتأهيلية المقدمة للنزلاء وهذا ما يؤكد المطيري، (٢٠١٢) في دراسته المتغيرات الشخصية للسجناء وعلاقتها بالرضا عن دور الأخصائي الاجتماعي وقد توصل الباحث إلى أن أفراد عينة الدراسة من السجناء راضون بدرجة كبيرة من الخصائص الشخصية للأخصائي الاجتماعي كما أن أفراد عينة الدراسة من السجناء راضون بدرجة متوسطة عن دور الأخصائي الاجتماعي عند تعامله مع السجناء.

وعلى ضوء ما تقدم يعرف متولي (٢٠٠١م) الأخصائي الاجتماعي أنه: "الشخص الذي تلقى إعداداً مهنيًا نظريًا وعلميًا في معهد علمي معترف به لمدة أربع سنوات سواء على مستوى البكالوريوس أو الليسانس وفقاً لبرنامج معتمد يشتمل على خلفية واسعة من المعارف والقيم والمهارات تسمح له بالتدخل في عدد من الأنساق الاجتماعية خلال عمله في المجال الاجتماعي". ويرى الباحث أن الأخصائي الاجتماعي هو الشخص المعد إعداداً علمياً متخصصاً، والذي يجب أن تتوفر فيه شروط ومواصفات معينة تؤهله للقيام بعمله في مراكز الإصلاح والتأهيل بقطاع غزة في إطار الأسس والمبادئ التي تميزه عن غيره من العاملين في الحقول الاجتماعية الأخرى.

• الأخصائي الاجتماعي في خدمة الفرد بالمؤسسة الإصلاحية.

يتعرض نزلاء المؤسسات الإصلاحية إلى العديد من المشكلات الفردية، ما يجعله في أمس الحاجة إلى مساعدته، وهنا يبرز دور الأخصائي الاجتماعي في التعامل مع الحالات الفردية حيث يقف جانبهم ويساعدهم على مواجهة تلك العقبات التي تعوق النزيل من أداء وظائفه، وكذلك يعمل على تنمية شخصيته حتى يستطيع الاعتماد على نفسه في مواجهه تلك المشكلات، ومن هذه الأدوار:

١. استقبال النزلاء وبحث حالتهم: عند نزول النزيل بالمؤسسة الإصلاحية يكون مشحوناً بانفعالات الخوف والقلق نتيجة ما تعرض له من مواقف بدأت بالقبض عليه وإيداعه المؤسسة الإصلاحية ومصادرة حريته، فيستقبله الأخصائي الاجتماعي ويعمل على إزاحة المخاوف وإعادة الثقة إلى نفسه وتهيئته للاندماج ببيئة المؤسسة الإصلاحية.

٢. إقناع النزيل بجدوى المعاملة المؤسسية في تأهيلية واندماجه بالمجتمع بعد الإفراج عنه، وضرورة اتباع كافة التعليمات حتى لا يتعرض للجزاءات وتوضيح حقوقه وواجباته وفق أنظمة ولوائح المؤسسة الإصلاحية.

ومن الأمور التي يجب أن يهتم بها الأخصائي الاجتماعي عند بحثه لحالة النزيل:

- أ. دراسة الانحراف: من حيث نوعه هل هو عارض أو متكرر، هل الانحراف عشوائي أو بالتورط.
- ب. دراسة شخصية النزيل: من الناحية الجسمية (المرض - العاهات) ومن الناحية العقلية (ذكاء - ضعف عقلي) ومن الناحية الوجدانية (مدى استجابته الانفعالية للمواقف) ومن الناحية الاجتماعية (تجاذب - تنافر - تجاهل سواء مع الأفراد أو الجماعات كالأسرة - علاقته بالوالدية وإخواته).

ج. دراسة بيئة النزيل: وتشمل:

- البيئة الداخلية: (الأسرة) من حيث المستوى الاقتصادي والاجتماعي، والمستوى الخلفي والديني، والبناء الاجتماعي للأسرة ودرجة تماسكها.

- البيئة الخارجية: وذلك من حيث حياة النزير المدرسية وعلاقته مع مدرسية، أو علاقته برؤسائه وزملائه، وكيفية قضاء وقت الفراغ، والمسكين والحي، والعادات والتقاليد والقيم السائدة في الحي، والعادات والتقاليد والقيم السائدة في الحي والمجتمع بصفة عامة (رمضان، ٢٠٠١م).

وبعد هذا التشخيص وما تكون لدى الأخصائي الاجتماعي من معلومات متكاملة عن وضع

النزير يبدأ في وضع الخطة العلاجية، حيث يوجد نوعان للعلاج هما:

أ. العلاج الذاتي: ويقصد به التأثير المباشر في سمات النزير لمواجهة نقاط الضعف في شخصية وتدعيم مواطن القوة فيها.

ب. العلاج البيئي: وهي الجهود التي تبذل لتخفيف الضغوط الخارجية والخدمات العملية التي تقدم إلى

النزير سواء من المؤسسة أو من مصادر البيئة المختلفة (فهيم، ٢٠١٢م)

• الأخصائي الاجتماعي في خدمة الجماعة بالمؤسسات الإصلاحية

إن طبيعة حياة الإنسان تستلزم وجوده وسط مجموعة من أقرانه، لذا يجب عدم عزل النزير عن باقي زملائه داخل المؤسسة الإصلاحية، حيث إن عزله يؤدي إلى عرقله اندماجه في المجتمع بعد خروجه من المؤسسة، ولذلك يلزم تنظيم الحياة الجماعية بين النزلاء، حتى يألفوا تلك الحياة، ما يساعد على تأهيلهم وتكيفهم مع المجتمع بعد الإفراج عنهم (فهيم، ٢٠١٢م)

وللخدمة الاجتماعية دور بارز في مؤسسات الرعاية الاجتماعية سواء كانت مؤسسات أهلية مثل

جمعيات رعاية المسجونين وأسرههم أو مؤسسات حكومية كأقسام الرعاية اللاحقة كسبيل للحد من

العودة إلى الجريمة مرة أخرى ولا شك أن ما تنفقه أجهزة الرعاية اللاحقة بصفة خاصة في هذا السبيل

أهون بكثير مما سوف يتكبدته المجتمع نتيجة ضراوة المجرم الحاقد على المجتمع الراغب في الانتقام منه أضعف إلى ذلك إذا كانت هذه المؤسسات تعطي الفرصة للمفرج عنهم بعد خروجهم من السجن لبدء حياة كريمة بعيدة عن طريق الجريمة والاجرام والانحراف فإنها أيضاً تمد يد العون والمساعدة لأسرة المسجون التي نكبت بعد فقد عائلها بدخوله السجن ومن هذا المنطق، وقد أصبح يوجد في ميدان الرعاية اللاحقة لمكافحة السلوك الاجرامي جهاز مختص بالخدمة الاجتماعية مزوداً بالأخصائيين الاجتماعيين المعنيين بتقديم كافة الوان الرعاية والمعونة والتأييد والتوجيه سواء لأسرة السجين أو المفرج عنهم علاجاً لمشكلاتهم ووقاية من انحرافهم مستخدماً الاخصائي الاجتماعي في ذلك كافة تكتيكات الممارسة المهنية وملتزماً في ذلك أيضاً بفلسفة مهنة الخدمة الاجتماعية وقيمتها. (إبراهيم، ٢٠٢٠).

وتأخذ الأنشطة الجماعية صوراً مختلفة كالألعاب الرياضية (كرم القدم - السلة - الطائرة) وإجراء المسابقات الرياضية بين النزلاء في أكثر من مؤسسة إصلاحية، وكذلك من صور الأنشطة الجماعية عقد الندوات الثقافية والأدبية، ومعاونة النزلاء المؤسسة الإصلاحية ببعض الأعمال الإدارية كأن يوكل إلى أحد النزلاء الإشراف على مجموعة من زملائه في بعض الأمور، ما ينمي عندهم جميعاً الإحساس بالمسؤولية، فمن الضروري الاهتمام بمساعدة النزلاء على الانضمام إلى جماعات من أجل تنمية الشخصية ومقابلة احتياجاتهم، وذلك لاستثمار وقتهم فيما يعود عليهم وشغل وقت فراغهم، واستثمار طاقة النزيل بصورة إيجابية.

وهذا ما أكدته دراسة القحطاني (١٤٣٠هـ) التي توصلت إلى أن أهم الخدمات الاجتماعية المقدمة للنزلاء تنظيم اتصالات النزيل مع مجتمعة وأسرته، الأخذ بكافة الإجراءات الكفيلة بسلامة صحة النزيل، إلحاق النزيل بمهنة، إتاحة الفرصة للنزيل بمواصلة دراسته وتعييده على قراءة القرآن، وإشغال وقت فراغه بالوسائل الترفيهية المفيدة، كما تواجه برامج الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية بعض

المعوقات، كما أن مؤسسات المجتمع المدني والمهتمة بإعادة تأهيل النزلاء نادى بالمسؤولية الاجتماعية ودورها في إعادة السجن إلى المجتمع فقد هدفت دراسة رومان Roman (٢٠٠٩) والتي أجريت في أوروبا إلى التعرف على المسؤولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني ودورها في إعادة السجن إلى المجتمع، وقد توصلت الدراسة إلى أن (٧٧%) من أفراد عينة الدراسة من خلال المقابلات التي أجريت مع السجناء أن المسؤولية الاجتماعية تساعد في دعم وتمويل برامج المشروعات الصغيرة للسجناء حتى يتحول السجن من مجرم إلى صاحب عمل يستطيع تحمل أعباءه.

كما يجب على الأخصائي الاجتماعي أن يكتسب قبول الجماعة من خلال مراعاة المبادئ المهنية في مساعدة النزلاء على تقديم المساواة بالاشتراك معاً في كافة النشاطات والبرامج في ضوء سياسة المؤسسة الإصلاحية، دون تمييز بين عضو وآخر، وتقبلهم جميعاً بخلاف نوع القضية، ليتحقق بذلك هدف تأهيلهم للخروج إلى المجتمع كشخص نافع وصالح (فهيمي، ٢٠١٢م).

ويجدر الإشارة هنا أن ثقافة السجن تتضمن أسلوب الحياة بمعنى الكلمة، حيث تتضمن جوانب الحياة المختلفة داخل السجن (حياه اجتماعية، اقتصادية) بجانب سمات أو خصائص قيمة ومعيارية وأعراف وتقاليد وقوى ضبط، إلى غيرة من السمات الخاصة بثقافة هذا المجتمع (غانم، ١٩٩٩م).

ويرى الباحث أن هذا المجتمع الخاص والتي تسوده الثقافة الخاصة به لا بد من العمل معه من منطلق المسؤولية الاجتماعية التي تخدم من يعيشون فيه وفق معايير وضوابط تتناسب معهم كنزلاء يعيشون داخل مراكز الإصلاح والتأهيل مقيدون للعديد من الخدمات التي يجب توفيرها.

فقد أثبت العديد من الدراسات دور المسؤولية الاجتماعية في العمل في المؤسسات العقابية مثل دراسة دريزك Dryzek (٢٠٠٦) والتي هدفت إلى أهمية التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية في العمل في المؤسسات العقابية سواء أثناء وجود السجن بالداخل أو بعد خروجه، حيث توصلت الدراسة إلى أنه

لا يقتصر أهمية دراسة المسؤولية الاجتماعية للعمل بالمؤسسات العقابية على الفرد أو الجماعة فقط، بل ضرورة للمجتمع ككل، والمجتمع ككل بحاجة ماسة إلى الفرد المسؤول اجتماعياً ومهنياً وقانونياً، والمسؤولية الاجتماعية تجعل الفرد السجين عنصراً فعالاً في المجتمع بعيداً عن كل الجوانب السلبية واللامبالاة، كما تفيد الدراسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العقابية في دراسة التوازن بين التحولات والتغيرات السريعة التي تجرى في المجتمعات وبين تغير شخصية السجين في المجتمع بحيث يحس الفرد أن هذه التحولات والتغيرات منه وله وأنه مسؤول عنها، وقد أبرزت أيضاً عدد من الدراسات أهم المشكلات التي تواجهها أسر النزير مثل دراسة العتيبي (٢٠٠٨م) ودراسة ادريس (٢٠٠٧م) حيث تذكر تلك الدراسات الخلافات بين الأبناء، وبالتالي انشغال كل فرد منهم بمشاكل فرعية دون الاهتمام بمستقبل الأسرة وعدم تقدير كل فرد منهم من الأسرة للمسؤوليات الجديدة التي ظهرت بعد سجن الأب مما قد يتسبب في حدوث صراعات مختلفة للأدوار والسلوك المتوقع من كل فرد القيام به فقد ينشأ الغموض والصراع من تفاعل أعضاء الأسرة فيما بينهم عندما يتعلق الأمر بقيام الأخ مثلاً بدور الأب والموجه وهذا ما يسمى بصراع الأدوار ومن المشكلات المتعلقة بصراع الأدوار مشكلة قيام الزوجة بدور الأب كسلطة ضابطة في الأسرة بالإضافة لدورها كأم مما يشتت وجودها ويعطلها عن القيام بدورها الأساسي وتتأكد صعوبة هذه المهمة إذا كانت الزوجة تبحث عن فرصة عمل يلي احتياجات الأسرة الأساسية في ظل غياب الأب، مما يترتب على خروج الزوجة للعمل ضعف الأبناء في مستوى الدراسة حيث إن إرهاقها وإجهادها في العمل قد ينعكس بالتقصير في واجبه تجاه أبنائها في ملاحظتهم والإشراف على واجباتهم المدرسية (الفريح، ٢٠١١م).

بينما تهدف الرعاية الاجتماعية المتمثلة في الخدمات الاجتماعية المقدمة إلى النزلاء من أجل تقويم

النزير وإعادة تقويمه وإعادة للمجتمع كفرد منتج من خلال إحداث تغييرات في شخصيته وفي نظرتة

للحياة بالمجتمع وكذلك لقواعد الضبط الاجتماعي، بهدف النهوض والارتقاء بمستواه القيمي والمعرفي والمهني نتيجة المشاكل التي يعانيتها، والضيق الذي أصبح يعيش فيه، فثقافة السجن لها خصوصية ومميزات جعلت من الصعب على النزير تحمل آثارها التي تخالف بشكل كبير الظروف التي اعتاد عليها في المجتمع، بالإضافة إلى المشاكل العائلية والاجتماعية والاقتصادية التي تظهر بمجرد دخوله السجن، سواء كانت تتعلق بالمشاكل العائلية أو المادية لأسرته أو الوصمة الاجتماعية، بالإضافة إلى المشاكل التي يعانيتها النزير داخل السجن، فهذه المشاكل تتطلب من النزير مواجهتها والتكيف معها، وإيجاد الحلول لها، ولعدم قدرة النزير على مواجهتها منفرداً يأتي دور الرعاية الاجتماعية المتمثلة في الرعاية الصحية والنفسية والعلاجية لمساعدتهم على تحمل المسؤولية الاجتماعية وتنمية الثقة بالنفس (طالب، ١٩٩٨).

• أهداف التأهيل الاجتماعي: (العوجي، ١٩٩٣م)

- أهداف شخصية - فردية وهي تتعلق في شخصية النزير من أجل إحداث تغيير في مقوماتها ينعكس إيجابياً على سلوكه من خلال جمع المعلومات الشخصية الوافية عن النزير، وعن وضعه العائلي من أجل مساعدته على تحقيق ذاته وإحداث تغيير في سلوكه لتعزيز دوره وتنمية الشعور لديه بالمسؤولية، وتنظيم حياته الشخصية من خلال تقصي حالات الانحراف الفردية والحالات المرضية.

- أهداف إنسانية واجتماعية: من خلال مساعدة النزير على تقوية علاقته مع المجتمع عن طريق مساعدته على التفاعل مع أفراد، وقيامه بنشاطات ذات بعد إنساني واجتماعي، وتأسيس العلاقات الأسرية، وتوظيف وسائل الترفيه الرياضية على إثناء الروح الرياضية بين الأفراد.

- أهداف مهنية واقتصادية: من خلال مساعدة النزير على تعلم مهنة تؤمن له دخل اقتصادي يوفر الاستقرار المعيشي للنزير من خلال توجيهه نحو التأهيل المهني الذي يهدف إلى تزويده

بالمهارات المهنية التي تساعده على إتقان مهنة يرغب فيها وتتناسب مع مؤهلاته وقدراته، بحيث

تكون المهنة مطلوبة في المجتمع ويتم تعليمه عليها في إطار ومناخ طبيعي مشابه لمناخ العمل

خارج السجن، مع توفير مردود مادي يمكن توزيعه بين النزير وأسرته، وإذا كان المردود جيداً

يمكن استثماره للتعويض على الضحية التي تسبب النزير في إلحاق الضرر بها.

كما يتضمن التأهيل الاجتماعي أهدافاً أخرى وهي مساعدة الأسرة على تغيير اتجاهاتها نحو الفرد

السجين من ناحية ونحو أعضاء الأسرة ككل من ناحية أخرى، وتنمية قدرة الفرد لدى أعضاء الأسرة

على تغيير نظرتها لسماة شخصية السجين بعد الأفراد عنه، وكذلك مساعدة الأسرة على حل

مشكلاتها، وعمل الجلسات والمقابلات الودية والمشاركة لتحسين الاتصال بين أعضاء الأسرة وتحسين

العلاقات وإعادة التوازن بين أعضاء الأسرة، (نصرالله، ٢٠٠٨).

٢,٣,٣,٧ برامج التأهيل الرياضي

نادي المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي منذ عام (٢٠٠٨) وحتى الآن بأهمية وضع برامج رياضية

داخل السجن لكلا الجنسين يتم من خلالها تفريغ طاقتهم السلبية وتنمية بعض العناصر الإيجابية مثل

ضبط الاتزان الانفعالي والتحكم في النفس، وذلك من منطلق أن الرياضة لها دور هام وفعال في حياة

الإنسان سواء كان إناث أو ذكور. (أحمد، ٢٠٢١).

كما تعتبر الأنشطة الرياضية والترفيهية أفضل الوسائل لتنمية القدرات الجسمية، وإشباع الحاجات

البدنية، وتدريب وتنمية الحواس المختلفة، وتعتبر أيضاً وسيلة لتحقيق أغراض علاجية عن طريق استنفاد

الطاقة الزائدة، وتحرير الأفراد من النزعات العدوانية المكبوتة (الزهراني، ٢٠٠٤).

ونظراً لما لهذه الأنشطة من دور فعّال على صحة النزير، فرضت القاعدة (٧٨) من قواعد الأمم المتحدة والقاعدة ((٨٣) من القواعد الأوروبية لمعاملة المحكوم عليهم توفير الوقت الكافي للرياضة البدنية والنشاطات الرياضية والترفيهية بهدف المحافظة على الصحة الجسمية والعقلية للسجين (العوجي، ١٩٩٣) ومن الأهمية أن تتوفر في المؤسسة العقابية الأماكن والأدوات اللازمة للقيام بالتمارين البدنية أو الأنشطة الرياضية الترفيهية مثل التنزه في الهواء الطلق والتدريبات الرياضية تحت إشراف أطباء ومدربين مختصين لممارسة التمارين الرياضية والأنشطة الترفيهية المناسبة في أوقات دورية محددة (البادي وآخرون، ٢٠٢٠).

لذلك فإن قيام النزير بنشاط رياضي هو حق جاءت به القاعدة (٢١) من القواعد النموذجية الدنيا بفقرتها الأولى والثانية، وعليه أوجب أن يحصل كل سجين لا يعمل في الخلاء على ساعة واحدة يومياً بحد أدنى يقضيها في الرياضة البدنية في الهواء الطلق إذا سمحت حالة الطقس بذلك، وكذلك أوجب أن يتلقى النزلاء الشبان وغيرهم، ممن تسمح أعمارهم وحالتهم الجسمانية بذلك، تربية بدنية وتدريباً رياضياً ترويجياً خلال المدة المخصصة للرياضة، ولذا يجب أن تعد الساحات والمنشآت والمعدات اللازمة لتحقيق هذه الغاية (قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء، ١٩٥٥).

ويستنتج من القاعدة بأنه يجوز إجبار السجناء على التدريبات الرياضية، وتعترف كذلك بأن السجناء الشبان هم في حاجة خاصة لذلك، لأن نموهم الجسماني يتطلب ذلك جزئياً أو لأن التمارين الرياضية وسيلة هامة لتفريغ شحناتهم العقلية والجسمانية الزائدة. (القواعد الدنيا لمعاملة السجناء، ١٩٩٧) كما أن التمارين الرياضية مهمة بالنسبة للسجناء وذلك لحمايتهم من الناحية الصحية الجسدية، كما توفر لهم فرصة في بعض الأحيان للتخفيف من التوتر والقلق النفسي، وذلك أشارت قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء في المادة ٢١، أنه يحق لكل نزير لا يتم استخدامه في عمل داخل مراكز

الإصلاح والتأهيل أو خارجها في الهواء الطلق الحق في ساعة على الأقل أن يمارس التمارين الرياضية المناسبة إذا سمح الطقس والمناخ بذلك، وذلك يتطلب أن يكون هناك حصص تربية رياضية وترفيهية خلال الفترة المخصصة لذلك، وهذه التمارين تقتصر على الأحداث والنزلاء الذين يسمح وضعهم الصحي بذلك، لذلك يتوجب على مراكز الإصلاح والتأهيل أن توفر المعدات والمنشآت الرياضية التي تلزم لقيام النزلاء بممارسة التمارين الرياضية والترفيهية (القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، ١٩٥٥).

وبالمقابل لم يتطرق قانون مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطيني إلى التمارين الرياضية، وأحقية النزلاء بضرورة القيام بتمارين رياضية في أوقات محددة، لما توفره التمارين الرياضية من فوائد صحية ونفسية تعود على النزلاء، ولعل أبرز المعوقات التي تواجه تحقيق هذا الهدف هو الإمكانيات البسيطة لإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل والتي لا تحوّلها إنشاء ملاعب وساحات رياضية ليقوم النزلاء بممارسة التمارين الرياضية (قانون مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطيني، ١٩٩٨).

ويلاحظ أن النشاطات الرياضية تحتل بدورها مكانة هامة في المعاملة العقابية، إذ تشكل جزءاً هاماً من عملية التأهيل حيث تهيئ السجناء جسدياً وذهنياً للإقبال على البرامج التربوية والتدريبية وتقبلها وهو بوضع جسدي مريح وقادر على ذلك (العوجي، ١٩٩٣).

فهي تساهم في مكافحة الإفراط أو الانحراف في الغرائز الأساسية، وتمتص شحنات الكبت، وتولد لدى السجناء استعداداً لتحمل قيود النظام والتزام قواعده السلوك، فيكون النشاط الرياضي مخرجاً يتنفس السجناء من خلاله (المهدي، ٢٠٠٤م).

وقد أثبت العديد من الدراسات أن النشاط الرياضي من أهم الوسائل الإصلاحية في السجناء نذكر منها على سبيل المثال دراسة خليل (٢٠٠٣) عن تقييم الأنشطة الرياضية داخل مؤسسات الأحداث

الجائحين بمحافظة القاهرة والجيزة إلى الإصلاح ودور النشاط الرياضي في العملية الإصلاحية وكذلك دراسة حسين (١٩٩٨) حول أثر برنامج ترويحي رياضي على السلوك العدواني للجائحين بمؤسسات الأحداث والتي توصلت إلى تأثير البرنامج الترويحي الرياضي على الحد من السلوك العدواني للجائحين بمؤسسات الأحداث.

وتعتبر الرياضة من أهم المقومات العلاجية الجسدية والنفسية خاصة للنزلاء الذين يقضون ساعات في غرف مغلقة بين أسوار السجون وهذا ما أكده (الفهد، ٢٠٠٣) في دراسته عن الأنشطة الرياضية والترويحية لنزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية والتي تناولت مفهوم المؤسسات الإصلاحية وفلسفتها، وأهميتها في العصر الحديث، وطرق الإصلاح وأساليبه في هذه المؤسسات وفلسفة الأنشطة الرياضية والترويحية، وأهدافها في المؤسسات الإصلاحية، وفوائدها الجسمية، والنفسية، والاجتماعية، والصحية، وخلصت الدراسة إلى أن هذه المؤسسات بحاجة إلى طرح برامج علاجية، وأساليب، وطرق حديثة في علاجها واستصلاحها لنزلائها. وتنوع البرامج والأنشطة الهادفة، ومنها البرامج الرياضية والترفيهية.

كما جاءت نتائج المؤتمر الدولي الخامس " الرياضة في مواجهة الجريمة" بدبي (٢٠١٥) والذي تم الإشارة فيه إلى أن الممارسة الرياضية لها تأثير إيجابي على السلوك النفسي والصحي والاجتماعي لنزلاء المؤسسات العقابية في الإمارات السبع التي تشكل دولة الإمارات العربية المتحدة (أحمد، ٢٠٢١).

• أهداف ومحتوى البرنامج الرياضي:

يهدف البرنامج الرياضي إلى رفع مستوى الصحة النفسية والجسمية وإصلاح العيوب الجسمية وتعديلها عن طريق التمارين والتخلص من التوترات والصراعات والتنفيس الوجداني والتعبير عن المشاعر والأحاسيس وإشباع الحاجة إلى التغيير والانتماء والتدريب على تحمل المسؤولية وتنمية القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة واحترام القوانين والنظام بما يساعد المؤسسات على التوافق في القيم والمعايير الاجتماعية.

وتقديم مصلحة الجماعة على المصلحة الفردية في ألعاب المصارعة، الملاكمة والجري، وغيرها من البرامج الجماعية، كما تتضمن كرة القدم، كرة السلة، الطائرة، كرة اليد، كذلك يجب أن يبعث روح المدح والترويح وتشجيع المنافسة والتعاون، وأن تحقق أغراض وفلسفة المؤسسة العقابية والإصلاحية، وأن تتناسب مع النمو الجسمي والعقلي والاجتماعي والوجداني للنزلاء، ومنح الإمكانيات والأدوات والأجهزة والصالات والملاعب المتوفرة في المؤسسات، وتتيح المسابقات الرياضية الفردية والجماعية التي يمكن تنظيمها على فترات دورية فرصاً واسعة أمام النزلاء واحترام النظام والتنافس الشريف وتقبل النصر والهزيمة مع الاحتفاظ بعلاقات دوية بين الأفراد والجماعات (عبد الله، ٢٠٠٥).

٢,٣,٤ واقع البرامج الإصلاحية في مراكز الإصلاح والتأهيل بالمحافظات الجنوبية لفلسطين من أجل إعادة تأهيل وإصلاح نزلاء القعود للجريمة سعت إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل في المحافظات الجنوبية القيام بالعديد من الإجراءات والتدابير لوضع برامج تعمل على إصلاح النزلاء وإعادة اندماجهم الاجتماعي بعد الخروج من مراكز الإصلاح والتأهيل كأولى الأولويات، وقد عملت بما جاء في القانون رقم (٦) للعام ١٩٩٨ الخاص بتأهيل النزلاء واصلاحهم، ومراجعة القوانين الدولية الخاصة بالاحتباس في مجال تسيير مؤسسات السجن ومعاملة النزلاء، ووضعت ضمن خطة كل الوسائل الضرورية لضمان عدم عودة النزلاء للجريمة مرة أخرى من خلال المحافظة على الحقوق والحريات واحترام حقوق الإنسان في معاملة النزلاء بمراكز الحجز والتوقيف، وتقديم البرامج الإصلاحية التي تهدف إلى إعادة تربية النزلاء وتنمية قدراتهم ومؤهلاتهم الشخصية، ورفع المستوى الفكري والأخلاقي والاحساس بالمسؤولية، وبعث الرغبة للعيش في المجتمع في ظل احترام القانون والمبادئ والقيم المجتمعية، كبرامج التربية والتعليمية بأنواعها التي تتوافق مع مستوى كل نزيل في المراحل الدراسية، والبرامج المهنية التي تكسب

النزلاء مهنة حرة للكسب الشريف، كما أن هناك سلسلة من البرامج الأخرى الموجهة للنزلاء ستتعرف عليها لاحقاً من شأنها تأمين فضاءات فكرية وثقافية ورياضية وترفيهية وصحية ونفسية واجتماعية للنزلاء، وتمثلت هذه الخطة في الإجراءات التالية:

■ المحور الداخلي، ويتمثل فيما يلي:

قامت المديرية العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل خلال تنفيذها للخطة السنوية لعام (٢٠٢٠) بافتتاح مركز التدريب المهني والذي يخدم أكثر من ٢٠٠ نزير سنوياً ويضم ست ورش فنية، وكذلك البدء في تشطيب بعض مراكز الإصلاح والتأهيل وإنشاء وحدة المعيشة العائلية للنزلاء مع ذويهم، كما تم إنشاء قاعة متعددة الاستخدامات للنزلاء وأيضاً ترميم وتطوير وتوسيع قسم الزيارات في مركز الكتيبة، وكذلك تعشيب وتجهيز مساحة دويم ونصف بهدف استخدامه للأنشطة المتعددة بمركز الشمال. وتم عقد دورات قانونية متقدمة للعاملين داخل المديرية العامة للإصلاح والتأهيل، وكذلك عقد دورات تطويرية في التنمية البشرية بهدف الارتقاء بالكادر العامل، وأخيراً إشراك النزلاء في أنشطة تطوعية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي.

■ المحور الخارجي / ويتمثل فيما يلي:

تجنيد كافة القطاعات العاملة في مديرية الإصلاح والتأهيل والجهات ذات العلاقة بعملية إصلاح وتأهيل النزلاء ومحاربة الجريمة إلى المساهمة في تقليص حالات العود للجريمة عن طريق البرامج الإصلاحية والتأهيلية المقدمة للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل والتي كانت على النحو التالي:

الجدول ٢,٢: طبيعة البرامج الإصلاحية بمراكز الإصلاح والتأهيل بالمحافظات الجنوبية وأهدافها.

م	نوع البرنامج الإصلاحي	تفاصيل البرنامج	الهدف من البرنامج
١.	البرامج الصحية	علاج تخصصي - طب عام - تحويلات خارجية - صيدلة - تمريض - تحاليل طبية - إسعافات أولية.	تشخيص الحالات المرضية لدى النزلاء، الكشف وعلاج الحالات المرضية البسيطة، القضاء على بعض الأمراض واستئصالها مثل الإدمان على المخدرات، إجراء الفحوصات المخبرية والاستفادة من نتائجها في التشخيص السليم للنزلاء، المحافظة على الصحة الجسمية لدى النزلاء والوقاية من خلال التوعية الصحية
٢.	البرامج الاجتماعية	زيارات خاصة تجمع النزلاء بذويهم - أيام ترفيهية للنزلاء مع ذويهم - مقابلات للنزلاء لإنهاء خلافات - تقديم مساعشات عيية وغذائية - عقد مسابقات ترفيهية - عقد محاضرات توعية اجتماعية	مساعدة النزلاء على التأقلم مع الحياة في السجن، تنمية الروح الإيجابية لدى النزلاء وذويهم، المساعدة على اكتساب العادات والاتجاهات المقبولة والتخلص من العادات السيئة والمنبوذة في المجتمع، المساعدة في إنهاء الخلافات الاجتماعية، إشباع الحاجات الاجتماعية كالرضى والحب والقبول والتآخي وغيرها.
٣.	البرامج التعليمية	تعليم عامي - الثانوية العامة - تعليم موازي - محو الأمية - محاضرات ثقافية وتربوية.	تحسين المستوى التعليمي لدى النزلاء ورفع قدراتهم العقلية، مساعدة النزلاء مواصلة تعليمهم والحصول على الشهادات الأكاديمية التي تساعدهم للحصول على فرصة عمل بعد الإفراج، يساعد النزلاء على تغيير أسلوب التفكير لديهم، تهذيب النزلاء وتغيير ثقافتهم والارتقاء بهم والابتعاد عن التفكير السلبي المنحرف.
٤.	البرامج النفسية	جلسات دعم نفسي علاج معرفي سلوكي - حفلات ترفيهية وتفرغ انفعالي - تقديم استشارات نفسية - محاضرات توعية نفسية.	التخلص من الاضطرابات السلوكية وتعديل السلوك، التخلص من النزعات السلبية الداخلية، تنمية الشعور بالثقة بالنفس، تشجيع الإحساس بالمسؤولية لدى النزلاء والتغلب على الشعور السلبي تجاه الذات، المساعدة في تأكيد الذات والسعي نحو تحقيقها، تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي لدى النزلاء.

الجدول ٢,٢، واصل

الهدف من البرنامج	تفاصيل البرنامج	م نوع البرنامج الإصلاحي
تعليم قراءة القرآن بأحكامه الصحيحة، المساعدة في حفظ كتاب الله الذي يحقق الطمأنينة والراحة النفسية للنزلاء، رفع المستوى الأخلاقي والأديبي للنزلاء، البعد عن محركات الفعل المنحرف والانزلاق في الشهوات، تنمية روح الامتثال لقيم الدين الإسلامي الحنيف واتباع سنة الحبيب محمد صلى الله عليه وسلم والاقتداء به، رفع مستوى الشعور بالإخاء والتسامح بين النزلاء.	دورات أحكام التلاوة التجويد-اختبار حفظ القراءن - دورات شرعية - أمسيات دينية روحانية - محاضرات ودروس إيمانية.	٥. البرامج الدينية
إكساب النزلاء مهنة في أي مجال يرغبون به تساعد على العمل والكسب بشرف بعد خروجهم من السجن، إحساس النزلاء بالثقة بالنفس والاعتماد الذاتي وعدم الاتكال على الآخرين، تأكيد النزلاء على قدرتهم بتحمل المسؤولية وسهولة الاندماج بالمجتمع	حرفة النجارة - حرفة الحدادة - حرفة الكهرباء - حرفة السباكة - الخياطة - فن الطهي	البرامج المهنية
تنمية قدرات النزلاء الإبداعية من خلال التعبير عن القدرات والمواهب، شغل أوقات الفراغ والترويح عن النفس بأشياء مفيدة حتى لا يشغل فراغ النزلاء في الأشياء المنحرفة، إفراغ الشحنات السلبية في النشاطات الرياضية وتوجيه طاقة النزلاء نحو الفعل السوي والايجابي.	مباريات كرم القدم - مباريات كرة الطائرة - أنشطة تنس الطاولة - أنشطة اللياقة البدنية	٧. البرامج الرياضية

يوضح الجدول السابق البرامج الإصلاحية المقدمة لنزلاء العود للجريمة في مراكز الإصلاح والتأهيل

بالمحافظات الجنوبية والتي كانت على النحو التالي، (مديرية الإصلاح والتأهيل، ٢٠٢١).

أولاً: البرامج التربوية التعليمية:

وهي مجموعة من البرامج التعليمية التي يسمح للنزلاء الالتحاق بها والتي تبدأ من تعليم نحو الأمانة

ثم التعليم الموازي ثم تقديم اختبارات الثانوية العامة ثم الالتحاق بالجامعة وذلك بالتعاون بين المديرية العامة

لمراكز الإصلاح والتأهيل ووزارة التربية والتعليم العالي، وقد سعت مديرية التأهيل والإصلاح بتطوير العملية التعليمية داخل مراكز الإصلاح والتأهيل وذلك لتطهير المجتمع من الدوافع المغذية للظاهرة الجرمية والسلوكيات المنحرفة وهو الجهل عن طريق انخراط النزلاء الأميين ببرامج محو الأمية التي تمكنهم من معرفة القراءة والكتابة وكذلك مواصلة مشوارهم التعليمي بتمكينهم من الدروس التدميمية وتسهيل عملية تسجيلهم في المؤسسات التعليمية المناسبة وانخراطهم بها للحصول على شهادة الإعدادية أو الثانوية ومن ثم التعليم الجامعي الذي يفتح لهم الأفق الواسعة في مجال التعليم ودخول تخصص مفيد ويناسب مع قدراتهم وهواياتهم.

وتكشف الأرقام التالية عن واقع برامج التربية والتعليم المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل لإعادة تربية ودمج النزلاء خلال العمل على ترقية البرنامج التربوي والتعليمي إذ بلغ عدد النزلاء المستفيدين منذ العام ٢٠١٧ في مختلف أنواع البرامج التربوية والتعليمية (٧٥٩ نزلياً) والجدول التالي يوضح تطور وتزايد عدد المستفيدين في مختلف البرامج التعليمية منذ العام ٢٠١٧ حتى العام ٢٠٢١ كما يلي:-

- ٢٠١٧/٢٠١٨ استفاد نحو (١٢٠ نزلياً).

- ٢٠١٨/٢٠١٩ استفاد نحو (١٤٩ نزلياً).

- ٢٠١٩/٢٠٢٠ استفاد نحو (٢٣٠ نزلياً).

- ٢٠٢٠/٢٠٢١ استفاد نحو (٢٦٠ نزلياً).

ثانياً: البرامج الدينية:

وهي مجموعة من البرامج الدينية المتنوعة والتي تشمل ملتقيات دينية وأمسيات دينية وتحفيظ للقران الكريم ودورات أحكام وتجويد دورات شرعية ومسابقات دينية وفق خطة منهجية معتمدة لضمان تأهيل النزلاء بالشكل المطلوب وكذلك لما لهذه البرامج من أثر بارز وفعال في تسهيل إصلاح سلوك كثير

من النزلاء وتغذية الجانب الروحي لديهم، وفي هذا الصدد فإن المديرية العامة للإصلاح والتأهيل لا تدخر جهداً في توفير العديد من الخطباء والوعاظ ومعلمي القرآن الكريم والسنة النبوية للعمل الطوعي مع النزلاء، حيث كانت البرامج على النحو التالي

- دورات تحفيظ القرآن: استفاد عدد (٦٨٠) نزير خلال العام ٢٠١٨م حتى ٢٠٢١.
- اختبارات تحفيظ القرآن استفاد عدد (١٨٠٠) نزير خلال العام ٢٠١٨م حتى ٢٠٢١.
- أمسيات دينية: تم تنفيذ عدد (١٦٥) أمسية خلال العام ٢٠١٨م حتى ٢٠٢١ لجميع النزلاء.
- دورات شرعية: تم تنفيذ عدد (٢١١) دورة خلال العام ٢٠١٨م حتى ٢٠٢١ لجميع النزلاء.
- الملتقيات الدينية: تم تنفيذ عدد (١٣٣) ملتقى خلال العام ٢٠١٨م حتى ٢٠٢١ لجميع النزلاء

ثالثاً: البرامج المهنية:

وهي مجموعة من المهن والحرف الصناعية التي تشرف عليها المديرية العامة للإصلاح والتأهيل لتدريب كادر من النزلاء للاستفادة من هذه الحرف في إيجاد مصدر رزق لهم بعد قضاء مدة محكوميتهم داخل السجون، والتي تشمل حرفة النجارة، وحرفة الحدادة، وحرفة السباكة، وحرفة الكهرباء، والخياطة، وفن الطهي وغيرها من المهن التي يمكن أن تفيد النزلاء في سوق المجتمع بعد الإفراج وقد سعت المديرية العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل خلال السنوات الأخيرة لتطوير هذه البرامج وتنوعها بما يخدم ويتناسب مع النزلاء وما يخدم السوق الفلسطيني بهدف إدماج النزلاء بالمجتمع وتوفير مصدر عمل ورزق لهم خشية عدم الرجوع للسلوكيات الإجرامية والتفكير بالعمل بالمنتجات وغيرها من وسائل الكسب غير الشرعية، وكانت أهم الإنجازات التي شهدتها البرامج المهنية خلال الثلاث أعوام الأخيرة على النحو التالي والذي استفاد منها معظم النزلاء.

- عقد دورة في فن الطهي للنزلاء بالتعاون مع الشيف الإيطالي (Gabriele Rubini)

- إشراك النزلاء في أنشطة تطوعية بالتعاون مع المجتمع المحلي.
- افتتاح مركز التدريب المهني للنزلاء ويضم عدد (٦) ورش فنية متنوعة.
- تطوير استراحة خانيونس للمديرية الإصلاح والتأهيل.
- افتتاح مصنع خياطة لتشغيل النزلاء بمركز إصلاح وتأهيل الوسطى.
- إشراك النزلاء بالعمل الزراعي بمحافظة الجنوب.

رابعاً: البرامج الطبية والصحية:

وهي مجموعة من الخدمات الصحية المقدمة للنزلاء تبدأ من لحظة دخول النزلاء لمراكز الإصلاح والتأهيل حتى خروجه والتي تشمل الفحص الطبي الدوري وصرف وصفات طبية وعرض على الطبيب المختص وفحص النظر وتركيب النظارات وإجراء العمليات الجراحية وتحويل إلى المستشفيات وذلك بالتعاون مع الخدمات الطبية العسكرية، وتعد هذه الاحتياجات الأساسية التي يحتاجها النزلاء أثناء تواجدهم بمراكز الإصلاح والتأهيل، وهو حق كفالة القانون في الرعاية الصحية للنزلاء، ولذلك فإن هذه البرامج والتي تعتبر من أهم البرامج التأهيلية للنزلاء للحفاظ على صحتهم الجسدية وعدم انتقال الأمراض المعدية فيما بينهم، كما تقوم مديرية الإصلاح والتأهيل بالتنسيق مع الخدمات الطبية العسكرية بتوظيف وتعيين أطباء وممرضين للعمل الدوري بمراكز الإصلاح والتأهيل، وهذا ما شهدته البرامج الصحية والعلاجية من إنجازات خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة والتي استفاد منها جميع النزلاء وذلك على النحو التالي:

- ٢٠٢٠/٢٠١٨ استفاد نحو (٣٣,٩١٠ نزلياً) من خدمات التشخيص الطبي.
- ٢٠٢٠/٢٠١٨ استفاد نحو (٦١,٦٦٤ نزلياً) من خدمات الوصفات الطبية والطب العام.
- ٢٠٢٠/٢٠١٨ استفاد نحو (٥,٩٥٩ نزلياً) من خدمة الإسعافات والتمريض.

- ٢٠١٨/٢٠٢٠ استفاد نحو (٤,٨٣٢ نزيراً) من خدمة التحاليل الطبية.

- ٢٠١٨/٢٠٢٠ استفاد نحو (٢,٩٣٢ نزيراً) من خدمة التحويلات للمستشفيات الخارجية.

- ٢٠١٨/٢٠٢٠ استفاد نحو (١٩٥٠٠٠ نزيراً) من خدمات الصيدلية وصرف العلاجات

خامساً: البرامج النفسية والاجتماعية:

وهي مجموعة من الخدمات التي تقدمها مراكز الإصلاح والتأهيل للنزلاء وذويهم وتمثل في تقديم العلاج المعرفي السلوكي وإقامة الحفلات الترفيهية والتفريغ الانفعالي للنزلاء والأنشطة والأمسيات الترفيهية المختلفة وحل الخلافات الاجتماعية وتقديم خدمات ومساعدات مالية ومساعدات غذائية وغيرها من المساعدات للنزلاء وذويهم، وقد أشرنا سابقاً إلى أن الخدمة الاجتماعية من أهم الركائز في مجال إصلاح النزلاء داخل المراكز الإصلاحية ووجدنا أن دور الأخصائي الاجتماعي بالغ الأهمية من بداية استقبال النزير وبحث حالته وأثناء الجلسات التي تتم بين الفينة والأخرى ومتابعة خلال تواجده بالمؤسسة إلى غاية الإفراج عنه، وهذا ما يدفع إلى الحاجة إلى وجود مصلحة اجتماعية متخصصة تراعي شؤون النزلاء الاجتماعية، ووجود الأخصائي الاجتماعي أيضاً هو مطلب أساسي تفرضه ظروف السجن الاجتماعية والنفسية من أجل مساعدته على التكيف مع واقع الحياة الجديدة وإعادة تكيفه مع المجتمع وضوابطه، وكذلك يتوجب الحاجة إلى وجود متخصصين نفسيين داخل مراكز الإصلاح والتأهيل باعتبار أن الأفعال الإجرامية أو السلوكيات المنحرفة بعض العوامل والحركات النفسية مثلما أثبتته الدراسات والأبحاث، ومن هنا اقتضت الحاجة إلى تواجده أخصائي نفسي بالقرب من النزلاء داخل المراكز الإصلاحية وذلك للتعرف أكثر على شخصية النزلاء ومساعدتهم في حل مشاكلهم النفسية ومعرفة الأسباب والدوافع وراء السلوك الإجرامي ومحاولة علاجهم بالطرق الصحيحة التي تحقق لهم التوافق النفسي والاجتماعي، والتي وزعت على النحو التالي:

- ٢٠١٨/٢٠٢٠ استفاد نحو (٢,٧٣٠ نزيراً) من العلاج والدعم النفسي.
- ٢٠١٨/٢٠٢٠ تنفيذ نحو (٦٢) أمسية ترفيهية للنزلاء استفاد منها معظم النزلاء.
- ٢٠١٨/٢٠٢٠ استفاد نحو (٤,٤٣٥ نزيراً) من الخدمات الاجتماعية (إنهاء خلافات اجتماعية ومالية وتلبية احتياجات عينية وغذائية).
- ٢٠١٨-٢٠٢٠ تنفيذ نحو (٦٠) يوم ترفيهي يجمع النزلاء بذويهم.
- ٢٠١٨/٢٠٢٠ تنفيذ نحو (٦٦) محاضرات توعوية للنزلاء استفاد منها معظم النزلاء.

سادساً: البرامج الرياضية:

وهي عبارة عن مجموعة من الأنشطة التي تقدمها مراكز الإصلاح والتأهيل للنزلاء في أوقات معينة بشكل منظم والتي من شأنها تحافظ على الصحة العامة للنزلاء وتكوين الطاقة الإيجابية وتحسين الحالة المزاجية لديهم مثل إقامة مباريات كرة القدم والطائرة وتنس الطاولة والأنشطة والتمارين الرياضية المختلفة وتوضح الأرقام التالية عدد الأنشطة والفعاليات المنجزة خلال الفترة المذكورة على النحو التالي:

- ٢٠١٨/٢٠٢٠ استفاد نحو (٨٧١ نزيراً) من بطولات كرة القدم والطائرة وتنس الطاولة في مراكز الإصلاح والتأهيل.
- ٢٠١٨/٢٠٢٠ تنفيذ أنشطة رياضية وتمارين لياقة بدنية شبة يومية استفاد منها معظم مراكز الإصلاح والتأهيل.

ويرى الباحث من خلال عرض البرامج التأهيلية والإصلاحية السابقة أن هذه البرامج تعمل بشكل منظم وضمن خطط فاعله من شأنها الارتقاء بالنزلاء وتلبية احتياجاتهم وقلهم والارتقاء بهم، كما أن إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل تسعى دائماً لتطوير هذه البرامج عبر الاستعانة بالخبراء والمختصين

ذات العلاقة سواء على الصعيد الحكومي أو الأهلي لإصلاح النزلاء وتأهيلهم ليصبحوا أشخاصاً فاعلين نافعين لأنفسهم ولمجتمعهم بعد الخروج من مراكز الإصلاح والتأهيل.

٢,٣,٥ المعوقات التي تواجه مراكز الإصلاح والتأهيل في العملية الإصلاحية

استقرت دراسات علم الإجرام وعلم العقاب على أن كل مذنب يندفع إلى ارتكاب الجريمة متأثراً بظروف وعوامل مواقف مختلفة تجعل دائماً سبب ارتكابه لهذه الجريمة مغايراً للسبب الذي أقدم من أجله. وأجمعت الدراسات على كل مجرم إنما هو فرد قائم بذاته يختلف سبب انحرافه عن سبب انحراف الآخرين. فليس مجدداً أن يزوج المجرم في سجن معين، الواحد تلو الآخر، من كل سن وعقل ومزاج وميول وسلوكيات وجرائم وأن يخضعوا لنظام معين على النحو ذاته أن يعالج في كل شخصية حسب المواطن التي جعلت منها مصدراً للإجرام، الأمر الذي يقتضي دراسة شاملة للمجرم اجتماعياً ونفسياً وعقلياً وجسدياً (بهنام، ١٩٩٧) حتى يكون إلزامه بالأسباب والدوافع الإجرامية التي جعلته مجرمًا وكذلك لتقويمه وتوجيهه إلى البرنامج المناسب والملائم له.

ولذلك هناك معوقات داخلية ومعوقات خارجية تحول دون استفادة النزلاء من الإصلاح والتأهيل في المؤسسات والمراكز الإصلاحية، ومن المعوقات الداخلية فإن برامج الإصلاح والتأهيل التي تقدمها المؤسسات والجهات المختصة للنزلاء هي أهم تلك المعوقات مثل البرامج الدينية والتعليمية والخدمات الصحية والبرامج المهنية والاجتماعية والنفسية، وهذه البرامج لا بد أن تكون مبدئية على أسس وضوابط علمية تراعي كافة فروق النزلاء على اختلاف متغيراتهم الديمغرافية، ويرى الباحث أن نجاح هذه البرامج أو فشلها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهات المسؤولة والمقدمة لتلك البرامج والتي من شأنها أن تحدث التغير في النزلاء وتحولهم من طاقات خامنة إلى طاقات إيجابية وفاعلة في المجتمع بعد الخروج من السجن، وهذا ما

أكده الباحث نور أحمد الطيب (١٩٩٨م) في دراسته عن ظاهرة العود للإجرام في السجن وأثر البرامج الإصلاحية على أن هناك أثر وعلاقة بين برامج الإصلاح وبيئة السجن وظاهرة العودة للجريمة وقد هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل التي تؤدي إلى ظاهرة العود إلى الجريمة ومدى علاقة برامج الإصلاح وبيئة السجن بهذه الظاهرة في السجون السودانية، وقد توصلت الدراسة إلى عدم كفاءة البرامج الإصلاحية والتأهيلية بالسجون وانعدامها يؤدي إلى ظاهرة العودة للجريمة، وأن بيئة السجن تساعد على تعلم عادات سيئة وإجراميات مختلفة وأن العائدين يساهمون في منسوب الجريمة كما ونوعاً، وأن عدم وجود الرعاية اللاحقة من أسباب العودة إلى الجريمة، وقد أوصت الدراسة إلى الفصل بين النزلاء على أساس علمي وأن تنفيذ قواعد الإجازة الشرعية لتجنب الانحرافات الجنسية.

ومن المعوقات الداخلية التي تواجه العملية الإصلاحية ضعف الحوافز التشجيعية للاشتراك في هذه البرامج، وضعف قدرة العاملين على تنفيذ أهداف البرامج التأهيلية، وكذلك عدم قدرة العاملين على مساعدة النزلاء في حل المشكلات التي يعاني منها النزلاء (العنزي، ٢٠١٨م).

أما المعوقات الخارجية فيرى الباحث أنها تتمحور في الرعاية اللاحقة والتي تعتبر العلاج المكمل لعلاج النزلاء والوسيلة العملية لتوجيه وتوعية المفرج عنه وإرشاده ومساعدته على سد احتياجاته وتحقيق استقراره واندماجه في مجتمعه بعد الخروج من السجن، فالإفراج عن المحكوم عليه لا يعني شفاؤه التام كما لا يعني أنه أصبح مؤهلاً لعيش من غير معين داخل المجتمع، وذلك لأنه بعد أن يظفر في السجن بالمهنة اللازمة ليرتق منها، وبالثقافية الكافية والتربية الوافية وبعد أن تصبح نيته في إخلاص على أن يلتزم الصراط المستقيم، يصطدم بعد مغادرة السجن بظروف سيئة، وقد اصطلح التعبير عنها بأزمة الإفراج والتي عناصرها نفسية (نجم، ١٩٧٩م).

وهذه المعوقات ليس وحدها تقف حاجزاً في إنجاح البرامج الإصلاحية المقدمة للنزلاء بل أن العديد من المشكلات تتعلق بالسجون بكافة تفاصيلها وتأثيرها على العملية الإصلاحية، ولذلك قام الباحث (عطية، ٢٠١٤م) محاولة الكشف عن هذه المعوقات من خلال دراسته المعوقات الخاصة بالعمل الإصلاحي في مدارس التأهيل دراسة ميدانية في مدرسة تأهيل الشباب البالغين، وقد توصل إلى أهم النتائج وهي افتقار السجن إلى الأسس الضرورية لتصنيف المسجونين، ولا يتوفر في تصميم بناية السجن خصائص المؤسسة الإصلاحية من الناحية الوظيفية، وهناك نقصاً تاماً في عدد الاختصاصيين الفنيين للإشراف على العملية الإصلاحية.

كما يذكر الباحث طالب، (١٩٩٤م) في دراسته التي أجراها في الدول الإسكندنافية، أن السجن في هذه الدول يعد من أحسن المؤسسات العقابية "السجون" في العالم خاصة من ناحية التيسير والتجهيز، ورغم هذا فإن السجن في إسكندنافيا لم تستطع القيام بمهمة أساسية وجدت من أجلها إلا وهي التدريب على الحد والوقاية من الجريمة، والإدماج الاجتماعي ويذكر السبب في ذلك إلى العدد المتزايد من المسجونين في مؤسسات العقاب في الدول الإسكندنافية والارتفاع في طول مدة الأحكام بالسجن على المخالفين للقوانين والجرائم التي تصدرها المحاكم في الدول الإسكندنافية.

وعن الحلول والاقترحات أشير في ندوة "برامج التدريب المهني في المؤسسات الإصلاحية" المنعقدة في المركز العربي عام ١٩٨٤م إلى عدد من الحلول والتوصيات التي تهدف إلى النهوض ببرامج التدريب المهني في المؤسسات الإصلاحية أهمها (توصيات ندوة برامج التدريب المهني، ١٩٨٤م).

١. إيجاد الحوافز للنزلاء المتدربين.

٢. استخدام الكفاءات العلمية والفنية من المدربين والنظر في إمكانية تدريب النزلاء خارج المؤسسة

الإصلاحية.

٣. أن يتم تدريب النزلاء من أبناء الريف على مهن تربطهم بقرارهم ولا تحضهم على الهجرة.

٤. وضع برنامج تدريبي متكامل فنياً وتكنولوجياً واقتصادياً مع مراعاة حاجة سوق العمل.

٢,٤ التوافق النفسي والاجتماعي

يعد مفهوم التوافق من مفاهيم علم النفس والصحة النفسية، وعن طريقه يقوم سلوك الإنسان لذلك فدراسة علم النفس تدور حول كيفية الوصول إلى التوافق سواء على المستوى الشخصي أو الاجتماعي، كما يشير إلى وجود علاقات منسجمة مع البيئة تتضمن القدرة على إشباع معظم حاجات الفرد، وتلبية معظم مطالبه البيولوجية والاجتماعية، ويتضمن التوافق الإشباع في إطار العلاقة المنسجمة مع البيئة (الشاذلي، ٢٠٠١م).

ويعرف دوران باروت (Parot & Doran، ٢٠٠٧م) التوافق بأنه عملية نفسية وسلوكية بحيث يكون الشخص قادراً على أن يتوسط بين العدوان وجسده حتى يواجه المشاكل الذي تلقاها ويخفف القلق.

كما يعرف التوافق النفسي بأنه العملية الدينامية المستمرة التي يقوم بها الفرد مستهدفاً تغيير سلوكه ليحث علاقة أكثر توافقاً بينه وبين نفسه، وبين البيئة، ومن جهة أخرى يشير التوافق النفسي إلى الانسجام مع البيئة التي تشمل كل المؤثرات والامكانيات للحصول على الاستقرار النفسي وتتكون هذه البيئة من ثلاثة جوانب البيئة الطبيعية المادية والبيئة الاجتماعية ثم الفرد ومكوناته واستعداده وميوله وفكرته عن نفسه، ويشمل القدرة على إشباع أغلب حاجات الفرد، ومواجهة المتطلبات الجسمية والاجتماعية، وهو مفهوم خاص بالإنسان في سعيه لتنظيم حياته، وحل صراعاته ومواجهة مشكلاته من

إشبهاء وإحباطات، وصولاً لما يسمّى بالصحة النفسية أو السواء أو الانسجام والتناغم التام مع الذات ومع الأشخاص أو الآخرين في الأسرة (سيدأحمد، ٢٠١٥م).

ونستنتج أن التوافق عبارة عن مجموعة ردود أفعال يعدل بها الفرد من بنائه النفسي أو السلوكي ليستجيب لخبرة جديدة، حيث تعتبر عملية التوافق عملية توازن بين الفرد ونفسه وبين البيئة المحيطة به. وتبدأ عملية التوافق بوجود دافع أو رغبة معينة تدفع الإنسان وتوجه سلوكه نحو غاية أو هدف خاص يشبع هذا الدافع، ثم يظهر عائق ما يعترض سبيل الكائن الحي من الوصول إلى هدفه ويحبط إشباع دافعه، فيأخذ في القيام بكثير من الأعمال والحركات المختلفة لمحاولة التغلب على هذا العائق والوصول إلى هدفه، وتتم عملية التوافق بالوصول إلى الهدف الذي يشبع الدافع (جودة، ٢٠٠٩م).

٢٤١، برامج الإصلاح والتأهيل ودورها في تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي

يحتاج النزلاء للتوافق النفسي والاجتماعي فالإنسان الذي تدفع به الظروف لدخول السجن لا بد له من استثمار وقته وجهوده للاستفادة من قضاء فترة سجنه وعلى وجه الخصوص الوصول بالنزير لتحقيق التوافق النفسي والاجتماعي عن طريق البرامج المقدمة له فترة مكوثه في مراكز الإصلاح والتأهيل (عبد الرحمن، ٢٠١٨م).

ومن الشيء المتفق عليه أن أكثر الصفات التي يتميز بها الإنسان عن سائر المخلوقات هي سرعة التكيف، وسرعة التوافق النفسي والاجتماعي للبيئة الجديدة، أما ما يسمى بالثقافة الفرعية في السجن هنا نعني قيم اجتماعية وأدوار ومعايير مميزة وهي عملية تنشئة أو تمثل لما هو موجود من ثقافة داخل السجن، وهو تغير في الاتجاهات، والقيم والسلوك للنزلاء فقد وجدت بعض الدراسات أن السجن ذات التوجه الإصلاحية يغلب على النزلاء النزعة الإيجابية لتغير السلوك، وكلما طالت المدة الزمنية كلما تمت

عملية التكيف بشكل أفضل لثقافة السجن ولكن بشرط إذا وجدت البيئة التي تغير سلوك وتعديل مفاهيمه السلبية إلى إيجابية، وهذا التغير يمكن أن يوجد في السجن لأن السجن إصلاح وتهذيب (الوريكات، ٢٠٠٢م).

ويذكر الباحث قصي عبد الرحمن، (٢٠١٨م) في دراسة عن التوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء السجون المندرجين وغير المندرجين تحت برنامج التعليم بالسودان عن دور البيئة المحيطة في تحقيق التوافق النفسي الاجتماعي لدى النزلاء حيث هدفت دراسته لمعرفة التوافق النفسي الاجتماعي للمندرجين وغير المندرجين تحت برنامج التعليم وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في التوافق النفسي الاجتماعي لدى نزلاء السجون المندرجين وغير المندرجين في برنامج التعليم، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التوافق النفسي الاجتماعي تبعاً لمتغير المستوى التعليمي لصالح (الثانوي والجامعي).

بينما شغل موضوع التوافق النفسي الاجتماعي حيزاً كبيراً في الدراسات والبحوث النفسية لأهميته في حياة الناس فالتوافق ليس مرادفاً للصحة النفسية فحسب بل يرجعه الأكثر بأنه الصحة النفسية بعينها فهو الهدف الرئيس لجميع فروع علم النفس بصورة عامة، ويتصف المتوافق نفسياً واجتماعياً بشخصية متكاملة قادرة على التنسيق بين حاجاته وسلوكه وأهدافه، وتفاعله مع بيئته الذي يتحمل عناء الحاضر، ومن أجل المستقبل متصفاً بتناسق سلوكه وعدم تناقضه، ومنسجماً مع معايير مجتمعه دون التخلي عن استقلاليتته، مع تمتعه بنمو سليم غير متزن في انفعالاته ومساهم في مجتمعه (بطرس، ٢٠٠٨).

لذا ربط الباحث موضوع التوافق النفسي والاجتماعي بالبرامج الإصلاحية والتأهيلية لما لها من الأثر الإصلاحي لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل حيث إن هذه البرامج معدة وفق نظم وقوانين السجن، والهدف الأساسي منها هو التأثير في سلوك النزلاء واكتسابهم معلومات دراسية ومهارات مهنية

تساعدهم على الاندماج والتوافق النفسي والاجتماعي مع مجتمعاتهم بعد قضاء فترة محكوميتهم بمراكز الإصلاح والتأهيل.

٢,٤,٢ خصائص عملية التوافق

يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص المميزة لعملية التوافق وهي:

١. التوافق عملية كلية؛ تعني ضرورة النظر للإنسان باعتباره شخصية كلية تتفاعل مع البيئة المحيطة، والنظر اليه في جميع مجالات الحياة المختلفة في حياة الفرد، وليس على مجال جزئي من حياته كذلك يصدق التوافق على المظاهر الخارجية للفرد لحياته الداخلية، وتجاربه الشعورية من حيث الاستمتاع والرضا عن نفسه، وعن العالم في الدراسة والعمل والزواج والعلاقات الإنسانية المختلفة بوجه عام (أبوسكران، ٢٠٠٩).

٢. التوافق عملية ارتقائية تطويرية؛ يمكن التعرف على التوافق بالرجوع إلى مرحلة النمو التي يعيشها الفرد، فالراشد يعيد توافقه مع البيئة بأسلوب الراشدين، وأن ينجح من مرحلة إلى أخرى، ويتخطى بأسلوبه كل المراحل النمائية السابقة، وأما لو ثبت وتوقف عند مرحلة من المراحل النمائية فإن ذلك يعني سوء التوافق والنكوص إلى مرحلة سابقة، وهذا يعني أن السلوك المتوافق في مرحلة من نمو سابقة قد يعد سلوكا لا توافقيا (الطويل، ٢٠٠٠م).

٣. التوافق عملية نسبية: أن التوافق مسألة نسبية حيث يختلف باختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية، يتوقف على عاملي الزمان والمكان، وله مستويات متعددة، فالحياة ما هي إلا سلسلة من عمليات التوافق فالفرد يقوم بتعديل سلوكه وتغيير أنماطه، واستجابته للمواقف حينما يشعر

بحاجة تتطلب إشباعاً، والفرد السوي هو الذي يتصف بالمرونة والقدرة على تغيير استجابته حتى

تلائم المواقف البيئية المتغيرة، ويصل للإشباع عن طريق سلوك توافقي المواقف (إبراهيم، ٢٠٠٤م).

٤. التوافق عملية وظيفية: التوافق ينطوي على وظيفة أساسية وهي تحقيق التوازن الناشئ عن صراع بين

الذات والبيئة أو المحيط، وليس مجرد خفض لعملية التوتر، وإنما تحقيق لقيمة الذات وتحقيق للوجود

الإنساني (الطويل، ٢٠٠٠م).

٥. التوافق عملية دينامية: أن التوافق لا يتم دفعة واحدة وبصفة نهائية ولكنه يستمر مع وجود الحياة،

وهو المحصلة النهائية لصراع القوى، وهذا الصراع بين الذات والآخر، فالتوافق عملية مستمرة، كلما

أوقف الصراع وأزيل التوتر، نشأ صراع جديد يحتاج إلى توافق آخر جديد (إبراهيم، ٢٠٠٠م).

٢،٤،٣ اتجاهات التوافق

هنالك عدة اتجاهات للتوافق منها الاتجاه النفسي، الاتجاه الاجتماعي، الاتجاه التكاملي الذي

يجمع بين الاتجاهين السابقين بالإضافة إلى الاتجاه البيولوجي، وهذا يساعد على دراسة المفاهيم

والتعريفات المختلفة لهذا المصطلح في ضوء الاتجاهات التالية:

أ. الاتجاه النفسي:

يري أصحاب هذا الاتجاه أن التوافق هو القدرة على النظر إلى النفس بشكل واقعي وموضوعي

وتقبل نقاط القوة والضعف على حد سواء، والعمل على تنمية قدرات الفرد واستعداداته إلى أقصى حد

يمكن من الوصول إليه وتحقيقه ويؤكد النموذج مجموعة من الاعتبارات منها: خبرة الفرد الوجدانية نظريته

إلى نفسه ومقوماته، من مكوناته الشخصية كما يوضح أصحاب هذا الاتجاه أن الفرد يحاول استعادة

توازنه بإشباع مجموعة من الأساليب التوافقية عن طريق التعامل مع الأحداث أما بشكل مباشر وبطريقة

عملية وواقعية كالانصراف إلى الهوايات أو بشكل غير مباشر عن طريق الحيل الدفاعية، فهو مجموعة الاستجابات التي تدل على تمتع الفرد وشعوره بالأمن الذاتي والسعادة والرضا عن النفس وإشباع الدوافع الداخلية الأولية الفسيولوجية، والثانوية المكتسبة (عبد اللطيف، ٢٠١١م).

ب. الاتجاه التكاملي:

يري أصحاب هذا الاتجاه أن الاضطراب النفسي ما هو إلا مجموعة من أنماط السلوك غير التوافقي بين الفرد ومجموعة من الأشخاص من ذوي العلاقة به، غالباً ما يكون ذلك السلوك مصحوباً بالشعور بالقلق وعدم الراحة. وانعدام التقبل الاجتماعي والاقتصادي إلى الشعور بالرضا من طبيعة العلاقات الإنسانية السائدة فهذا الاتجاه يؤكد تعزز المطالب البنائية الاجتماعية مع المطالب البنائية الشخصية فالتوافق مستمر بين الفرد والبيئة. وكل منهما يعرض مطالبه على الآخر. (العبيدي، ٢٠٠٤م)

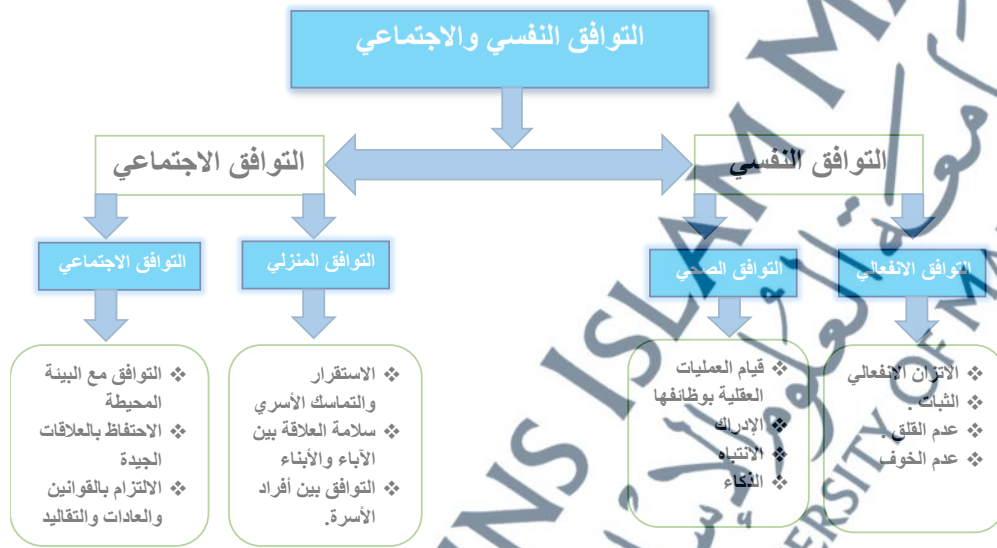
ج. الاتجاه البيولوجي:

النظر إلى الإنسان من خلال المفاهيم الفسيولوجية، ويعرف التوافق من خلال هذا المنظور على أنه المحافظة على مستوى الاتزان الداخلي للجسم لدى الفرد عن طريق تعلم مجموعة من الأساليب التي تعمل على تخفيف حده القلق. ويقوم الفرد من أجل تحقيق الاتزان الداخلي بالسيطرة على نوازعه من الحصول على الثواب أو تجنب العقاب أو تحمل الشعور بالألم (القذافي، ٢٠٠٠).

٢,٤,٤ أبعاد التوافق

اختلفت الآراء حول تحديد أبعاد التوافق وقد يعود هذا الاختلاف لوجهات نظر العلماء في تفسير المعنى الحقيقي للتوافق، فقد أشار البعض إلى وجود بعدين فقط للتوافق هما البعد الشخصي والبعد الاجتماعي وهم أصحاب المنحني التكاملي في دراسة التوافق النفسي، والبعض الآخر أشار إلى

وجود ثلاث أبعاد للتوافق هي: التوافق الشخصي، التوافق الاجتماعي والتوافق المهني (زهران، ١٩٩٨)، وهناك من حدد أربعة أبعاد وهي التوافق الشخصي، التوافق الاجتماعي، التوافق التعليمي، التوافق الأسري، وهناك من حدد خمسة أبعاد هي التوافق الشخصي والتوافق الاجتماعي والتوافق المنزلي والتوافق المدرسي والتوافق الجسمي (الصويط، ٢٠٠٨).



الرسم البياني ٣،٥: أبعاد التوافق النفسي والاجتماعي

وهناك من الباحثين من اقتصر عرض الأبعاد حسب ما تناوله في دراسته فقط ولقد حاول الباحث عرض أهم الأبعاد التي تغطي التوافق النفسي والاجتماعي والتي يحتاجها عينة بحثه وهي نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل وكانت على النحو التالي:-

أ. التوافق الانفعالي:

ويتمثل في الذكاء الانفعالي، والهدوء والاستقرار والثبات وال ضبط الانفعالي، والسلوك الانفعالي الناضج، والتعبير الانفعالي المناسب لمثيرات الانفعال، والتماسك في مواجهة الصدمات الانفعالية، وحل المشكلات الانفعالية (إجلال، ٢٠٠٣م)

ويقصد به أيضاً قدرة الفرد على التوافق بين دوافعه المتصارعة، أي القدرة على حسم هذه الصراعات والتحكم فيها بصورة مرضية والقدرة على حل المشاكل بصفة إيجابية. وتتمثل في:

الاعتماد على النفس: قدرة الفرد على توجيه سلوكه وتحمل المسؤولية.

- الإحساس بالقيمة الذاتية: شعور الفرد بتقدير الآخرين له، وأنه يرويه قادراً على تحقيق النجاح وشعوره بأنه قادراً على القيام بما يقوم به.
- الشعور بالحرية الذاتية: شعور الفرد بأنه قادراً على توجيه وأنه يستطيع أن يضع خطط مستقبلية.
- الشعور بالانتماء والخلو من الأعراض العصائية: أي يتمتع بحب أسرته، ويشعر بأنه مرغوب ولا يشكو من الأعراض والمظاهر التي تشير إلى الانحراف النفسي، كعدم القدرة على النوم بسبب الأحلام المزعجة أو الخوف المستمر والبكاء، فالمستوى السيكولوجي ينظر إلى التوافق على أنه قدرة الفرد على توجيه وتحمل مسؤوليته والإحساس بالقيمة الذاتية ومكانته وقدرته على التوفيق بين دوافعه وحل المشاكل التي يمكن أن يتعرض فيها الاعتماد على نفسه. (حياه، ٢٠١٣م).

ب. التوافق الصحي:

وهو تمتع الفرد بصحة جيدة خالية من الأمراض الجسمية والعقلية والانفعالية، مع تقبله لمظهره الخارجي والرضا عنه، وخلوه من المشاكل العضوية المختلفة، وشعوره بالارتياح النفسي تجاه قدراته

وإمكانياته، وتمتعه بحواس سليمة، وميله إلى النشاط والحيوية معظم الوقت وقدرته على الحركة والالتزان، وسلامة في التركيز، ومع الاستمرارية في النشاط والعمل دون إجهاد أو ضغط لهتمته ونشاطه.

ويشير التوافق الصحي أيضاً إلى التوازن بين الوظائف المختلفة للشخصية مما يترتب عليه أن تقوم الأجهزة النفسية بوظائفها بدون صراعات شديدة وتحقق السمات في النفس واتباع الدوافع والحاجات الداخلية الأولية (الفطرية والعضوية والفسولوجية) والحاجات الثانوية المكتسبة، ويعبر عن سلم داخلي حيث لا صراع داخلي. وهو يتحقق من نفس الفرد (عبد الغني، ٢٠٠١م).

ج. التوافق المنزلي:

يتخلل السعادة مع الأسرة والآخرين والالتزام بأخلاقيات المجتمع واتباع المعايير الاجتماعية، والعمل من أجل السعادة الجماعية والسعادة الزوجية، مما يؤدي إلى تحقيق الصحة الاجتماعية، وكذا التماسك الأسري والقدرة على تحقيق مطالبها وسلامة العلاقات فيما بينهما، حيث يسود الحب والثقة والاحترام المتبادل بين الجميع، ويتمثل التوافق المنزلي والأسري في العلاقة الحسنة مع الآخرين وكذلك الاعتراف بحاجات الآخرين، وتوفير التعاون والتكامل في إشباع الحاجات والرغبات، والتسامح والمحبة للآخرين، وتبادل الآراء والأفكار والعواطف، والتحرر من الوحدة وكذلك الإحساس بالانتماء إلى الأسرة أو إلى المجتمع، وأيضاً احترام وتقدير أفكار ومشاعر الآخرين، وعدم التسلط أو العناد، أو القسوة على الآخرين، والتحرر من الميول وبالقيم الدينية، ويلاحظ أن هذه المحاور هي أساس بناء العلاقات الأسرية والاجتماعية الصحيحة (أبو عوض سليم، ٢٠٠٨م)

والتوافق المنزلي كذلك هو تمتع الفرد بحياة سعيدة داخل أسرة تقدره وتحبه وتحنون عليه، ومع شعوره بدورة الحيوي داخل الأسرة واحترامها له، وتمتعه بدور فعال داخل الأسرة، وأن يكون أسلوب التفاهم هو الأسلوب السائد في أسرته، وما توفره له أسرته، وما توفره له أسرته من إشباع لحاجاته وحل مشكلاته

الخاصة، وتساعده في تحقيق أكبر قدر ممكن من الثقة بالنفس بالنفس وفهم ذاته، وأن تحسن الظن به وتقبله في إقامة علاقة التواد والمحبة (مصطفى، ٢٠١٠).

د. التوافق الاجتماعي:

إن التوافق الاجتماعي يتضمن السعادة مع الآخرين، والالتزام بأخلاقيات المجتمع ومسايرة المعايير الاجتماعية والامتثال لقواعد الضبط الاجتماعي، وتقبل التغيير والتفاعل السليم وعمل الخير للجماعة، مما يؤدي إلى تحقيق الصحة الاجتماعية (زهرا، ٢٠٠٥م).

وينظر إلى التوافق الاجتماعي من خلال السلوك الخارجي للفرد، فالالتجاه الاجتماعي يشير إلى أن الفرد ينقاد للجماعة أو إطاعة أوامرها لمقابلة متطلبات الحياة اليومية قصد المحافظة على تماسكها ووحدها، فهذا الأمر يعتبر أسلوباً إيجابياً للتوافق في حين أن الخروج عن طاعة الجماعة ومحاولة الإضرار بها يعتبر مظهراً من مظاهر السلوك.

ويعرف التوافق النفسي والاجتماعي أنه عملية دينامية، تتناول السلوك والبيئة بالتغيير والتعديل حتى تحدث عملية توازن بين الفرد وبيئته، وهذا التوازن يتضمن إشباع الفرد لحاجاته وتحقيق متطلبات بيئته، وبذلك يعد التوافق عملية تآثر متبادلة بين الفرد والبيئة، حيث يغير الفرد من المؤثرات الاجتماعية التي يتعرض لها، كما يعدل من مطالبه وحاجاته، لكي يصبح أكثر ملاءمة (البشر، ٢٠٠٩م).

وإن الشخص المتوافق هو الذي يسلك وفقاً للأساليب الثقافية السائدة في مجتمعه فالفرد الذي ينتقل من الريف إلى المدينة ينبغي عليه أن يساير أساليب الحياة في المجتمع الجديد وإلا نبذته البيئة الجديدة وعليه أن يدرك أن محذور العلاقات الاجتماعية هو (أنا) وليس (نحن) وهذا ينبغي أن تكون أساليب الفرد أكثر مرونة مع قابلية شديدة للتشكيل وفقاً للمعايير السائدة في بيئته إذا توفرت هذه السمات فإنه يكون شخصاً متوافقاً توفقاً حسناً، إلا أنه من الملاحظ أن هنالك فروقاً فردية في سرعة

التوافق بين الأفراد ترجع إلى الثقافة وغيرها من العوامل، وينطبق هذا الحال على الأفراد الذين يهاجرون من مجتمع لآخر وأن الفرد يتوافق في علاقاته مع البيئة بأن يحدث تغييراً للأحسن بقدر المستطاع وأن التوافق للبيئة إنما يتضمن تغيرات في البيئة نفسها، أو تغيرات في علاقات الفرد بها، كما أن سوء التوافق يرجع إلى حد كبير إلى الصراع بين الدوافع أو إلى إحباطها، كما يمكن النظر إلى التوافق العام على أنه طريقة الفرد الخاصة والغالبة في حل مشاكله وفي تعامله مع الناس، فكل سلوك يصدر عن الفرد ما هو إلا نوع من التكيف، فالفرد يولد مزود بأنواع شتى من الاستعدادات الجسمية والعصبية والنفسية وهذه كلها تحتاج لشذب وتهذيب، وتقوم الأسرة ببعض منها ويقوم الاتصال والاحتكاك بالمجتمع بالجزء الآخر، أي أن البيئة تقدم المادة الخام وتقدم الثقافة والقديم والمعايير، وكما تقوم الأسرة بعملية التطبيع الاجتماعية (Socialization) وخلال هذا التفاعل (Interdiction) ويفضله تعدل دوافع الفرد ويتكون ضميره. ويكتسب خبرات ومعلومات ومهارات وعواطف واهتمامات ويتخذ قيماً ومعتقدات وانحياز وسمات خلقية في حياته أسلوب خاص في تعامله مع الناس وفي حل مشكلاته. وهذا الأسلوب إنما هو التوافق النفسي (احمد، ٢٠٠٢).

وفي دراسة أجراها كلاً من (هانكومي وكوموروسكي وونغ وترنز Duncombe, Komorosky, Wong-Kim, & Turner، ٢٠٠٥م) باطن حر حول برنامج لمساعدة النزلاء على مكافحة حياة السجون في مركز ماوي الاجتماعي الإصلاحية بحيث توصلت الدراسة أن هناك علاقة بين مشاركته النزلاء في برامج التأهيل والتوافق النفسي والاجتماعي وتصف هذه الدراسة النتائج الكمية لدراسة أجريت على مركز ماوي الاجتماعي الإصلاحية في هاواي. وقد تم تقييم برنامج باطن حر، لتحديد فعاليته كأداة تأهيلية للنزلاء، وقد خضع جميع المشاركين لدورات لمدة ١٢ أسبوع بمعدل مرتين أسبوعياً ولمدة ساعة لكل درس من دروس اليوغا، والتوسط الذاتي، ورياضة تشاي غانغ. وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة

بين مشاركة النزيل في هذه البرامج وازدياد الوعي، وتقدير الذات، والإحساس بالأمل، والحنان. ويقترح الباحثون بأن مثل هذه البرامج تصبح جزءاً من خبرة وتجربة النزيل ضمن الجهود المبذولة للمساعدة في توفير تأهيل وتهيئة أفضل للنزلاء من أجل تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي وإعادة انخراطهم في المجتمع. كما أن التوافق الاجتماعي يتعلق بالعلاقات بين الذات و الآخرين، إذ إن تقبل الآخرين مرتبط بتقبل الذات، مما يساعد على ذلك عقد صلات اجتماعية مرضية تتسم بالتعاون والتسامح و الإيثار، وتعتمد على ضبط النفس وتحمل المسؤولية والاعتراف بحاجته إلى الآخرين، والعمل على إشباع حاجاتهم المشروعة، ويجب أن لا يشوب هذه العلاقات العدوان أو الانتكال أو عدم الاكتراث لمشاعر الآخرين. (الشاذلي، ٢٠٠١م).

- بينما يمتاز التوافق الاجتماعي بمجموعة من المعايير والمظاهر السلوكية التي تدل على النضج الاجتماعي للفرد وأهم المظاهر السلوكية للتوافق الاجتماعي:
١. الراحة النفسية وما يترتب عليها من صحة جسمية.
 ٢. الكفاية في العمل والإنتاج.
 ٣. وضوح مفهوم الذات وتقبل الآخرين.
 ٤. تقبل الذات وتقبل الآخرين.
 ٥. أن تكون أهداف الفرد واقعية تتماشى مع أهداف الجماعة.
 ٦. القدرة على ضبط النفس وتحمل المسؤولية.
 ٧. شعور الفرد بالمسؤولية الاجتماعية.
 ٨. ميله إلى مسايرة الجماعة.
 ٩. قدرته على تكوين علاقات مبنية على الثقة المتبادلة.

١٠. الإحساس بالمودة والألفة.

١١. الميل إلى التفاني في كل أمر يهم الجماعة.

١٢. القدرة على التضحية وخدمة الآخرين (المغربي، ٢٠١٠).

وكذلك يتصف الفرد المتوافق نفسياً واجتماعياً بأنه الذي يتمتع بشخصية متكاملة، قادرة على التنسيق بين حاجاتها وسلوكها وتفاعلها مع بيئتها وتحمل عناء الحاضر من أجل المستقبل، والتي تتصف بتناسق سلوكه وعدم تناقضه ومنسجماً مع معايير مجتمعه دون التخلي عن استقلالته وتمتع بنواة سليمة وغير متطرف في انفعالاته ومساهم في مجتمعه (سفيان، ٢٠١٠).

٢,٤,٥ أسباب سوء التوافق العواطف النفسي

أ. الضغوط النفسية:

شدتها ومصادرها وتكرارها وتوعيتها، وتجارب المرء في الحياة كلها عوامل تؤثر في ذلك، وتختلف الأحاسيس المرتبطة باضطراب سوء التوافق، اختلافاً كبيراً من درجاتها وشدتها وتباين خبرات الأفراد الذين يتعرضون لها، وإذا لم يصل إلى خفض التوتر وإزالة القلق الدال على المعاناة والمكابدة فعندها يكون الفرد سيئاً التوافق لأن السلوك التوافقي لم يفلح في تحقيق الغاية والوصول إلى حالة الارتياح والرضا.

ب. الاضطرابات النفسية:

إن القيام بنشاط لإشباع الحاجة وخفض التوتر والاعتزان هي دورة الحياة النفسية التي يعيشها الفرد وسعيه للتوافق المستمر. فإذا كان القلق هو أساس المشكلة فإن الفرد يصبح خائفاً عصبياً معظم الوقت، وفي حالة اقتران سوء التوافق بالاكتهاب فإن الانفعالات المرافقة تكون أكثر حدة فتظهر على الفرد أعراض مثل الحزن والبكاء والإحساس بالعجز أمام أي شيء وفقدان الأمل والإحساس باليأس.

ج. عدم التوازن بين الدوافع والرغبات:

كما يتعين على الفرد أن يقيم توازناً بين دوافعه ورغباته إذا تصارعت، فإذا شعر الفرد الحاجة إلى الإنجاز (*need for achievement*) التي تحتم عليه أن ينكب على عمل معين لينجزه في زمن محدد له. مما لا شك فيه أن الشخص الذي يتسم بدرجة مرتفعة من الصحة النفسية لديه قدرة أفضل على مواجهة الناجحة للمشكلات واستفادة أكبر مما سبق من خبرات ومرونة في سلوكه وقدرته على تنويع استجاباته حتى تلاءم المواقف الجديدة كل ذلك مما يتيح له المواجهة الموفقة لمدى واسع من المشكلات فيكون النجاح والصحة النفسية من نصيبه.

د. الأزمات النفسية:

إن عجز الفرد عن تخفيف من أزمته النفسية بطرق واقعية أو عن طريق الحيل الدفاعية، لجأ إلى أساليب ومحاولات شاذة لحل أزمته منها المرض النفسي أو العقلي أو السايكوباتي أو الإجرام، أن الأزمات النفسية لا تحكي قصة سوء التوافق فهي لا تحيز لماذا يصمد بعض الناس وينهار آخرون وهنا يجب الالتفات إلى ماضي الفرد كله وإلى وراثته ونزع تربيته في الطفولة المبكرة وما تعرض له من صدمات انفعالية وما اكتسبه من عادات وأجاءات صالحة أو غير صالحة للتوافق، فمن ابتلى بوراثنة معيبة وتربية طائشة تحبط حاجاته الأساسية وتخلق في نفسه ضرباً من الصراعات تحول دون تكامل شخصيته، كان أدنى إلى الانهيار أمام الشدائد والأزمات من غيره. وإن تكامل الشخصية شرط ضروري للصحة النفسية والتوافق السليم (مصطفى، ٢٠١٥م).

٢,٤,٦ مظاهر سوء التوافق النفسي

سوء التوافق يجعل الإنسان هارياً من المجتمع، أو عالة على المجتمع، أو عاجزاً عن مسايرة المجتمع، وتختلف مظاهر سوء التوافق العام في الشدة والعنف ولكنها تشترك في معظم أعراضها وهي الاضطرابات

النفسية التي تجعل الفرد غريباً عن نفسه وعلى الآخرين، ويضطر المجتمع إلى عزلة والإشراف على علاجه. قد تؤدي العملية التوافقية إلى نتيجة حسنة أو نتيجة سيئة، وهذه العملية عملية نفسية واحدة في كلا الحالتين ونحكم عليها حكمن مختلفين في الطريق الذي تسلكه والنتيجة التي تنتهي إليها (كفاي، ١٩٨٧) ومنها:

١. قلة إنتاج الفرد العملي والوظيفي، نسبة للشعور بالتعاسة الشخصية وعدم الشعور بالسعادة والرضا.

٢. مشاكل سلوكية مثل التبول اللا إرادي أو السرقة أو الهرب من البيت. والاضطرابات السلوكية والانحرافات الجنسية أو الإدمان أو الإجرام.

٣. عدم فهم المرء لذاته: فهم الذات عامل ومظهر أساسي في التوافق عندما يبلغ الفرد في قدراته التي تقوده إلى الفشل في حين وعدم تحقيق الذات.

٤. الجمود ونقص المرونة؛ ويعود السلوك الجامد إلى عدم قدرة الفرد على إيجاد أساليب سلوكية بديلة لأنماط السلوك عن فشلها في تحقيق غاياته، للاستجابة للمتغيرات الجديدة في البيئة، مما يعني ضعفاً في الاستفادة من الخبرات والمواقف التي مر بها الإنسان.

٥. رفض الذات: من المظاهر التي تؤدي إلى الصراع والقلق، وهناك ارتباطاً بين رفض الذات والضعف في ثبات الشخصية.

٦. عدم تحمل المسؤولية: ترتبط المسؤولية ارتباطاً وثيقاً بالنضج العقلي والانفعالي، معني أن الفرد لم يصل إلى النضج الاجتماعي والوجداني فيعاني من الحيرة والارتباك أمام المواقف التي يواجهها، تجعله عرضة للصراع النفسي والقلق والاضطراب، ويؤدي عدم القدرة على اتخاذ القرار وضعف

الاستقلالية (الطحان، ١٩٨٧م).

ويرى الباحث أن التوافق النفسي هو ذلك العملية التي تشمل جميع مجالات حياة الفرد الشخصية والاجتماعية، والتي تجعله قادراً على التكيف مع مطالب الحياة المختلفة، والتي يهدف من خلالها للتغيير من سلوكه ليحدث علاقة أكثر توافقاً بينه وبين نفسه من جهة، وبينه وبين البيئة المحيطة به من جهة أخرى، وكذلك قدرته على تحمل المسؤولية والشعور بالسعادة والراحة النفسية والرضا عن الذات، والتمتع بالأمن النفسي، وقدرته على مواجهة التحديات والأزمات، والضغوط النفسية بكافة أنواعها، وكذلك خلوه من الأعراض النفسية والعقلية، وصولاً لتحقيق ذاته متوافقاً مع نفسه ومع الآخرين من حوله.

٢،٤،٧ الإيمان والتوافق

إن الإيمان بالله يعني أن يعترف الفرد المؤمن بوجود الله عز وجل لأنه رب السماوات والأرض ورب كل شيء ولا إله غيره (الجزائري، ٢٠٠٧).

وعلى هذا الأساس يكتف الإنسان حياته وكافة شؤونه ومن جميع جوانبها، وليست الإيمان مجرد تصديق بالقلب فقط، ولكن تصديق بالقلب وعمل بالجوارح، والإيمان الصادق هو ما وقر في القلب وصدقه العمل أي أن الإنسان لا يترجم إيمانه هذا من خلال العبادات والامتثال لأوامر الله عز وجل والانتهاز عما نهى عنه كما قال رسول الله (ص) (الإيمان بضع وسبعون شعبه أعلاها ألا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق (عبد الله، ٢٠٠٥).

كما تميزت النظرة الإسلامية للأشياء بالنظرة الوسطية الاعتدالية التي لا إفراط ولا تفريط فيها، وهي موجودة ومتجددة عبر العصور، ونظرتها للإنسان كونه إنسان وخليفة الله في أرضه، وقد حدث الإسلام على التوافق الحسن مع الجماعة وبين الطريق إلى ذلك فأمر باجتناب الحسد والتباغض وسوء

الظن والخصومة، فالله عز وجل وضع ميزان الحق للحياة، فعلى الإنسان ألا يغالى ولا يطغي ويقيم الوزن كما أمر رب العزة سبحانه وتعالى بالقسط، فإن فعل فإنه يكون متوافقاً مع ربه ومع نفسه ومع محيطه ومع نواميس الكون، وإلا فلا توافق ولا استقامة، وسيكون التخبط في الحياة الدنيا والخسران المبين في الآخر (أبو شمالة، ٢٠٠٢م).

ويرى الباحث أن ضعف الوازع الديني عاملاً إجرامياً بالنسبة لبعض المحكومين عليهم بالسجن ويكون التهذيب والتعليم الأكاديمي والديني في هذا المجال الفضل في استئصال إحدى العوامل الإجرامية كما تساعد بصفة عامة على إصلاح المحكوم عليهم وإعادة اندماجهم في المجتمع صالحين وفاعلين، كما يرى الباحث من خلال ما تقدم ذكره من برامج تعليمية وتربوية ودينية ورياضية ونفسية واجتماعية ومهنية في شأن العملية الإصلاحية داخل السجن ينعكس بصورة إيجابية على رفع معدلات التعليم بشقيه الأكاديمي والمهني، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة التوافق النفسي والاجتماعي وأيضاً تقبل اللوائح والقوانين التي يدير السجن بها قضايا النزلاء.

٢٠٤٨٨ قياس التوافق النفسي والاجتماعي

تستخدم لتحديد درجة توافق الفرد أماليب وأدوات، تنوعت ما بين الاستبيان، وذلك عن طريق تقديم التقارير لمعرفة وتحليل قدراته واستعداده وميوله اهتماماته، سماته، جرحه اضطرابه، ملاحظة سلوكه في المواقف الفردية أو الجماعية، سواء من الناحية الصحية، أو علاقاته الاجتماعية (زهران، ١٩٩٨م).

٢,٥ الدراسات السابقة

من المهم أن يبدأ الباحث من حيث انتهى الآخرون، فقد قام الباحثون في مجال إصلاح وتأهيل النزلاء بالعديد من الدراسات التي استهدفت كل منها أوجهاً معينة باختلاف مجتمعاتهم وثقافتهم وتنوع وسائل الإصلاح والتأهيل، ومن هنا سنقدم ملخصاً مختصراً عن بعض الدراسات ذات العلاقة بالدراسة الحالية، والتي سنشتمل على أهداف الدراسة ومتغيراتها وأهم ما توصلت إليه من نتائج للتعرف على الجوانب التي لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث، وسوف نعرض الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، حيث قام الباحث بتقسيم الدراسات السابقة إلى محورين الأول سوف يتناول الدراسات التي تناولت البرامج الإصلاحية والمحور الثاني سوف يتناول التوافق النفسي والاجتماعي، ثم التعليق على الدراسات ككل وبيان أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة وبين الدراسة الحالية ومدى الاستفادة من الدراسات السابقة.

٢,٥,١ الدراسات التي تناولت البرامج الإصلاحية في مراكز الإصلاح والتأهيل والمؤسسات الإصلاحية دراسة العنزي (٢٠٢١): قام الباحث في هذه الدراسة بتسليط الضوء على واقع البرامج الإصلاحية المقدمة في السجون وكذلك مدى تحقيقها لما تهدف إليه، ومدى إقبال النزلاء على المشاركة فيها، وكذلك المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف الإصلاحية التي تهدف إليها تلك البرامج، وقد انتمت هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية معتمدة على منهج المسح الاجتماعي على عينين للدراسة (ضباط ونزلاء) مستخدماً الاستبانة في جمع البيانات، وقد توصل الباحث في دراسته إلى العديد من النتائج والتي كان أهمها أن برامج الإصلاح والتأهيل في السجون متواجدة بكل أنواعها إلا أنها بحاجة إلى تطوير في بعض المجالات وكذلك الحاجة إلى الاهتمام بأسر النزلاء، كما كشفت الدراسة

العديد من المعوقات كان أبرزها تكديس اعداد النزلاء والذي يعد من أكبر المعوقات التي تحول دون الاستفادة من البرامج الإصلاحية وكذلك عدم وجود الكوادر المدربة على تصميم البرامج الإصلاحية وتنفيذها.

دراسة سيد علي والعجمي (٢٠٢١): هدف الباحثان في هذه الدراسة إلى التعرف على الخدمات التي توفرها مكاتب السجون ودورها في تثقيف وإعادة تأهيل نزلاء المؤسسات الإصلاحية، حيث اعتمدا على المنهج الوثائقي للتظير في المصادر العربية والأجنبية المتوفرة في هذا المجال ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحثان في اطار منهجي نظري عن مكاتب السجون حول العالم والتعرف على اهم الخدمات والمصادر التي يجب توافرها للتثقيف وإعادة تأهيل رواد هذا النوع من المكاتب وكذلك التعرف على مدى المساهمة هذه المكاتب في تأهيل النزلاء وإعادة دمجهم في المجتمع بعد الافراج عنهم، وقد خلصت الدراسة للعديد من المقترحات والتوصيات الهامة التي من شأنها تمكن للمسؤولين عن مكاتب السجون في دولة الكويت والدول العربية المجاورة من التخطيط والأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية واعتماد الخدمات الفاعلة في تثقيف وإعادة تأهيل نزلاء المؤسسات الإصلاحية.

دراسة آل مسعود (٢٠٢٠): هدف الباحث في هذه الدراسة إلى التعرف على أبعاد الرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠، اعتمد الباحث في هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليل كأسلوب منهجي للدراسة لتحقيق هذا الهدف، وقد خرجت نتائج الدراسة حول واقع الرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين، أن المملكة قد بادرت إلى الاهتمام بتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين انطلاقاً من مبادئ الشريعة الإسلامية وما نصت عليه القوانين المملكة، كما أظهرت نتائج الدراسة فيما يخص منطلقات رؤية المملكة ٢٠٣٠ ذات الصلة بالرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين، أنها تتضمن تعزيز مبادئ الرعاية الاجتماعية

وتطويرها لبناء مجتمع قوي ومتين، كما تبرز أهمية تقديم الرعاية الاجتماعية للأحداث بقصد إعادتهم إلى مشاركة مجتمعهم خطة البناء والتنمية، والإفادة من طاقاتهم في زيادة العمل والإنتاج، وإعادة تأهيلهم ليكونوا فاعلين في تنمية المجتمع السعودي.

دراسة عباس وعليوى (٢٠١٩): هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم البرامج الإصلاحية للأحداث داخل المؤسسات العقابية، ومساهمة البرامج الإصلاحية في حل مشكلات الأحداث وتقريب الفجوة بينهم وبين مجتمعهم، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التي تؤكد على الدور الهام للبرامج الإصلاحية في عملية إصلاح الجانحين وتأهيلهم إلى المجتمع صالحين نافعين لأنفسهم ومجتمعهم، وقد أوصى الباحث في ختام دراسته إلى ضرورة الاهتمام بالسياسة الاجتماعية في مكافحة الأسباب كافة التي تؤدي إلى حدوث مشاكل اجتماعية تساهم بشكل مباشرة أو غير مباشر في نشوء السلوك الجانح.

دراسة بن شري (٢٠١٨): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع البرامج التأهيلية (التعليمية، والدينية، والتدريب والتأهيل، والرعاية الصحية، والرعاية الاجتماعية، والبرامج الرياضية) في سجن الملز، وقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي معتمداً على أداة الاستبانة في جمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (٢٥٤) نزلاء، وقد توصلت الدراسة إلى رضى عينة الدراسة بدرجة عالية على واقع البرامج التأهيلية في سجن الملز، كما أوصت الدراسة بتفعيل برامج التدريب والتأهيل المقدمة للنزلاء، وتقديم حوافز مادية ومعنوية للنزلاء المتميزين تشجعهم على الاشتراك في البرامج التأهيلية

دراسة ربيع (٢٠١٨): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور العقوبة وبرامج الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة في فلسطين، وقد عملت هذه الدراسة على علاج المشكلة المتمثلة في إيجاد نقطة التوازن بين العقاب والإصلاح والتأهيل وفعاليتها في التطبيق بما يحقق أهدافها في الحد من

العقوبة للجريمة، واستخدم الباحث منهج المسح الاجتماعية معتمداً على الاستبانة في جمع البيانات، وقد تم اختيار عينة البحث من النزلاء العائدين والذي بلغ (٢٦٤) عائداً، وقد توصل الباحث إلى أن دور العقوبة وبرامج الإصلاح والتأهيل في الحد من العود للجريمة في فلسطين من وجهة نظر النزلاء متوسطاً، وأن النزلاء يستفيدون من العقوبة وبرامج الإصلاح من نواح متنوعة، حيث أوصى الباحث بضرورة القيام باستحداث قانون تصنيف النزلاء بأنواعه المختلفة وتطوير العمل مع وزارة الداخلية لتحسين أوضاع مراكز الإصلاح والتأهيل إنشائياً وفق المعايير الدولية للحد من ظاهرة ازدحام هذه المراكز والتي تتوافق مع أهداف الإصلاح والتأهيل.

دراسة إبراهيم (٢٠١٧م): هدفت الدراسة إلى توضيح فاعلية مؤسسات الإصلاح الاجتماعي في تقويم سلوك النزليات، وقد ذكر الباحث في الإطار النظري للدراسة تاريخ السجون في السودان وجرائم المرأة في المجتمع السوداني، وبرامج الإصلاح الاجتماعي المقدمة للنزليات، واتبعت الباحثة المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة وتطويرها تاريخياً كما استخدمت المنهج الإحصائي لتحليل البيانات والمعلومات عبر الدراسة الميدانية، حيث توصلت الدراسة إلى أن العقوبة تؤدي للإصلاح وكذلك وجود علاقة بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسرة والجريمة، وقوصي الباحثة في نهاية الدراسة على مكاتب الخدمة الاجتماعية بالمؤسسة ربط النزيلة بالأسرة لمرعاه الجانب النفسي، وكذلك أنها تقدم للنزيلة البرامج التعليمية والتأهيلية لإصلاحها تربوياً وتأهيلها من خلال ورش العمل والاهتمام بتعليمها.

دراسة جلي (٢٠١٧م): هدفت الباحثة في هذه الدراسة إلى التعرف على العائد الاجتماعي للبرامج التدريبية لتدعيم الأمن الأسري من منظور نزليات المؤسسات الإصلاحية من خلال معرفة نوعية البرامج التدريبية التي تقدم لنزليات المؤسسات الإصلاحية، وقد عرجت الباحثة في إطارها النظري على المؤسسات الإصلاحية في المملكة العربية السعودية، والبرامج التدريبية في تلك المؤسسات وأهدافها

وأنواعها المستخدمة، وكذلك وسائل نجاح البرامج التدريبية، ثم ركزت على العائد الاجتماعي والبرامج التدريبية المقدمة لنزليات المؤسسات الإصلاحية في مساعدتها على تحقيق الأمن الأسري، والعوامل التي تهدد الأمن الاجتماعي، استخدمت الباحث المنهج الوصفي معتمدة على الاستبانة في جمع البيانات وقامت بتطبيقها على عينة عشوائية بلغت (١٤٩) نزيلة من سجن الرياض ومكة المكرمة، وقد توصلت الباحثة إلى أهم النتائج التي بينت أنواع البرامج التدريبية المقدمة للنزليات والتي كانت البرامج الدينية والتي اعتبرتها أهم تلك البرامج داخل المؤسسات الإصلاحية التي تسهم في تعديل السلوك ودعم الأمن الأسري للنزليات من خلال التعاون مع الآخرين، وتهذيب السلوكيات الخاطئة وتغيير النظرة للجريمة والاندماج مع المحيطين.

دراسة المطرفي (٢٠١٧م): هدف الباحث في هذه الدراسة إلى التعرف على فاعلية البرنامج الإرشادي السلوكي في خفض السلوك العدواني لدى نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية، وقد استخدم الباحث المنهج شبه التجريبي، وتصميم المجموعات المتكافئة بطريقة المجموعة التجريبية والضابطة وإجراء القياس القبلي والبعدي لكليهما، وقد توصل الباحث إلى أهم النتائج بوجود فروق بين المجموعة التجريبية والضابطة في مستوى السلوك العدواني بعد تطبيق البرنامج لصالح المجموعة التجريبية، وقدم الباحث العديد من التوصيات والتي أهمها بناء المزيد من البرامج الإرشادية الجماعية التي تسهم في خفض السلوك العدواني لدى الأفراد بشكل عام.

دراسة أبو صفية (٢٠١٦م): في هذه الدراسة بهدف الباحث إلى التعرف على دور إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل في تقديم التأهيل النفسي والاجتماعي لدى النزلاء من وجهة نظرهم، وحتى يحقق هذا الهدف قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي معتمداً على الاستبانة كأداة لجمع البيانات والذي قام بتصميمها، وتطبيقها على عينة اختارها بالطريقة العشوائية البسيطة من مجتمع الدراسة والذي

بلغ حجمها (٤٦٠) نزيراً في مراكز الإصلاح والتأهيل بمحافظة غزة، وكان من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن مستوى التأهيل النفسي والاجتماعي التي تقوم بتقديمها إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل بلغ نسبة جيدة فوق ٧٠٪، وقد أكد الباحث في ختام دراسته على الاهتمام بتوفير الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين الذي يعملون في مجال رعاية النزلاء وإعدادهم إعداداً علمياً وعملياً.

دراسة حكومي (٢٠١٥م): هدف الباحث في دراسته إلى معرفة واقع برامج الإصلاح والتأهيل بالمؤسسات الإصلاحية السعودية في ضوء مفاهيم مدرسة الدفاع الاجتماعية، وقد بين الباحث التجارب الدولية في برامج الإصلاح والتأهيل بالمؤسسات الإصلاحية الأجنبية والعربية معقّباً على التجارب الدولية السابقة في إصلاح وتأهيل النزلاء، واستخدم الباحث المنهج الوصفي معتمداً على الاستبانة في جمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (٧٠) عاملاً في مراكز الإصلاح والتأهيل وكذلك (٥٧١) نزيراً في سجن الملز والحائر، وفي ختام الدراسة توصل الباحث من خلال استناده على مدرسة الدفاع الاجتماعي بوضع خطط تسهم في التخفيف من السلوكيات المنحرفة، وكذلك فاعلية البرامج الإصلاحية والتأهيل من وجهة نظر العاملين في البرامج الإصلاحية، وقد أوصى الباحث إلى ضرورة الاهتمام بالبرامج التي تهتم وتراعي الفروق الفردية للنزلاء، وكذلك تكيف الدورات التدريبية للعاملين في البرامج المقدمة للنزلاء في المؤسسات الإصلاحية.

دراسة الصفحي (٢٠١٥م): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور البرامج الإصلاحية في تأهيل فتيات حي القنصلية في مدينة الرياض، والكشف عن طبيعة المشكلات التي يعاني منها فتيات حي القنصلية، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي مستعينة بدراسة الحالة لمركز دار فتيات المستقبل بحي الفيصلية في مدينة الرياض، وكذلك منهج المسح الاجتماعي من خلال الحصر الشامل لمجتمع الدراسة معتمدة على الاستبانة والمقابلة والملاحظة المنظمة ودراسة الحالة أدوات لجمع البيانات، وقد

توصلت الباحثة إلى أن فتيات مركز دار الفتاة بحج القنصلية يعاني من المشكلات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية بدرجات متوسطة بالرغم من توافر البرامج الإصلاحية والتأهيلية بدرجة مرتفعة، وقد أوصت الباحثة بالعمل على التغلب على المشكلات التي تواجه المستفيدات وخاصة من ذوي الدخل المنخفض والأرامل والمطلقات وذوي التعليم المنخفض.

دراسة الطويل (٢٠١٥م): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المكونات التي تشكل محتوى ثقافة السجن، والتعرف على دور ثقافة السجن في العود إلى الجريمة، وقد استخدمت المنهج الوصفي مستعينة بأداة الاستبانة لجمع المعلومات، وطبقت هذه الأداة على عينة قام الباحث باختيارها بالطريقة العشوائية البسيطة والتي بلغ حجمها (٣٥٢) نزياً من إصلاحية الحائر بالرياض، وقد توصل الباحث إلى أهم النتائج التي تؤكد موافقة أفراد العينة بدرجة عالية على آليات الدفاع والتحليل التي تتضمنها ثقافة السجن، وكذلك موافقتهم العالية أيضاً على بناء القوة غير الرسمي داخل مجتمع السجن، وأن هناك دور لثقافة مجتمع السجن في العود للجريمة، وقد أوصت الدراسة بإنشاء مراقبة حديثة يتلاءم مع إعداد السجناء والمخالفات المقصود متابعتها.

دراسة الدجني (٢٠١٤م): هدفت الباحثة في هذه الدراسة إلى الوقوف على الجهود المبذولة من قبل مؤسسات العمل الإسلامي تجاه السجناء، ومدى كفايتها، وقياس مدى استجابة السجناء الجنائيين في سجن غزة المركزي للبرامج الإصلاحية، حيث تناولت الدراسة جهود العديد من المؤسسات العمل الإصلاحية كوزارة الأوقاف والتوجيه السياسي والإرشادي الديني ودائرة التدريب العملي بكلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية في إصلاح وتأهيل النزلاء، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي معتمداً على أداة الاستبانة و المقابلة في جمع البيانات لدراسته، وتكونت عينة الدراسة من (٩٠) نزياً جنائياً ممن خضعوا لبرامج الإصلاح والتأهيل، وقد توصلت الباحثة في هذه الدراسة الدور الفاعل التي تقوم به

دائرة الإرشاد الديني التابعة لهيئة التوجيه السياسي والمعنوي ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية وكلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية في إصلاح وتأهيل النزلاء مع التأكيد على وجود بعض القصور في عدد من الجهات تجاه النزلاء، وأوصى الباحث في نهاية الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها الاهتمام بالجانب الديني كتعليم القرآن الكريم، وكذلك تثقيف النزلاء والارتقاء بهم وتسهيل مهمة الراغبين بإكمال دراستهم الجامعية.

دراسة شريك (٢٠١٤م): في هذه الدراسة كان الباحث وصفيّاً في بحثه حيث حاول بحث آلية التعامل مع السجناء داخل المؤسسات العقابية، من خلال قراءة تجربة السجون الجزائرية في تأهيل النزلاء والتكفل بهم، والسعي لإعادة إدماجهم الاجتماعي، حيث اعتمد على طريقة المقارنة مع المعايير الدولية في التعامل لكي تكون المحاولة أكثر قرباً إلى الموضوع في الطرح، والعلمية في القصد، حيث ذكر الباحث أن آلية التعامل تفتقد في التعرف على مدى تحقيق الأهداف الإصلاحية المرجوة من عملية التأهيل وتنمية شخصية السجن، وتعديل سلوكياتهم نحو القيم الفضيلة والسامية، وركز الباحث في دراسته أيضاً على الجوانب العملية للتكفل بالسجين اجتماعياً، وفسحياً، وصحياً، ومهنياً، وتهذيبه أخلاقياً، وقد توصل في نهاية بحثه إلى أن تجربة المؤسسات العقابية أو الإصلاحية في الجزائر في أداء دورها في التكفل بالسجناء وإعادة إدماجهم في المجتمع تعتبر تجربة فنية ما زالت في طور التشكل.

دراسة الصليهم (٢٠١٤م): في هذه الدراسة قام الباحث من أهم أهدافه بالوقوف على دور برامج التأهيل المستخدمة في تأهيل المفرج عنهم من سجن الحائر، وركز على التعرف على العلاقة بين البرامج التأهيلية وتحقيق الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم من سجن الحائر، والمشكلات التي تواجه السجن المفرج عنه، وقد قدم رؤية نقدية لبرامج تأهيل السجناء بعد الإفراج عنهم للاندماج في المجتمع، حيث توصل الباحث إلى أن هناك موافقة شديدة بين أفراد الدراسة على دور البرامج التأهيلية المستخدمة في

تأهيل المفرج عنهم من سجن الحائر، ومن أهم تلك الأدوار أن البرامج الدينية تزيد من التوافق النفسي والاجتماعي للمفرج عنهم من خلال التمسك بالقيم الدينية والاجتماعية، وأن البرامج التعليمية تسهم في رفع درجة استيعاب المفرج عنهم للخلفية النظرية للمهن والحرف التي تعلموها، وقد أوصى الباحث في ختام دراسته إلى تدعيم المؤسسات الإصلاحية بأعداد كافية من الباحثين الاجتماعيين والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين تتناسب في كل مؤسسة إصلاحية، وعمل خطط وبرامج للتأهيل الاجتماعي والنفسي.

دراسة عطية (٢٠١٤م): يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى البحث عن المعوقات التي تعرقل العمل الإصلاحي من خلال تحديد المعوقات الداخلية والخارجية للعمل الإصلاحي من وجهة نظر المحكوم عليهم، والكشف عن معوقات العمل الإصلاحي في ضوء رؤية العاملين أن وجدت، ويذكر الباحث في هذه الدراسة أن ما يهيمه في هذه الدراسة ليس الكشف عن أسباب الجريمة أو التعرف على أنواعها بل أن موضوع دراسته هو السجن بكافة تفاصيله وتأثيره في العملية الإصلاحية من خلال تقييمه لواقع المقومات الضرورية لإنجاح العمل الإصلاحي في ضوء المعايير المتفق عليها والتي يجب أن تتوفر في تلك المؤسسة لكي تتمكن من أداء وظيفتها بالشكل المطلوب، وقد توصل الباحث في نهاية دراسته إلى أن هناك نقصاً تاماً في عدد الاختصاصيين الفنيين في السجن الذي أجريت فيه الدراسة للإشراف على الجوانب المتعددة في العملية الإصلاحية، وأن ظروف العمل في السجن غير مشجعة للعمل بالرغم أن غالبية العاملين المشمولين بالدراسة يؤكدون أن الدولة توفر لهم الضمانات الضرورية التي تؤمن لهم الاحتفاظ بوظائفهم في السجن، وهذا ما يؤثر إيجاباً على دور العاملين في العملية الإصلاحية.

دراسة أبو بطيحان (٢٠١٣م): كان الهدف الأهم في هذه الدراسة التعرف إلى واقع التأهيل التربوي لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بمحافظة غزة وسبل تطويره، وتكمن أهمية الدراسة حسب

الباحث إبراز واقع التأهيل التربوي لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بمحافظة غزة، وقد اعتمد الباحث على أداة الاستبانة والمقابلة في جمع البيانات، وقد طبق الاستبانة على عينة مقدارها (٤٣٧) نزياً من مجتمع دراسته كما نفذ العديد من المقابلات مع مديري مراكز التأهيل والإصلاح والتوجيه السياسي والمعني بهدف معرف سبل تطوير التأهيل التربوي لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتي كان أهمها بأن واقع التأهيل التربوي في مراكز الإصلاح والتأهيل بمحافظة غزة حصل على درجة قليلة لدى أوصى بضرورة العمل مع كافة الوزارات والمؤسسات لتطوير واقع التأهيل التربوي لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بمحافظة غزة

دراسة العسري (٢٠١٣م): هدفت هذه الدراسة للتعرف على أنواع برامج التعليم التي تقدم للنزلاء داخل المؤسسات الإصلاحية بالمملكة العربية السعودية، وقد ركز الباحث على دور برامج التعليم المقدمة للنزلاء في خفض معدلات العود للجريمة، والعلاقة بين التعليم الفني والعود للجريمة، وقد ذكر في الإطار النظري تفسيرات ظاهرة العود للجريمة والانحراف معتبراً أنهما ظاهرة خطيرة لا بد من تخلص المجتمع منها، استخدم الباحث المنهج الوصفي معتمداً على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث طبق هذه الأداة على عينة اختارها بالطريقة العشوائية البسيطة والبالغ عددها (٢٤٤) نزياً، وقد توصل الباحث إلى أن حوالي ثلث أفراد عينة الدراسة يرون إمكانية العود لارتكاب جريمة أخرى بعد الإفراج عنهم، حيث وجد أن ما يقارب نصف أفراد العينة يجزمون بأنهم لن يعودوا إلى عالم الجريمة، بينما يجد أيضاً أن (١٥٪) من أفراد العينة قرروا ترك مسألة العود إلى الجريمة حسب الظروف التي سيواجهونها بعد الإفراج عنهم، وقد أوصى الباحث بضرورة الاهتمام بالبرامج التعليمية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية التي تؤدي إلى خفض نسبة العود للجريمة الذين تلقوا تلك البرامج حسب ما أوصت به الدراسات السابقة على حد تعبيره.

دراسة عقيل وآخرون (٢٠١٢م): كان من أهم الأهداف التي سعت إليها هذه الدراسة هو التعرف على ما يقدم لنزلاء المؤسسات الإصلاحية من برامج تأهيلية وإصلاحية (تعليمية واجتماعية وصحية وترفيهية وثقافية)، باعتبار هذه البرامج والخدمات هي التي تعمل على إصلاح وتأهيل النزلاء والعود إلى مجتمعهم أشخاصاً صالحين وهذا هو الهدف الأساسي للسجون والسياسة العقابية في مجملها، ولكي يحقق الباحثون هذا الأهداف استخدموا المنهج الوصفي التحليلي باستخدام طريقة المسح الاجتماعي بالعينة في جمع البيانات والمعلومات عن طريق أداة الاستبانة الذي قام بتصميمها لهذا الغرض، وقد طبق هذه الأداة على عينة مكونة من (٤٢) حدثاً من نزلاء مؤسسات المحلة الكبرى، وقد توصل الباحثون في نهاية دراستهم إلى ضرورة توفر اختصاصيين بمختلف التخصصات من ذوي الخبرات العلمية والعملية لوضع برامج تأهيلية وإصلاحية، وتفعيل عملها بما يتناسب مع الواقع المؤسساتي (العملي) للمؤسسة الإصلاحية، والنزلاء الموجودين ضمن هذه المؤسسة.

دراسة العصيمي (٢٠١١م): هدفت هذه الدراسة لمعرفة واقع البرامج الإصلاحية في تعديل سلوك نزلاء إصلاحية الحائر والعاملين، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي (منهج مسح الاجتماعي) معتمداً على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد طبق هذه الأداة على عينة بلغ حجمها (٣٣٨) نزلاءً بالإضافة إلى استخدامه أداة المقابلة ل (١٠) حالات من العاملين بالمديرية العامة للسجون، وقد خلص الباحث في دراسته إلى أن أكثر البرامج الإصلاحية تأثيراً في تعديل سلوك النزلاء هي برامج الرعاية الاجتماعية وبرامج الوعظ والإرشاد والبرامج الرياضية، موصياً بضرورة متابعة النزلاء بعد خروجهم من السجن للتحقق من مستوى تعديل سلوكياتهم، حتى لا يعودوا للجريمة مرة أخرى، مبيهاً أن هذا الأمر لا يتوفر إلى بتوفير عدد كافٍ من الإخصائين الاجتماعيين

دراسة شريك (٢٠١١م): حاول الباحث في هذه الدراسة بحث الغاية من وجود السجون، والهدف من إيداع المحكوم عليهم بهذه المؤسسات من زاوية إصلاحية وذلك من خلال تقييم تجربة السجون الجزائرية في تأهيل السجناء والتكفل بهم، والسعي لإعادة ادماجهم الاجتماعي، حيث اعتمد الباحث على طريقة التقييم والتقويم العلمي والبناء لكي تكون المحاولة أكثر قرباً إلى الموضوع في الطرح والعلمية في القصد، حيث إن التقويم أكثر شمولاً واتساعاً ومصداقية في الحكم على مدى فعالية أي مشروع أو برنامج نظام، خاصة إذا ما أدركنا أن رسالة مؤسسات السجون في مختلف المجتمعات المتحضرة هو الارتقاء بالسلوك الإنساني وتحسينه، عن طريق تنمية شخصية السجن، وتعديل سلوكياته نحو القيم الفضيلة والسامية، وهذا ما حدا بالباحث للكشف عن النقاب عن التجربة الجزائرية ببحث عملية التكفل بالسجناء اجتماعياً ونفسياً وصحياً وتربوياً وتأهيلهم علمياً ومهنياً وأخلاقياً من وجهة نظرهم حسب التجربة التي عاشوها داخل المؤسسات.

دراسة إسماعيل (٢٠١١م): هدفت هذه الدراسة في بدايتها إلى توضيح مفهوم نزلاء السجون المدودعين في مؤسسات إصلاح الكبار، حيث بين الباحث أن هذه الفئة من المجتمع يدفعون الثمن الاجتماعي نتيجة ارتكابهم الجرائم ممثلاً في مصادرة الحرية لفترة من الزمن، وبالرغم من تداعي غالبية الأساليب العقابية التقليدية وظهور وتنوع العديد من الطرق الإصلاحية الحديثة في معاملة المذنبين والجانحين منذ بداية القرن الحالي إلا أن الحبس يظل الأسلوب الرئيسي للتعامل مع المجرمين وبوجه خاص أولئك المجرمون العائدون، ثم تطرق الباحث إلى التصنيفات والأنواع المعاصرة للسجون، والأساليب الرئيسية التي تعتمد عليها السجون في برامجها المعاصرة، وأختتم الباحث دراسته بأهم البرامج الإصلاحية التي ينبغي القيام بها في إطار التعامل مع النزلاء.

دراسة سلمى الطاهر (٢٠١٠م): هدفت الدراسة إلى معرفة الفروق في وسائل الإصلاح التربوية

المختلفة في تعليم القراءة والكتابة والتربية الدينية والإرشاد والتوجيه والتدريب الحرفي والتثقيف الصحي تبعاً للمستوى التعليمي، كما هدفت الدراسة إلى تقديم بعض المقترحات والتوصيات في مجال الإصلاح والتقييم وقد توصلت الدراسة إلى أنه توجد فروق في التوافق النفسي والاجتماعي تبعاً لمتغير المستوى التعليمي.

دراسة صالح (٢٠٠٩م): جاءت هذه الدراسة من منطلق إحساس الباحث بضرورة تقتضي أن

يساهم ولو بشكل متواضع من أجل النهوض بالمؤسسات الإصلاحية على أسس علمية ومحاولة وضع الحلول الناجحة التي من شأنها أن تساعدهم في تطوير عمل المؤسسات العقابية والرعاية اللاحقة بهدف تقويم النزلاء والمودوعين واعادتهم اسوياء إلى المجتمع بعد انتهاء محكومياتهم، ولذا تطرق الباحث في الجزء الأول من دراسته إلى الحديث عن المؤسسات العقابية ومن ثم انتقل إلى الرعاية اللاحقة للنزلاء، وقد توصل الباحث في نهاية الدراسة إلى أن المؤسسات الإصلاحية لم تعد تؤدي دورها في الإصلاح، بل ساهمت في ازدياد حالات الإجرام، بسبب اكتساب المبتدئين بالجريمة خبرات في الإجرام مع المعتادين علي الإجرام، ومن خلال اختلاطهم في تلك المؤسسات، وقد أوصى الباحث بالعمل الجاد على توفير تأهيل سلوكي وثقافي ومهني للنزلاء والمودعين في المؤسسات الإصلاحية وتزويد هذه المؤسسات بكل مستلزمات التأهيل، وتأمين كادر مؤهل للقيام بهذه المهام.

دراسة الرشيد (١٤٣٢هـ): هدفت الدراسة للتعرف على دور إدارة السجون في تأهيل السجناء

في منطقة المدينة المنورة من وجهة نظر العاملين، وتمثل مجتمع الدراسة من جميع العاملين في إدارة السجون بمنطقة المدينة المنورة، وقد بلغ عددهم (١٠٠ فرد) وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج في حصر إدارة المؤسسة الإصلاحية علي تحسين الخدمات والوجبات خلال شهر رمضان تشجيعاً على أداء الصيام كما

تحرص الإدارة على حث النزلاء للالتحاق بالمرحلة التعليمية المختلفة، وتحرص أيضاً على منح النزلاء شهادات مهنية في حال إجادتهم وذلك على تقديم الوجبات والإعاشة للنزلاء وفق برنامج زمني محدد كما تحرص على وجود عيادة ومراكز رعاية داخل السجن للكشف عن الحالات الصحية الطارئة للنزلاء وعلاجها، ونقل النزلاء الذين يعانون من مشكلات نفسية حادة إلى المستشفيات المتخصصة.

دراسة القحطاني (١٤٣٠هـ): هدفت الدراسة لتقييم دور وفعالية الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنزلاء، ويتكون مجتمع الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين والنزلاء في شعبة أبها العالم، والبالغ عددهم (١٠) أخصائيين، (٣٢٥) نزلاء، وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم الخدمات الاجتماعية المقدمة للنزلاء تنظيم اتصالات النزلاء مع مجتمعه وأسرته، الأخذ بكافة الإجراءات المتعلقة بسلامة صحة النزلاء، إلحاق النزلاء بمهنة، إتاحة الفرصة للنزلاء بمواصلة دراسته وتعوده على قراءة القرآن، وإشغال وقت فراغه بالوسائل الترفيهية المفيدة، كما تواجه برامج الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية بعض المعوقات من أهمها: عدم وضوح الإجراءات المتعلقة ببرامج الخدمة الاجتماعية، عدم ارتباط البرامج بواقع الحياة، قلة خبرة بعض الأخصائيين في تصنيف البرامج.

دراسة Onyebuchi et al. (٢٠٢٠): في هذه الدراسة كان الهدف منها الكشف عن أهمية مصادر المكتبة وخدماتها ومدى مساهمتها في حياة نزلاء السجون، حيث تم استخدام الملاحظة وحلقات المناقشة على عينة مكونة من ٣٠ نزلاء، وقد أظهرت النتائج تحسناً في مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة والمهارات الكتابية الإبداعية والكوميديا للمشاركين، وقد اوصت الدراسة في ختامها بتشجيع النزلاء على ممارسة الأنشطة كمحو الامية لتزويدهم بالمهارات التي تمكنهم من أن يصبحوا متعلمين مثقفين نافعين لأنفسهم ومجتمعهم بعد الإفراج عنهم.

دراسة Khumalo, Mugwisi & Jiyane (٢٠١٩): قام الباحثان بدراسة نظرية كان الغرض

منها توضيح مدى أهمية مكاتب الخدمات الإصلاحية لدعم وإعادة تأهيل السجناء وإدراجهم اجتماعياً في المؤسسات الإصلاحية، وقد سلط الباحثان الضوء على كيفية تعميم خدمات المكاتب الإصلاحية لتحقيق الأهداف الإصلاحية والتأهيلية للنزلاء في المراكز الإصلاحية بجنوب أفريقيا، وقد خلصت الدراسة بتقديم رؤى لأصحاب القرار وصانعي السياسات بشأن دور مكاتب الخدمات الإصلاحية في تشكيل حياة النزلاء وتمتيتهم، وقد أوصى الباحثان في ختام الدراسة مجموعة النصائح والتوصيات والعوائق التي تواجه مكاتب السجون والتي تعيق العملية الإصلاحية مؤكدة على أنه لا يمكن تجاهل اهمال الحكومة نحو احتياجات المعلومات من النزلاء السجن وأن عدم وجود تفويض من الحكومة بشأن من سيدير ويمول مكاتب الخدمات الإصلاحية سيؤثر على عملية إعادة تأهيل السجناء وإعادة دمجهم وتعليمهم.

دراسة Brewster (٢٠١٤م): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق برامج (فنون السجون)

على مواقف السجناء وتعديل سلوكهم بطريقة التقييم الكمي، استخدم الباحث المنهج التجريبي على عينة من السجناء في سجن كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية بلغت (٣١) نزياً استخدم فيها فنون وآداب متنوعة مع النزلاء، مع مسرح السجن، واستخدم الباحث مقياس من تصميمه وذلك لقياس التغيرات في المواقف والسلوكيات التي كانت في بداية تطبيق البرنامج حتى نهايته، وقد توصل الباحث إلى وجود تأثير إيجابي لهذه البرامج على سلوكيات ومواقف النزلاء.

دراسة Gaes (٢٠١٣م): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر برامج التعليم الإصلاحي في

السجون على السجناء العائدين وعلى المجتمع، وقد استخدم الباحث الأسلوب المسحي لبرامج التعليم الإصلاحي، حيث قام بتقييم نتائج الدراسات المتعلقة بهذه البرامج، وقد بلغ حجم العينة (١٤) منها

دراسات ومنها آراء باحثين ومحليين في هذا المجال، وعمل على استخلاص التأثير الكلي لهذه البرامج على السجناء والمجتمع على السواء، بعد إجراء هذا التحليل تبين أن المحللين يرون بفاعلية هذه البرامج وبدرجة متوسطة تقترب من المنخفضة، فيما أظهرت نتائج الدراسات أن تأثير هذه البرامج على السجناء العائدين وغير العائدين يكون بدرجة متوسطة، وعلى المجتمع يكون بدرجة منخفضة.

دراسة Marais Anel (٢٠١٠م): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ما تم تقديمه من مؤسسات القطاع الخاص لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرههم لأسر السجناء، واعتمدت الدراسة على المسح الشامل لمختلف أسر السجناء من خدمات اللجنة وعددهم (٨٨) أسرة، هذا بجانب مختلف العاملين في تقديم هذه النوع من الخدمات من خلال الحصر الشامل، واعتمدت الدراسة على أداة الاستمارة التي تم تطبيقها على الأسر وكذلك دليل المقابلة الذي طبق على العاملين كأدوات لجمع البيانات، وقد توصل الباحث في هذه الدراسة إلى عدم وجود فروق معنوية بين إجابات مفردات عينة الدراسة على البعد الخاص بقياس مدى رضا أسر السجناء على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية التي تقدم إليهم من قبل مؤسسات القطاع الخاص.

دراسة رومان Roman (٢٠٠٩م): هدفت الدراسة للتعرف على المسؤولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني ودورها في إعادة النزول إلى المجتمع، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي، وقد تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من السجناء في أوروبا بلغ قوامها (٣٥٠) سجيناً وقد توصلت الدراسة إلى أن (٧٧%) من أفراد عينة الدراسة من خلال المقابلات التي أجريت مع السجناء أن المسؤولية الاجتماعية تساعد في دعم وتمويل برامج المشروعات الصغيرة للسجناء حتى يتحول السجين من مجرم إلى صاحب عمل يستطيع تحمل أعباءه.

دراسة Phumudizo (٢٠٠٨م): هدفت هذه الدراسة إلى تعرف حقوق النزلاء في عملية إعادة

تأهيلهم داخل السجون في جنوب أفريقيا، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي مستخدماً الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد طبقها على عينة من النزلاء من كلا الجنسين في برامج تعديل السلوك المطبق في السجون، وقد توصل الباحث إلى أن هناك تجاهل لبعض حقوق النزلاء، كما أن نجاح برامج التأهيل يمكن إذا ما تلقى النزلاء حقوقهم الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على سلوكهم، وقد أوصى الباحث في نهاية دراسته إلى تطوير مرافق السجن تراعي احتياجات النزلاء، وضمان المشاركة الإجبارية في برامج التأهيل.

دراسة Kropp (٢٠٠٦م): هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية البرامج التعليمية والتدريبية العادية داخل السجون والمؤسسات الإصلاحية لكن هناك برامج أخرى لا تقل أهمية تتمثل في إعداد برامج تركز على تنمية الجانب الوجداني والأخلاقي هو السبب المباشر للسلوك المنحرف، لذلك تهدف الدراسة إلى دراسة تأثير برنامج تدريب إدراكي أخلاقي يركز على تدعيم قيم كل المسؤولية الاجتماعية، الرضا عن الذات والمجتمع، التعاطف الاجتماعي، الثقة بالنفس. وقد توصلت الدراسة إلى أنه بعد ما استخدم أسلوب عينة تجريبية وأخرى عينة ضابطة وثبت وجود نتائج دالة في بعدين هما الثقة بالنفس والمسؤولية الاجتماعية عند درجة ثقة ٠,٩٩ وهذه النتائج تؤكد أهمية البرامج التي تركز على تدعيم الجانب الأخلاقي والوجداني في نزلاء المؤسسات الإصلاحية للمساعدة على توفير بيئة إصلاحية مناسبة لتعديل سلوك النزلاء.

دراسة دريزك j.s.dryek (٢٠٠٦م): هدفت الدراسة لتسليط الضوء على أهمية دور المسؤولية

الاجتماعية في العمل في المؤسسات العقابية سواء أثناء وجود النزيل بالمؤسسة الإصلاحية أو بعد الإفراج عنه، وتكون مجتمع الدراسة من عينة من النزلاء البالغ عدد (٩٠) نزلياً، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا

يقترص أهمية دراسة المسؤولية الاجتماعية في العمل في المؤسسات العقابية على الفرد أو الجماعة فقط، بل ضرورة للمجتمع ككل، والمجتمع ككل بحاجة ماسة إلى الفرد المسؤول اجتماعياً ومهنياً وقانونياً، والمسؤولية الاجتماعية تجعل النزير عنصراً فعالاً في المجتمع بعيداً عن كل الجوانب السلبية واللامبالاة، كما تفيد الدراسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العقابية في دراسة التوازن بين التحولات والتغيرات السريعة التي تجري في المجتمعات وبين تغير شخصية النزير في المجتمع بحيث يحس الفرد أن هذه التحولات والتغيرات منه وله وأنه مسؤول عنها، كما كشفت الدراسة على وجود علاقة بين الأعمال في السجون والأعمال التي تمارس في المجتمع بحكم قوة العمل الواحد ووحدة ميدان العمل الذي سيصير إليه مستقبل النزير وانعكاساً لذلك يلزم أن تكون الأعمال في المؤسسة الإصلاحية متنوعة ومنتجة.

دراسة Komorosky & Wong-Kim (٢٠٠٥م): تصنف هذه الدراسة النتائج الكمية لدراسة أجريت على مركز مأوي الاجتماعي الإصلاحي في هاواي. وقد تم تقييم برنامج باطن حر، لتحديد فعاليته كأداة تأهيلية للنزلاء، وقد خضع جميع المشاركين لدورات لمدة ١٢ أسبوع بمعدل مرتين أسبوعياً ولمدة ساعة لكل درس من دروس اليوغا، والتوسط الذاتي، ورياضة تشاي غانغ. وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة بين مشاركة النزير في هذه البرامج والزيادة الواعي، وتقدير الذات، والإحساس بالأمل، والحنان. ويقترح الباحثون بأن مثل هذه البرامج تصبح جزءاً من خبرة وتجربة النزير ضمن الجهود المبذولة للمساعدة في توفير تأهيل وهيئة أفضل للنزلاء من أجل إعادة انخراطهم في المجتمع.

دراسة فوردي Forde (٢٠٠٥م): هدفت الدراسة لتقييم برنامج تدريبي تم إعداده لمساعدة نزلاء المؤسسات الإصلاحية من الذكور لمواجهة وتحدي الضغوط المختلفة التي تعترضهم لحماية هؤلاء النزلاء من العودة للانحراف مرة أخرى من خلال تغير موقف وسلوك النزلاء ببرنامج تدريبي ركز على عدة أبعاد أساسية وهي: العنف، وضبط النفس، والقابلية للتغير، واعتمدت الدراسة على النهج التجريبي من خلال

قياس قبلي بعدي لمجموعة من النزلاء شملت (٣٠) نزياً، وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم الإشارة لوجود فروق دالة إحصائية في الاختبار القبلي والبعدي، وقد يرجع ذلك للحاجة لبرامج أطول ووقت أكبر أو لبرامج أخرى، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقات ارتباطية موجبة دالة بين العنف والجريمة والقابلية للإيذاء والسلوكيات الخطرة كما أسفرت نتائج الدراسة أن هؤلاء الشباب لم يروا أنفسهم مذنبين، كما بينت أن نسبة ٤٥٪ يعتقدون أن انتمائهم لجماعة يشجع سلوك العنف بينهم

دراسة Abdul-Mateen (٢٠٠٤م): هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية التعليم التقليدي والتعليم الإدراكي الذي يركز على توضيح أبعاد السلوك المنحرف ووسائل تدعيم السلوك الإيجابي والقيم التعليمية ليدرك النزلاء أسباب الانحراف ووسائل التعامل الاجتماعي بين أعضاء المجتمع وأهمية الاهتمام بكلي الجانبين من التعليم، وقد توصلت الدراسة التي استمرت لمدة خمس سنوات في مؤسسة الإصلاح في كليفلونيا أن نسبة العودة للانحراف لدى المجموعة التجريبية أقل كثيراً من المجموعة الضابطة بوجه عام وكانت نسبة العودة للانحراف أقل درجة في مجموعة التعليم الإدراكي مما يؤكد على أهمية التعليم بوجه عام والتعليم الإدراكي بوجه خاص في الحد من عودة انحراف السجناء مرة أخرى.

دراسة أولدن Olden (٢٠٠٣م): هدفت الدراسة لدراسة أهم محددات المشاركة في برامج التعليم داخل المؤسسة الإصلاحية، ودراسة أثر برامج التعليم على العودة للجريمة مرة أخرى، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، وشملت العينة (١١١) نزياً ذكوراً وإناثاً، وقد توصلت الدراسة إلى أهم محددات المشاركة في برامج التعليم والتي كان أهمها السن الصغير أكثر مشاركة في هذه البرامج وأن الذكور أكثر مشاركة في هذه البرامج وأن الحاصلين على قد ضعيل من التعليم أكثر مشاركة في البرامج وأن الذين يعملون أكثر مشاركة في برامج التعليم، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لبرامج التعليم داخل السجون في الحد من العودة للجريمة مرة أخرى.

٢,٥,٢ الدراسات التي تناولت التوافق النفسي والاجتماعي

دراسة دويقي وآخرون (٢٠٢٠م): هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى القلق الاجتماعي لدى الطلبة، والكشف عن العلاقة الارتباطية بين القلق الاجتماعي وعلاقته بالتوافق النفسي والاجتماعي لدى الطلبة في ظل جائحة كورونا، اتبع الباحثون المنهج الوصفي مستعينين بأداة الاستبانة لجمع البيانات عبر مقياسي القلق الاجتماعي والتوافق النفسي والاجتماعي والذي طبقا على عينة مكونة من (٦٠) طالباً وطالبة من قسم علم العلوم الاجتماعية بجامعة البليدة، وقد توصل الباحثون لأهم النتائج التي بينت وجود علاقة ارتباطية سالبة بين القلق الاجتماعي والتوافق النفسي والاجتماعي لدى الطلبة.

دراسة الخولي (٢٠٢٠م): هدفت الباحثة في هذه الدراسة إلى التعرف على نوع العلاقة بين الخدمات الإرشادية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى المراهقين من طلبة السنة التحضيرية بجامعة طيبة، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة معتمداً على الاستبانة كأداة في جمع البيانات، وقد طبق الأداة على عينة مكونة من (٤٤٠) طالباً وطالبة تم اختيارهم من طلبة السنة التحضيرية بجامعة طيبة، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التي أظهرت وجود علاقة ارتباطية موجبة بين درجات ابعاد مقياس الخدمات الإرشادية ومقياس التوافق النفسي والاجتماعي لدى عينة الدراسة.

دراسة عفيف (٢٠١٩م): هدف الباحث في هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاختلاط في حصة التربية الرياضية والبدنية على التوافق النفسي والاجتماعي لتلاميذ الطور الثانوي داخل حصص التربية البدنية والرياضية ويعتبر الباحث أن التوافق بأبعاده المختلفة من العمليات الهامة في حياة الإنسان طفولة وشباباً كهولة وشيخوخة كما أنه الهدف والغاية التي يسعى لتحقيقها ليطمئن مع ذاته وغيره في جميع الأوضاع وعلى كافة الأصعدة انطلاقاً من الأسرة مروراً بالمدرسة والمجتمع بشكل عام، وفي ظل غياب

التوافق فإن الفرد يبقى يتخبط في مشكلات توافقية تحول دون بلوغه الأهداف المنشودة، ويؤدي كثرة الأفراد غير المتوافقين باختلاف المجتمعات إلى تفشي الازمات النفسية والاجتماعية وغيان التوازن والانسجام داخل المجتمع.

دراسة عبد الرحمن (٢٠١٨م): يرجع الباحث دوافع اختيار موضعه إلى أن النزلاء بحاجة إلى التوافق النفسي والاجتماعي لتحقيق التوازن بين الحاجات الداخلية والظروف البيئية والخارجية للإنسان الذي تدفع به الظروف لدخول السجن، ولا بد من استثمار وقته وجهده للاستفادة من فترة سجنه وبث طاقة روحية جيدة ذات التأثير البالغ في تغيير مفاهيمه وإعادة توافقه النفسي والاجتماعي، ويهدف الباحث في هذه الدراسة إلى معرفة التوافق النفسي والاجتماعي للمندرجين وغير المندرجين تحت برنامج التعليم، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في التوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء السجون المندرجين وغير المندرجين في برنامج التعليم، موصياً في ختام دراسته إلى إقامة برامج لمحو الأمية والدعوة إلى ربط التعليم بموضوع تخفيف العقوبة لتحفيز النزلاء على التعليم بما يحقق مصلحة النزلاء والمجتمع.

دراسة الشمري (٢٠١٨م): تسلط الباحثة الضوء في هذه الدراسة على التوافق النفسي والاجتماعي الذي يقول بأنه قد حظي في السنوات الأخيرة باهتمام كبير ويشاركة موضوع آخر لا يقل أهمية عنه وهو التفكير الإيجابي، وتشهد العلاقة بين المتغيرين اهتماماً علمياً كبيراً ومتزايداً نظراً لارتباطهما الشديد بالصحة النفسية عند الفرد، وقد شرعت الباحثة في هذه الدراسة توجيه النظر إلى كيفية تعاطي الإنسان مع هذه المتغيرات ومواجهته للمستقبل وهو ما سعى إليه البحث إلى الكشف عن بعض خباياه في علاقته مع التوافق النفسي والاجتماعي في دراسته على طلبة المرحلة المتوسطة، وقد توصلت الباحثة في

ختام دراستها إلى وجود علاقة موجبة ضعيفة بين مقياس التفكير الإيجابي ومقياس التوافق النفسي والاجتماعي لدى طلبة المرحلة المتوسطة.

دراسة السيد (٢٠١٧م): هدفت هذه الدراسة للتعرف على العلاقة بين التوافق النفسي والاجتماعي وتقدير الذات لدى نزلاء السجون بولاية الخرطوم، حيث أكدت الباحثة في هذه الدراسة على الأهمية التطبيقية لدراساتها والتي تكمن في الاستفادة من النتائج في معالجة بعض إشكاليات التوافق النفسي والاجتماعي لدى نزلاء السجون، وكذلك الوقاية من الوقوع في الاضطرابات النفسية والسلوكية لديهم، استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي معتمدة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد طبقتها على عينة مكونة من (٣٤٧) نزياً تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، وقد توصلت الباحثة إلى أن السمة العامة للتوافق النفسي تتسم بالانخفاض والسمة العامة للتوافق الاجتماعي تتسم بالارتفاع، وكذلك السمة العامة لتقدير الذات لدى أفراد العينة تتسم بالارتفاع، لذا توجد علاقة طردية بين التوافق النفسي والاجتماعي وتقدير الذات لدى أفراد العينة، وقد أوصت الباحثة في ختام دراستها بوضع برامج إرشادية لتطوير مستوى الخدمات النفسية وتوفير عيادة نفسية وأخصائيين نفسيين واجتماعيين مؤهلين لمساعدتي مرتكبي الجرائم على تحقيق أعلى قدر من التوافق النفسي والاجتماعي لتجنب الكثير من المشكلات السلوكية المنحرفة.

دراسة محمد (٢٠١٧م): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى فاعلية برنامج إرشادي في تحسين التوافق النفسي والاجتماعي لأبناء الآباء متعددي الزوجات في مدينة يطا، وكذلك تحديد الفروق بينهما بحسب المجموعة والمستوى الاقتصادي للأسرة وعدد أفرادها، استخدم الباحث المنهج شبه التجريبي بهدف استقصاء فاعلية برنامج إرشادي جمعي في تحسين التوافق النفسي والاجتماعي لدى عينة الدراسة، وقد تألفت عينة الدراسة من (٣٠) طالبة من اللواتي لديهم درجة متدنية من التوافق النفسي والاجتماعي

تم اختيارهم بالطريقة القصدية، ومن ثم تقسيمهم إلى مجموعتين ضابطة وتجريبية بالتساوي وقد تلقت الطالبات في المجموعة التجريبية برنامج تدريبي قائم على النظرية المعرفية السلوكية، وقد خلصت الدراسة إلى أهم النتائج التي أكدت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أداء المجموعتين التجريبية قبل انتهاء برنامج إرشادي وبعده، في تحسين التوافق النفسي والاجتماعي لصالح أفراد المجموعة التجريبية على المقياس البعدي.

دراسة أحمد (٢٠١٧م): هدفت الدراسة إلى معرفة درجة الاتزان الانفعالي لدى نزلاء السجن المحكوم عليهم بالمؤبد بمدينة ود مدني بولاية الجزيرة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وقد استخدمت الباحثة أداة الاستبانة لمقياس الاتزان الانفعالي كأداة لجمع البيانات، وقد طبق المقياس على عينة اختيرت بالطريقة المسحوية والتي بلغت (٩٤) نزلاء، حيث توصلت الباحثة إلى أن درجة الاتزان الانفعالي لدى النزلاء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد بمدينة ود مدني منخفضة، وقد أوصت الباحثة في نهاية الدراسة إلى ضرورة وجود اختصاصي نفسي داخل السجن لعلاج المشكلات النفسية التي يعاني منها النزلاء وخاصة عدم الاتزان الانفعالي.

دراسة إدريس (٢٠١٧م): تناولت هذه الدراسة دور النشاط البدني الرياضي المكيف في تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي لدى المعاقين حركياً والذي يقول الباحث فيه بأن الموضوع ذات أهمية بالغة الامر الذي يحتم البحث في أنجع الطرق التي تمكننا من تكيف هذه الفئة والعمل على إيجاد وسائل ناجحة لعملية التوافق الشخصي والاجتماعي لهذه الفئة، وأهم الطرق التي تتماشى مع خصائصهم التكوينية، وكل الجوانب المتممة لشخصيتهم، وذلك كي نستطيع إعدادهم ورعايتهم تروياً، ونفسياً، واجتماعياً ونفسياً.

دراسة الجندي وأبو فنار (٢٠١٦م): هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من فاعلية برنامج إرشادي للتوافق النفسي على نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية/ فلسطين، حيث طبق الباحثان الدراسة على عينة من نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية والبالغ عددهم (٤٠) نزياً من ذوي الأحكام العالية، وقد استخدم الباحث المنهج شبه التجريبي تصميم المجموعة الواحدة، مستخدماً الاستبانة لمقياس التوافق النفسي، كما طبق البرنامج الإرشادي المقترح الذي شمل على (١٦) جلسة لمدة ستة شهور على أفراد العينة، وقد أظهرت أهم نتائج الدراسة إلى وجود فروق بين التطبيق القبلي والتطبيق البعدي في مقياس التوافق النفسي لدى عينة الدراسة.

دراسة صالح والمصدر (٢٠١٣م): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الصلابة النفسية والتوافق النفسي والاجتماعي لدى الشباب الجامعي بمحافظة غزة، استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي معتمداً على الاستبانة كأداة لجمع البيانات والذي طبقها على عينة مكونة من (٢٣٢) طالباً وطالبة من الملتحقين بجامعة الأقصى وجامعة الأزهر بمحافظة غزة، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج بوجود علاقة دالة إحصائية بين الصلابة النفسية والتوافق النفسي والاجتماعي تبعاً للمتغيرات الدراسة.

دراسة نعيمة (٢٠١٤م): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الشعور بالأمن النفسي لدى الأحداث المقيمين في دار الإصلاح وكذلك التعرف على العلاقة بين الأمن النفسي والتوافق الاجتماعي لدى المقيمين في دار الإصلاح، اعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي الوصفي مستخدمة أداة الاستبانة لمقياسي الأمن النفسي والتوافق الاجتماعي، وقد طبقت المقاييس على عينة مكونة من (١٠٠) مقيماً في معهد الإصلاح في قدسيا، وقد توصلت الباحثة إلى أهم النتائج بوجود علاقة ارتباطية إيجابية بين درجات الطلبة على مقياس الأمن النفسي ودرجاتهم على مقياس التوافق الاجتماعي، وقد

أوصت الباحثة بعقد البرامج الخاصة بالأحداث التي تهدف إلى التوعية بأساليب التغلب على الصعوبات التي تعترضهم وتجعلهم أكثر توافقاً معها.

دراسة حسين (٢٠١٤م): هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي للتقاعد والتوافق النفسي والاجتماعي للمسنين، وللتوصل إلى هذا الهدف استخدمت الباحثة المنهج الوصفي معتمدةً على الاستبانة في جمع البيانات والتي طبقتها على عينة مكونة من (١٩٦) مسن ومسنة، وقد أسفرت نتائج الدراسة إلى أهم النتائج التي بينت وجود علاقة ارتباطية بين محاور التخطيط الاستراتيجي للتقاعد ومقياس التوافق النفسي والاجتماعي لأفراد عينة البحث، وتوصي الباحثة بضرورة نشر ثقافة التخطيط الاستراتيجي من خلال البرامج الإذاعية والتلفزيونية لما لها من أهمية في تحقيق الطاقات الإيجابية لدى عينة الدراسة وانعكاسها على تطوير الأهداف وتنميتها وتحقيق أقصى قدر من التوافق النفسي والاجتماعي لديهم.

دراسة حملاوي (٢٠١٣م): تذكر الباحثة في مقدمة هذه الدراسة أن التوافق النفسي والاجتماعي من المفاهيم المهمة في الصحة النفسية وذلك لأهميتها الكبيرة في حياة الفرد، ونظراً لكون التوافق النفسي مؤشراً على تمتع الفرد بالصحة النفسية الجيدة فهو يتصل بعدة مجالات ممثلة في الجانب النفسي الذي يتضمن الشعور بالأمن والطمأنينة، قدرة الفرد على التكيف مع الذات ومع المحيط وتحقيق الذات وضبها وتقبل الفرد لمرضة، إلى جانب هذه يقابله الجانب الاجتماعي الذي يتمثل في التفاعل مع المجتمع وعقد صله اجتماعية مع الآخرين، والتمتع بعلاقات إيجابية داخل الأسرة ومع الآخرين والبيئة المحيطة به، وهذا ما جعل الباحثة في هذه الدراسة للسعي إلى مدى توافق الراشد نفسياً واجتماعياً.

دراسة إيلي (٢٠٠٩م): أجريت هذه الدراسة في ماليزيا، حيث هدفت إلى التعرف على التوافق النفسي والاجتماعي لدى طلبة الجامعة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام

الاستبانة كأداة لجمع البيانات والتي طبقت على عينة مكونة من (٢٥٠) طالباً وطالبة، وقد أظهرت الدراسة أهم النتائج التي أكدت ارتفاع مستوى التوافق النفسي والاجتماعي لدى طلبة الجامعة، وأن التوافق مطلوب لدى طلاب السنة الأولى في الجامعة لينجحوا في دراستهم الجامعية.

دراسة اوكاي وآخرون (٢٠٠٦م) أجريت هذه الدراسة في اليابان في طوكيو، هدف الباحثون في هذه الدراسة إلى أثر الملائمة بين البيئة والشخص على التوافق النفسي والاجتماعي، استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي متعمدين على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد طبقا الأداة على عينة مكونة من (٣٥٩) طالباً وطالبة، وقد توصل الباحثون في ختام الدراسة إلى أهم النتائج التي أثبت وجود علاقة إيجابية بين الملائمة للفرد والبيئة التي يعيش فيها والتوافق النفسي والاجتماعي.

دراسة أغواك وآخرون (٢٠٠٦م): هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد تفسير للتوافق الدراسي والحالة النفسية لدى الطلاب الأجانب في مدرسة عالمية كنتيجة لسلوك التوافق، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، معتمدة على الاستبانة كأداة في جمع البيانات، حيث طبقت الأداة على عينة مكونة من (١١٠) طالباً، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التي أكدت أن الحالة النفسية للطلاب تعتمد أكثر على التوافق الدراسي، والحالة النفسية لدى الإناث تكون أعلى من الذكور.

٢,٥,٣ خلاصة الدراسات السابقة

بعد أن قام الباحث بالاطلاع على الدراسات السابقة وقراءتها ودراسة بحارها البحثية والتي كانت تدور بين ثلاث محور أساسية: البرامج الإصلاحية في المؤسسات الإصلاحية ونزلاء العود للجريمة والتوافق النفسي والاجتماعي، فقد تطرقت هذه الدراسات إلى الخوض في معظم تفاصيل هذه المحاور على المستوى التربوي والديني والمهني والصحي والنفسي والاجتماعي والرياضي.

وبعد أن أنهى الباحث دراسة هذه الأبحاث والرسائل، وجد بينها وبين دراسته تقارباً وتباعداً،

وتشابهاً واختلافاً ويلخص الباحث ذلك في النقاط التالية:

١. لقد تمحورت هذه الدراسات التي سبقت الدراسة الحالية من حيث الخدمات والبرامج المحدودة

المقدمة للنزلاء من قبل المؤسسات الإصلاحية باختلاف السياسات العقابية والثقافات التي تتبناها

كل دولة، ولكن الباحث يدرس البرامج الإصلاحية المقدمة في مراكز الإصلاح والتأهيل بشتى

أنواعها السبعة المذكورة في الدراسة.

٢. ركزت معظم الدراسات على العراقيل التي تواجه المؤسسات العقابية ومراكز الإصلاح والتأهيل حول

إعادة الإدماج الاجتماعي للنزلاء قبل وبعد الإفراج عنهم، ولكن الباحث يدرس أهم المعوقات التي

تواجه النزلاء حول الاثتراك في البرامج الإصلاحية التي تؤهلهم للاندماج في المجتمع بعد الخروج من

السجن.

٣. تحدثت معظم الدراسات عن إصلاح وتأهيل نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، ولكن الباحث يدرس

إصلاح وتأهيل نزلاء العود للجريمة ومكافحة هذه الفئة والتي تعتبر الأشد خطراً في تصنيف النزلاء

كما وضحت الدراسة الحالية.

٤. تحدثت معظم الدراسات السابقة عن التوافق النفسي والاجتماعي وعلاقته بالعديد من المتغيرات،

ولكن الباحث يدرس العلاقة التأثيرية لبرامج الإصلاح والتأهيل على التوافق النفسي والاجتماعي

لنزلاء العود للجريمة.

٥. انحصرت العديد من نتائج الدراسات السابقة في عدة اتجاهات تتضمن أثر البرامج الإصلاحية

والتأهيلية، والآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الرعاية الاجتماعية، ودور البرامج الإصلاحية في

الحد من السلوك الإجرامي، بينما يتوقع الباحث في خضم نتائج دراسته التواصل إلى درجة من

الارتقاء وتفعيل البرامج الإصلاحية المقدمة للنزلاء العود للجريمة وتأهيلهم لمرحلة ما بعد الإفراج.

ويرى الباحث أن دراسته قد استفادت من الدراسات السابقة في كثير من النقاط المهمة ويلخصها

فيما يلي:

١. الاستفادة من خبرة الباحثين في الكشف عن التجارب الدولية والمجتمعات في عملية إصلاح وتأهيل

النزلاء وفق الخطط والقوانين والثقافات التي تستخدمها كل بلد في مراكزها الإصلاحية.

٢. تحديد عينة الدراسة وحدود البحث بعناية دقيقة، حتى لا يتشتت الباحث أثناء دراسته.

٣. الاستفادة من الدراسات السابقة والتي كانت بمثابة الجهر الذي سلط الضوء على موقع هذه

الدراسة من حيث المنهج والأدوات المستخدمة وتحكيمها بما يحقق الهدف الذي وضعت من أجله

بشكل دقيق.

٤. الاستفادة من الدراسات السابقة بوضع الأهداف بشكل محدود وأكثر دقة للدراسة الحالية وكذلك

الإطار النظري العام لفصول الدراسة.

٥. الاستفادة من بعض الدراسات والأبحاث كمراجع مفيدة للدراسة الحالية، وكذلك مقارنة نتائجها

بنتائج الدراسة الحالية والتي ساعدت الباحث على وضع جملة من المقترحات والتوصيات التي تخدم

أهداف الدراسة الحالية.

ويأمل الباحث أن يوفق لإتمام دراسته الذي بدأها الباحثون من زمن، وتقديم دراسة تربوية نفسية

تتكامل مع من سبقها من دراسات وأبحاث، وتقديم خطوة جديدة لما بعدها من دراسات، والذي يرى

الباحث بأنها تعطي زخماً جديداً متجدداً للمكتبة التربوية النفسية وفي مجال البرامج الإصلاحية والتوافق

النفسية والاجتماعي لدى نزلاء العود للجريمة.

يعتبر هذا الجزء من البحث مقدمة نظرية للبحث، فقد قام الباحث في هذا الفصل بتسليط الضوء على مراكز الإصلاح والتأهيل (المؤسسات الإصلاحية) منذ بداية وجودها حتى الآن والتي كانت عبر مراحل تطورها في وظيفتها وتكوينها ومفهومها وأهدافها مروراً بالمدارس والنظريات التي فسرت العقوبة وإصلاح النزلاء، حيث استند الباحث في هذه الدراسة على مدرسة الإصلاح وإعادة التوافق النفسي والاجتماعي (اتجاه مارك آنسل) لبناء إشكالية الدراسة وتحديد تساؤلاتها للإجابة عنها وتوظيفها بما يمكن من فهم الظاهرة موضوع الدراسة.

ثم بدأ الباحث بالتخصيص في مجال البحث بالحديث عن مجال إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل القائمة على إدارة المؤسسات الإصلاحية والتأهيلية لرعاية النزلاء واصلاحهم والدور الذي تقوم به تلك المراكز في تطبيق البرامج الإصلاحية للنزلاء وضمان حقوقهم الذي كفلتها القوانين والمواثيق الدولية وآلية التعامل معهم عبر تطبيق تلك القوانين والمواثيق من خلال طاقم مدرب ومؤهل للتعامل مع النزلاء وبعد ذلك سلطنا الضوء على دور مراكز الإصلاح والتأهيل بمحافظات قطاع غزة في تطبيق البرامج الإصلاحية للنزلاء وطبيعة الطواقم العاملة فيها ومسئوليتهم القانونية تجاه النزلاء، ثم تطرق الباحث للحديث عن ظاهرة العود للجريمة معرّفاً هذه الظاهرة وخطورة أصحابها على المجتمع، والتي تعتبر أيضاً الفئة المستهدفة في الدراسة الحالية.

انتقل الباحث إلى الجزء التالي من الدراسة وهو البرامج الإصلاحية والتأهيلية في مراكز الإصلاح والتأهيل معرّفاً على أنواعها وأهدافها وأهميتها وتأثيرها على النزلاء وإصلاحهم، وبعض التجارب العالمية

في مجال البرامج الإصلاحية، كما تحدث عن دور الأخصائي النفسي والاجتماعي في العمل مع النزلاء وتحويلهم من طاقات سلبية إلى طاقات إيجابية في المجتمع بعد الإفراج عنهم.

إن البحث في مجال البرامج الإصلاحية له الأثر الكبير في إصلاح النزلاء وتأهيلهم، ولكن كان لا بد من البحث في أسباب ودوافع عودة النزلاء للسلوك الإجرامي وهذا ما حاول الباحث دراسته من خلال الحديث عن التوافق النفسي والاجتماعي مبيناً أثر برامج التربية الإصلاحية المقدمة للنزلاء في تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي لديهم، كما تطرق للحديث عن العوامل التي تعوق التوافق النفسي والاجتماعي لدى النزلاء باتجاهاته وأبعاده المختلفة.

وبعد استطلاع الباحث للدراسات السابقة في هذا المجال للتعرف على مستوى تطبيق البرامج الإصلاحية والتأهيلية المقدمة للنزلاء بهدف تعديل السلوك والحد من ظاهرة العود للجريمة تبين لدى الباحث أن الدراسات التي تناولت ذلك الموضوع هي قديمة في حدود علم الباحث، حيث إن برامج التأهيل والإصلاح أخذت نواحي التقدم والتطور مع تقدم الأبحاث والنظريات العلمية التي تسعى لإصلاح النزلاء وتأهيلهم وتحويل مراكز الإصلاح والتأهيل من مراكز هدفها العقاب إلى مراكز هدفها الإصلاح والتأهيل، وكذلك عدم تطرق بعض الدراسات إلى التنوع في البرامج الإصلاحية والتأهيلية واقتصرت فقط على البرامج التعليمية أو المهنية أو النفسية والاجتماعية، حيث إن الدراسة الحالية شملت جميع أنواع البرامج الإصلاحية والتأهيلية ودورها في الحد من العود للجريمة، ومما لوحظ أيضاً أن الدراسات السابقة لم تتطرق للحديث عن تأثير البرامج الإصلاحية في تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي لدى النزلاء وهذا ما يسعى الباحث للتوصل إليه أن ارتقت نتائج الدراسة للنتائج المرجوة.